

مجلة العلوم الاجتماعية

العدد الثالث - السنة الخامسة - تشرين أول / أكتوبر ١٩٧٧

د. عبدالله النشيسي

معالم الفكر السياسي الاسلامي

د. عاطف احمد

في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ

د. علي عبدالرحيم

تكاليف التسويق: دراسة تحليلية انتقادية

د. مصطفى السعيد

التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية

تنظيم وتحرير

د. عبدالاله أبو عياش

مراجعات وتقارير وملخصات

ندوة العدد

التحضر ومشكلاته في الوطن العربي

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الكويت

العدد الثالث - السنة الخامسة - تشرين اول/ اكتوبر ١٩٧٧

فصلية أكاديمية علمية متخصصة بالاشؤون التجارية والطبقية في مختلف طرل العلوم الاجتماعية وتشر مادها العربية والانجليزية

سكرتير التحرير : الدكتور أسعد عبد الرحمن

مساعد سكرتير التحرير : السيد عبد الرحمن فايز

هيئة التحرير

د. علي عبد الرحيم - الرئيس

د. عبد الحميد الغزالي

د. شبيب عبد الله

د. علي سليم

د. أسعد عبد الرحمن

د. فاروق اشين

نصحه جميع المراسلات كالأبحاث باسم سكرتير التحرير علوه العنوانه التاليه :
مجلة العلوم الاجتماعيه - كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السبابة ص. ب. ٨٦٠ - جامعة الكويت

الكاتبه - تلفونه ١٨٨١/٥١٣٣/٢٥

جميع الآراء الواردة بهذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ، ولا تمكس بالضرورة رأي المجلة .

● ثمن الممد : ٢٥٠ فلسا كويتيا أو ما يعادلها في الخارج .

● الاشتراكات :

الأفراد سنويا ، دينار في الكويت ، ديناران كويتيان أو ما يعادلها في الوطن العربي (بالبريد الجوي) ، ثلاثة دنانير أو ما يعادلها في سائر العالم (بالبريد الجوي) ، وللطيلة استعار خاصة مخفضة .
لما الاستعار للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية في الكويت وخارجها مفتوحة بهذا الإكسر ، ولا تقل عن عشرة دنانير في هذا الإكسر .

محتويات العدد

صفحة

٥

● كلمة العدد :

● أبحاث بالعربية :

- ١ — معالم الفكر السياسي الاسلامي . د. عبد الله النفيسي ٦
- ٢ — في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ . د. عاطف احمد ٢٧
- ٣ — تكاليف التسويق : دراسة تحليلية انتقادية . د. علي عبد الرحيم ٣٥
- ٤ — التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية . د. مصطفى السعيد ٤٦
- ٥ — أسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية . د. سليمان عطية ٦٧

● ندوة العدد :

- التحضر ومشكلاته في الوطن العربي . تنظيم وتحرير : د. عبد الله أبو عياش ٩١

● مراجعات بالعربية :

- ١ — اقتصاديات المدن . سليمان القدسي ١٠٩
- ٢ — اعادة تشكيل النظام الدولي . د. محمد سلطان ابو علي ١١٥

● تقارير :

- ١ — الاعلام في خدمة التنمية الوطنية . د. نبيل الدجاني ١٢٥
- ٢ — المؤتمر الثامن عشر لجمعية الدراسات الدولية . د. فهمي الصدي ١٣٤

● دليل المكتبات الجامعية :

- مكتبة الجامعة الاردنية . ١٢٨

● قاموس الترجمة والتعريب :

- مصطلحات مادة التأمين . د. محمد محمود الكاشف ١٤٨

١٥٣

● ملخصات :

١٥٦

● قواعد النشر بالمجلة

● أبحاث بالانجليزية

١٩١

١ — الوحدة بعد العداء : نقد للنظرة النفسية — د.ت. فريلي و د.كيفجن
الاجتماعية حول نزاع الشرق الاوسط .

١ ٨١

٢ — ديناميات التنظيم ، دراسة مقارنة بين
تنظيمين صناعيين مصريين . د. السيد محمد الحسيني

كلمة لعدد

مع بداية العام الأكاديمي الجديد ، وقفت الإدارة العليا لجامعة الكويت — جريا على عاداتها — وقفة تأمل ومراجعة أمام الحصاد الذي جادت به حقول تجربة « مجلة العلوم الاجتماعية » في السنوات الماضية ، وسجلت مكان العطاء والنجاح فيه ، تماها مثلما رصدت مواطني القصور والضعف عنده . وهذا التسجيل وذاك الرصد مثبت الآن ، على أوضح ما يكون عليه ، في قواعد النشر الجديدة ، كما هي منشورة في هذا العدد .

كذلك ، اتخذت الإدارة العليا للجامعة سلسلة من الخطوات التنظيمية التي يؤمل منها توفير ضمانات أكثر لتطوير « المجلة » مضمونا وشكلا وإدارة . والجهات العليا المسؤولة عن « المجلة » — اذ تتخذ هذه الخطوات — انها تريد توفير الفرصة للأكاديميين العرب المختصين في كافة مجالات العلوم الاجتماعية للاستفادة من الفرصة التي اشرنا اليها في « كلمة العدد » في تموز — يوليو ١٩٧٧ .

واخيرا ، تلفت هيئة التحرير الجديدة النظر الى انها ترحب بأراء وملاحظات الاساتذة العرب حول الدراسات التي تنشر على صفحات هذه « المجلة » ذلك انها تنوي — حالما تكتمل الاستعدادات — افراد باب جديد بعنوان « مناقشات » يتضمن هذه الاراء وتلك الملاحظات .

ومجددا نقول :

ليكن هذا العدد خطوة جديدة ، في مسيرة أكاديمية واثقة ، نحو اعادة صياغة وتطوير العلوم الاجتماعية عند العرب .

سكرتير التحرير

معالم الفكر السياسي الإسلامي

د. عبد الله النفيسي *

« ان الملك (السلطة) لا يتم عزه الا بالشريعة ، ولا قوام
للشريعة الا بالملك ، ولا عز للملك الا بالرجال ، ولا قوام بالرجال
الا بالمال ، ولا سبيل الى المال الا بالعمل ، ولا سبيل
للعامة الا بالعدل والمعدل باصلاح العمال وصلاح العمال
باستقامة الوزراء » . *

ابن خلدون في « المقدمة »

التصور الشائع والتصور المفمور :

ان التصور المبنوث في اذهان الناس العاديين حول الاسلام انه دين .
والدين في نظرهم وتصورهم هو ما يتعلق بالاخلاق الفردية والاحوال الشخصية
ولا يتعدى في تعاليمه هذه الاطر . هكذا كان شأنه في التاريخ وشأنه في الحاضر
وما ينبغي ان يكون عليه شأنه في المستقبل . هذا التصور الخاطيء من
الاساس المبنوث في اذهان الناس العاديين حول الاسلام هو ثمرة التأمر
الثقافي والفكري والسياسي والحضاري التاريخي الذي نشط في تعزيزه الغرب
عبر معاهدته وجامعاته وعلائه الحضاريين في كل ارض الاسلام . لو صح
هذا التصور ، ما كان ينبغي ان يحدث ما حدث في تاريخ الاسلام ، وما نشأ
وترقى من حضارة منهجية ملتزمة في جوف الجزيرة العربية وبغداد ودمشق
والاندلس وقرطاج والهند وفارس وبخارى وكافة المناطق الجنوبية في ما
يسمى الان بالاتحاد السوفييتي . لو كانت مهمة الاسلام في هذا الكون هي فقط
تهذيب وتشذيب اخلاق الناس لما كان هناك داع تاريخي لكل الفتوحات
الاسلامية ولكل جند الاسلام ولكل سرايا القتالية المدججة بالسلاح التي كان
يباركها رسول الله محمد . لو كانت مهمة محمد عليه الصلاة والسلام تنحصر

★ استاذ العلوم السياسية بكلية التجارة في جامعة الكويت .

★★ ما بين القوسين من مندي - النفيسي .

في اطر الاخلاق الفردية والمناقبية المثالية ، لو كانت مهمته هي تلك لما أرسل طلحة بن عبيد الله في نفر من أصحابه وأمره أن يحرق — بالمعنى الحرفي للكلمة — بيت سويلم على من فيه حيث يجتمع بعض المناقبين الذين كانوا يثبطون الناس عن رسول الله في غزوة تبوك .

ولو كانت مهمته — عليه الصلاة والسلام — مناقبية أو رواقية أو مثالية لما غزا وقاتل سبعا وعشرين غزوة : غزوة ودان — وغزوة بواط ، غزوة العشرة ، غزوة بدر الاولى ، غزوة بدر الكبرى ، غزوة بني سليم ، غزوة السويق ، غزوة غطفان ، غزوة بحران ، غزوة أحد ، غزوة حراء الاسد ، غزوة بني النضير ، غزوة ذات الرفاع ، غزوة بدر الاخرة ، غزوة دومة الجندل ، غزوة الخندق ، غزوة بني قريظة ، غزوة بني لحيان ، غزوة ذي قرد ، غزوة بني المصطلق ، غزوة الحديبية ، غزوة خيبر ، غزوة الفتح ، غزوة حنين ، غزوة الطائف ، اخيرا غزوة تبوك .

قاتل منها في تسع غزوات : بدر واحد ، والخندق ، وقريظة ، والمصطلق وخيبر ، والفتح ، وحنين والطائف (١) . لو كان محمد فقط داعية اصلاحيا لما لقي ما لقيه يوم أحد : فعتبة بن أبي وقاص رماه فكسر ربابيته اليمنى السفلى وجرح شفته السفلى ، وعبد الله بن شهاب الزهري شجه في جبهته ، وابن قميئة جرح وجنته فدخلت حلقتان من حلق المغفر في وجنته ... الخ (٢) . لو كانت بعثته فلسفة اشراقية لما فعل كل ذلك او لقي كل ذلك عليه الصلاة والسلام .

✽ شأن محمد والاسلام اكبر واطور واعظم من كل التصورات العادية المبنوثة في اذهان الناس العاديين . لقد كان اعلانا عاما « لتحريز الانسان في الارض » لم يكن اعلانا نظريا فلسفيا سلبيا ، انما كان اعلانا حركيا واقعيا ايجابيا ، اعلانا يراد له التحقيق العملي في صورة نظام يحكم البشر بشريعة الله ، ويخرجهم بالفعل من العبودية للعباد الى العبودية لله وحده بلا شريك ومن ثم لم يكن بد من أن يتخذ شكل (الحركة) الى جانب شكل (البيان) ذلك ليوافق الواقع البشري بكل جوانبه بوسائل مكافئة لكل جوانبه « لذلك كان للقرآن موضوع Subject وبحث رئيسي Thesis وهدف (٣) Target اما موضوعه فهو : الانسان ومدار وجوديته . واما بحثه الرئيسي فهو : ان النظريات التي وضعها الانسان وتقديراته الخيالية وخضوعه لسلطان الاهواء ثم المواقف التي اتخذها على اساس من تلك النظريات ، كلها في حقيقتها باطلة ومهلكة للانسان نفسه من ناحية المصير . وانما الحق هو الذي علمه الله الانسان حين جعله خليفة له في الارض . وبموجب ذلك الحق ليس من منهج

من المناهج يقوم على الصحة ويتوصل الى العاقبة الا المنهج المطروح في القرآن . واما هدفه : فهو دعوة الانسان الى هذا المنهج الصحيح . والذي يدرس القرآن واضعاً هذه النقاط الثلاث الاساسية امام عينيه يتبين له بدون ما غموض ، ان هذا الكتاب لم يحد من موضوعه الرئيسي وبحثه الرئيسي وهدفه الرئيسي (٤) . **لقد ادركت الجاهلية يومها بان الدعوة الجديدة جذرية في رؤيتها للاشياء والاضواء** وبانه من الافضل الاعتراف بذلك : قال عتبية بن ربيعة لقومه ، « خلوا بين هذا الرجل وبين ما هو فيه فاعتزلوه ، فوالله ليكون لقوله الذي سمعت منه نبأ عظيم » (٥) . لقد كانت الجاهلية صادقة مع نفسها حين واجهت العميقة الجديدة ، ولم تحاول ان تدس رأسها في التراب وتتجاهل ما يدور في أرضها وما يتوقع أن يزلزل كياناتها . فهذا النضر بن الحارث — أحد شياطين قريش — يعترف بالخطر الداهم الذي تمثل في الدعوة الجديدة : « يا معشر قريش ، انه والله قد نزل بكم امر ما أتيتم له بحيلة بعد ، قد كان محمد فيكم غلاماً حدثاً ، أرضاكم فيكم ، وصدقكم حديثاً ، وأعظكم أمانة ، حتى اذا رأيتم في صدغيه الشيب ، وجاعكم بما جاعكم به ، قتلتم ساحر ، لا والله ما هو بساحر ، لقد راينا السحرة ونفثهم وعقدهم ، وقلتم كاهن ، لا والله ما هو بكاهن ، قد راينا الكهنة وتخالجهم ، وسمعنا سجعهم ، وقلتم شاعر ، لا والله ما هو بشاعر ، قد راينا الشعر وسمعنا أصنافه كلها : هزجه ورجزه ، وقلتم مجنون ، لا والله ما هو بهجنون ، لقد راينا الجنون فما هو بخنقه ، ولا وسوسته ، ولا تخليطه ، يا معشر قريش ، فانظروا في شأنكم ، فانه والله لقد نزل بكم امر عظيم (٦) . لو كانت الدعوة الجديدة قضية اخلاقية أو روائية أو تصوفية أو كلامية لما اتال النضر ما قاله . جفا بميلاد الدعوة قد نزل بالعالم امر عظيم .

جذرية وحركة الدعوة الجديدة :

✽ **عظمة الدعوة الجديدة تكمن في جذريتها . قوتها تكمن في واقعيتها وحركيتها .** احلى ما في بيانها التاريخي — القرآن — **الوضوح والسطوع** والوثوق من النصر . لم تات أذن الدعوة الجديدة — وبمفهومها الجذري الواقعي الحركي — **كيميا تتعالبش** مع الازواضع الجاهلية التي كانت سائدة في بيئة النزول والبيئة — الجزيرة العربية — **بل جاءت لتلغى** الواقع ذاك وتنشئ واقعا اخرًا بكافة وجوهه السياسية والاقتصادية والاجتماعية . والجاهلية في نظر الدعوة الجديدة لم تكن تنحصر في كومات الحجر التي تتكون منها أصنام مكة اللات والعزى ومناة وهبل ، بل كانت اساسا الازواضع التحتية التي انبثقت منها هذه الوثنية . لقد جاءت الدعوة الجديدة لتلغى تلك الازواضع التحتية وتنشئ اوضاعا تحتية من نمط اخر وجذر اخر كيميا تنبثق منها عبادة

جديدة ذات أوجه سياسية واقتصادية واجتماعية . لم تأت الدعوة الجديدة لتقول لعرب الجزيرة لا تعبدوا اثافي القدور (٧) لتأتي بأثافي صماء من لون آخر، بل جاءت لتعطى الإنسان في الأرض تصورا جديدا يعرف من خلاله مركزه في هذا الكون ، وتفسيرا شاملا له وبناء على هذا التصور يتحدد منهج الحياة التي ينبغي أن يعيشها **النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يحقق هذا المنهج** . لم تترك الدعوة الجديدة مصيرها للزمن أو لتقلبات الوضع القبلي في الجزيرة ، بل تكلمت أولا عن التصور الجديد للكون والإنسان والحياة من خلال القرآن المكي ، ثم بعد أن استقرت الحقيقة اليمانية في صدر الجماعة الإسلامية الأولى ، بدأ القرآن المدني معنى بشؤون الدولة الجديدة والشعب الجديد والواقع الجديد : دولة وشعب وواقع الفكرة . ان مقارنة وجيزة بين الواقع المكي والواقع المدني — خاصة في الفترة القريبة لما بعد الهجرة — من حيث السلطة السياسية وتسيير الارزاق والمصالح والتشكيلة الاجتماعية ، يبرز لنا الوجه الجذري والحقيقة الجزرية للدعوة الجديدة . وحدث المؤاخاة بين المهاجرين والانصار يعتبر انقلابا اجتماعيا هز كل قيم وقيسة مكة الجاهلية لم ترق ولن ترق اليه المجتمعات الحديثة في يومنا هذا . الدعوة الجديدة — وهذا يدركه كل من يقرأ القرآن بعناية — كانت تنشئ أمة ذات تصور خاص وثقافة خاصة وبنیان خاص وسياسة خاصة وتسيير اقتصادي خاص وتشكيل اجتماعي خاص ، باختصار أمة متميزة متفردة عن سائر الأمم . هذه الأمة التي كانت الدعوة الجديدة حريصة على صناعتها منوط بها — حسب النص القرآني — **لا لتعديل الاوضاع في الجزيرة العربية** فحسب ، بل **لقبها والغاتها في الأرض** ، لذلك كانت تعد الأمة للقيادة البشرية . ومن يدرس اسباب النزول للآيات القرآنية يلاحظ الارتباط الوثيق بين **الفكرة والحركة** كان القرآن بتعبير آخر لا يقدم للجماعة الإسلامية الأولى **نظرية** — بالمعنى المتعارف عليه في الدراسات الاجتماعية — بقدر ما يصنع **حركة وتنظيما ووعيا بعيد المدى لطبيعة القضية** . ولذلك كان الصحابة لا يستكثرون من قراءة القرآن لانهم كانوا يطلقون منه امرا يوميا وكلما زادت القراءة كبر العبد ، فبعضهم كان يقرأ لا اكثر من عشرة آيات ويمر بكل عمليات المكابدة والمعاناة من أجل أن ينقلها من كونها النظري الى حيزها العملي اليومي . لم تكن قراءتهم للقرآن من أجل الثقافة الباردة والتذوق اللغوي فهذا هدف رخيص في نظر الدعوة الجديدة الجزرية الواقعية الحركية . من أجل هذا نقول بان الدعوة الجديدة ليست دعوة أخلاقية أو رواقية أو مناقبية أو مثالية ، بل هي دعوة جديدة تماما في تصورها للإنسان والكون والحياة ولكل الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنبثقة من ذلك التصور .

لقد كانت منهاجاً انقلابياً شاملاً ، موضوعه الإنسان ومدها كل الأرض .

طبيعة الأوضاع السياسية في الجزيرة العربية قبل الاسلام :

✽ اذا كانت هذه هي طبيعة الدعوة الجديدة ، فكيف تبدت هذه الطبيعة على الصعيد السياسي في الجزيرة العربية ؟ كيف كانت اوضاع الحكم عند العرب قبل الاسلام ؟ وماذا حدث لهذه الأوضاع بعد بروز الاسلام كقوة سياسية ساحقة ؟ للإجابة على هذه الاسئلة الجوهرية نقول : لم يكن للعرب قبل الاسلام حكومة بالمعنى الذي نعرفه للحكومات الان . لم تكن لهم ادارة منظمة ، لها الشرعية والقوة التي يخضع لها الناس . كانوا بدوا او شبه بدو ينتمون الى قبائل متعددة ومتفرقة . افراد القبيلة تجمعهم رابطة الدم التي تعطي للفرد القبلي حق الاستمراخ بها حين يتعرض للخطر . والقبيلة كانت تعيش في حالة دائمة من النزاع مع القبائل الاخرى ، ولذلك انتشرت الاحلاف بين القبائل . الوحدة السياسية في الجزيرة كانت اذن القبلية والقبليون لم يكونوا في كل الاحوال يخضعون لرئيسهم ، بل في كثير من الاحيان ما يتمرّد بعضهم ويرفض الانصياع لحكم الرئيس ولا يفضي الخلاف الا من خلال قناتين : اما بالقوة او بالاحتواء بقبيلة اخرى وهو ما يسمى بالعرف القبلي بحق الدخالة . ولان القبائل كانت وحدات سياسية مستقلة ، كانت البلاد مقسمة الى مناطق. نفوذ متعددة (٨) . الغلبة هي التي تحدد من يسيطر واين وكيف والى متى . حتى في داخل التشكيل القبايلي للقبيلة لم تكن هناك معايير معينة لنقل السلطة وكان لكل قبيلة عرف وتقاليد خاصة . هذا في اواسط الجزيرة . اما في الحجاز فكانت هناك مراكز ذات حياة سياسية مختلفة بعض الشيء . فكل مدينة من تلك المدن تحكم نفسها وتستقل عن الاخرى تمام الاستقلال ، وهكذا كان الامر في مكة وفي المدينة والطائف (٩) الا ان الداء القبلي استشرى أيضا بالمدن ، ولم يعرف العرب الانتساب الى المدن الا في القرن الثاني الهجري ولناخذ مكة كمثال من حيث مؤسسة الحكم . لم تكن — ام القرى مكة — تحكم من قبل ملك وانما كان الحكم فيها مسندا الى عدة رجال من الاسر الكبيرة تسبوا الاعمال العامة بينهم وهي : الحجابة او السدانة ، والسقاية ، والسفارة ، والواء ، والرفادة ، والنفوة ، والخيمة ، والخازنة ، والازلام . وكانت هذه الوظائف تتوزع بين الاسر الكبيرة وفي كثير من الحالات كانوا يتوارثونها . اما الحجابة او السدانة فهي حراسة مفاتيح الكعبة ، والسقاية هي الاشراف على بئر زمزم وسقاية الحاج ، وكانت في يد العباس بن عبد المطلب في وقت فتح مكة . والديات وكان صاحبها اذا احتبل شيئا فسال فيه قريشا صدقوه ، وعند ظهور الرسالة كان يقوم عليها أبو بكر رضي الله عنه . والسفارة كان لصاحبها الحق في البت في مسائل الصلح او الخلافات التي

تنشأ بين قريش وغيرها من القبائل وكان يقوم على هذا المنصب عمر بن الخطاب . واللواء كان صاحبه يعتبر كبير القواد ، ويسير أمام الجماعة في القتال أو التجارة ، وكان يقوم بهذا المنصب في أول الاسلام أبو سفيان . والرفادة هي الاشراف على الضريبة التي تخصص لاطعام الفقراء من الحجاج المقيمين أو المسافرين لانهم كانوا يعتبرونهم ضيوف الله . والندوة كان رئيسها يعتبر كبير المستشارين فلا تصدر عن قريش أية قرارات الا بموافقة . اما الخمية فيقصد بها حراسة قاعة المجلس (الندوة) وهو منصب يبيح لصاحبه الحق في دعوة الجمعية وكان يتولى هذا المنصب خالد بن الوليد من بني مخزوم ابن مرة . والخازنة هي ادارة الاموال العامة وكان هذا المنصب من حق قبيلة بني حسن بن كعب ويقوم به الحارث بن قيس . واخيرا الازلام هو منصب يعطى لصاحبه الثراء ، على السهام^{١١} كان العرب يستقسمون بها للاستخارة لمعرفة رأي الآلهة في امر من الامور ، وكان القائم عليها صفوان أخا أبي سفيان بن أمية (١٠) . **هذه كانت وظائف الحكم في مكة وهي متقدمة غاية التقدم بالقياس لباقى المراكز في الجزيرة العربية . اما الرياسة فكان يحصل عليها اكبر من يقوم بهذه الوظائف سنا ، وكان اسنهم في أيام النبي عليه الصلاة والسلام هو العباس بن عبد المطلب . اما باقى أجزاء الجزيرة فانتشرت فيها الممالك الصغيرة كانتشار الزعر البري . فنرى مملكة معين وكانت الحكومة في هذه المملكة وراثية كما ورد في نقوشها حيث تنقل السلطة من الاب الى الابن . ومملكة سبأ وهذه ورثت ملك معين ومن اشهر ملوكها الملكة بلقيس التي ورد ذكرها في القرآن ومملكة حمير ومن اشهر ملوكها يوسف ذو نواس وكان يحكم نجران التي كانت تدين بالمسيحية ، غير انه اعتنق اليهودية في اواخر أيامه واضطهد المسيحيين واحرقهم بالنار سنة ٥٢٤ ميلادية وهم الذين ذكرهم القرآن في سورة البروج وسبأهم اصحاب الاخدود في قوله تعالى : « قتل اصحاب الاخدود . النار ذات الوقود . اذ هم عليها قعود . وهم على ما يفعلون بالمؤمنين شهود . وما نقموا منهم الا ان يؤمنوا بالله العزيز الحميد . الذي له ملك السماوات والارض والله على كل شيء شهيد » . ومملكة الحيرة وقد كان أهلها واسطة بين الفرس والعرب وعلى ايديهم انتقلت الحضارة الفارسية الى بلاد العرب ويرجع تاريخ هذه المملكة الى القرن الثالث الميلادي واستمر الى ظهور الاسلام واخيرا مملكة غسان وقد كان فيها كثير من الحصون والبيع والكنائس وكان ملوكها مشهور عنهم اقتناء الجوارى الروميات واخذوا من اللغة اليونانية كثيرا من الكلمات التي لم تكن معروفة قبلهم مثل كلمتي : الكنيسة والراهب . وقد خضعت هذه المملكة للروم حتى جاء الاسلام ووقعت موقعة اليرموك سنة ١٣ هجرية فاستولى المسلمون على هذه المملكة العربية (١١) . يلاحظ ان كل مملكة من هذه الممالك تسيطر عليها قبيلة معينة ،**

كما يلاحظ انه لم تكن هناك في الجزيرة العربية حكومة مركزية تعزز جانب القانون وتعمل على اقرار النظام في البلاد وكان على صاحب الحق ان يعمل على نوعه بعصبية وقوته . وبلغ من وثاقة بعض حكامهم وتباديهم البالغ نسي الجبروت والسطو والافعال القهرية ما حكى عن عمليق ملك طسم وجديس انه امر الا تزف فتاة من جديس الى زوجها قبل ان تزف اليه . يقول ابو سعيد نضوان الحميري : « جديس وطسم هما ائتمان عظيمتان من الامم الماضية انقرضوا فلا بقية لهم ، وجديس اخو ثمود ، وهما ابنا عابر بن ارم بن سام بن نوح ، وطسم بن لاوذ بن سام بن نوح وكانت طسم وجديس يسكنون اليمامة وكان لهما مهلك من طسم سميء السيرة ، وكانوا لا يزوجون امرأة من جديس الا بعث اليها ليلة زفافها فافترعها قبل زواجها (١٢) » . وكانت خلال كل ذلك فروق اجتماعية وطبقية ثابتة بين الناس في الجزيرة العربية حيث قسم الناس الى قسمين : الملوك وغير الملوك . ثم يقسمون غير الملوك الى قسمين رئيسيين : اهل مدر واهل وير واهل المدر الى قسمين : زراع وتجار . الخ قال ابن العبري : « واما سائر عرب الجاهلية بعد الملوك فكانوا طبقتين : اهل مدر واهل وير . فاما اهل المدر فهم الحواضر وسكان القرى ، وكانوا يحاولون المعيشة من الزرع والنخل والماشية والضرب في الارض للتجارة . واما اهل الوبر فهم قطان الصحارى وكانوا يعيشون من البان الابل ولحومها منتجين منابت الكلال ، مرتادين لمواقع القطر ، فيخيّمون هناك ما ساعدهم الخصب وامكتهم الرعي ، ثم يتوجهون لطلب العشب وابتغاء المياه فلا يزالون في حل وترحال (١٣) . وخير ما نختم به هذا الوصف العاجل لطبيعة الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة لدى عرب الجاهلية ما ذكره ابن خلدون في مقدمته يصف فيها احوال العرب قبل الاسلام : « وهم اذا تغلبوا على اوطان اسرع اليها الخراب ، لانهم امة وحشية ، فينقلون الحجر من الجباني ويخربونها لينصبوه اثافي للقدر ، ويخربون السقف ليعمروا به خيامهم ، ويتخذوا الاوتاد منه لبيوتهم ، وليس عندهم في اخذ اموال الناس حد ينتهون اليه وليست لهم عناية بالاحكام وزجر الناس عن المفاسد ، انما همهمها ياخذونه من اموال الناس نهبا او مغرما ، فاذا توصلوا الى ذلك امرضوا عما بعده من تسديد احوالهم والنظر في مصالحهم ، وهم متنافسون في الرياسة وقل ان يسلم واحد منهم الامر لغيره ولو كان اباه او اخاه او كبير عشيرته الا في القليل ، فيتعدد الحكام منهم والامراء وتختلف الايدي على الرعية في الجباية والاحكام ، فيفسد العمران ويتنقض » . ورغم كل ذلك واكثر الا ان ابن خلدون يستدرك ويقول ايضا : « وهم مع ذلك اسرع الناس قبولاً للحق والهدى ، لسلامة طباعهم من عوج الملكات ، وبراعتها من ذميم الاخلاق ، الا ما كان خلق التوحش القريب المعاناة ، المتبهيء لتبول الخير » .

الإسلام كنقيض مباشر للجاهلية :

✽ تلك كانت متطابقة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في جزيرة العرب قبل الإسلام ، فكيف تبدى الإسلام عليها باعتباره القوة السياسية المنظمة الجديدة ؟ ماذا كان موقفه من تلك الأوضاع ؟ وما هي سبله في معالجتها ؟ وهل كانت معالجاته جذرية تنحو نحو الإلغاء الكامل للجاهلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية أم لا تمتاع التعايش معها ؟ في غضون الإجابة على هذه الأسئلة ينبغي تحديد المنهج السليم الذي يؤدي إليها . نقصد بذلك أننا لا ينبغي أن نستحضر أماننا انحرافا معيناً من انحرافات الواقع الإسلامي أو حتى الفكر الإسلامي ثم ندعه يستغرق اهتمامنا كله ، بحيث يصبح الرد عليه وتصحيحه هو المحرك الكلي لنا . ذلك أن استحضار انحراف معين أو نقص معين والاستغراق في دفعه منهج شديد الخطر وله معقاته في إنشاء انحرافات جديدة لدفع انحرافات قديمة والانحراف انحراف على كل حال (١٤) إذا وضعنا ذلك المنهج نصب أعيننا وانتبهنا إلى المسار العريض الذي سار به عليه الدعوة الجديدة في معالجاتها للجاهلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها ، سنصل بإذن الله للجواب الصحيحة التي طرحناها في صدر الفقرة هذه . بداءة نقول بأن معالجات الإسلام كانت تتصف بالشمول والجذرية والواقعية . أما الشمول فنقصد به أن رسول الله وصحابته والجماعة الإسلامية الأولى واجهوا الواقع الجاهلي بكل صفاته ونواحيه وطرحوا حلولاً لكل مشاكله وتضليلاته واتصفت هذه الحلول بالجذرية والواقعية . أما الجذرية فنقصد بها أن الحلول الإسلامية كانت انقلابية في محتواها وعلى المدى البعيد سواء ما يتعلق منها بملكية الأرض أو المال أو قوة العمل أو المبادئ السياسية الأساسية التي طرحها القرآن كبديل ونقيض لمجمل الوضع الجاهلي . ورغم أن الحلول التي طرحها الإسلام كانت جذرية إلا أنها لم تكن متعسفة ولا بعيدة عن قبول الإنسان ذي الفطرة السليمة وطرحت بشكل وبأسلوب غاية في الدقة والتخطيط والمعتولية بحيث أصبح عتاة الجاهلية المكية بعدها يتسابقون في الانسواء تحت اللواء الأخضر الجديد الذي يقرر على رؤوس الأشهاد بأن **الحاكمية والسلطة وحق التشريع لله وحده** . والإنحلال الإجابة على الأسئلة المثبتة في صدر الفقرة هذه .

القضاء على القبلية من خلال التوطين :

✽ بداءة يلاحظ أن الرسول أراد أن يقضي على القبلية باعتبارها الوحدة السياسية المرتكزة على رابطة الدم ، من خلال التأكيد على معنى الأمة التي رابطتها الإيمان بالفكرة والدعوة الإسلامية . هنا طرح بديلاً لرابطة الدم

معتولا ومقبولا لدى معظم الناس وخاصة الاكثرية الضعيفة والمعدمة . زيادة على ذلك كان يدرك — عليه الصلاة والسلام — أن استيطان القبلي وربطه بموطن معين وتشجيعه على الحرفة والعمل والحؤول دون ارتحاله المستمر من شأنه أن يضعف الوشيجة القبلية وبالتالي يسهل من احلال رابطة الايمان بالدعوة الجديدة محل رابطة الدم . عليه بدأ الرسول بتشجيع الزراعة **وتحرير الماء والكلاء والنار من سيطرة الراسمالية التجارية في مكة (١٥) . وحصر** **كذلك على تحديد ملكيات الارض وتحجيرها .** يروى أبو يوسف في كتاب « **الخراج** » حديثا عن رسول الله (ص) رواه عن طاوس حيث يقول : « ليس **لمحجر حق بعد ثلاث سنين (١٦) » وبهذا يكون الرسول (ص) قد حدد مدة ثلاث سنين يحتفظ فيها المحجر بحقه في عدم قيام غيره بتحجير الارض حجرها او احيائها .** أما بعد انقضاء هذه المدة الكافية للبدء في احياء الارض الموات ، دون القيام به ، فان ذلك يؤدي الى تعطيل احياء الارض ، بواسطة القادرين على هذا احياء دون مبرر . كذلك شجع الرسول (ص) على **احياء الارض الموات بقوله : « من احيا أرضا ميتة فله رقبته ، وليس لعرق ظالم حق » (١٧)** ويضع هذا الحديث قاعدتين قانونيتين هامتين : اولهما تقضي بأن من يصلح أرضا ميتة ويزرعها يصبح مالكا لها . وأما القاعدة الثانية فتقضي أن من يغتصب أرضا أحياءا غيره يعتبر ظلما ، ولا يكون له الحق فيها ، بل يجب أن يجبر على تركها لمن أحياءا فأصبح بذلك مالكا لها . وعندما جاءت الدعوة الجديدة ، كان العرب قبلها يحمون بعض أراضي المراعي . وكان هذا الحمى يقوم على أساس القوة والغلبة فكلمتا قويت القبيلة كلما كانت أراضي حماها أكبر وأوسع فقال رسول الله (ص) : « لا حمى الا لله ولرسوله » وذلك يعني أن الحمى يجب أن يقوم على الملكية الجماعية للناس جميعا ، لا للأقوياء دون الضعفاء (١٨) وهناك كثير من مثل هذه الاحاديث البليغة المعنى التي تحت المسلمين على احياء الارض والاعتناء بها كوسيلة هامة من وسائل الانتاج على أن تكون المحصلة النهائية في كل ذلك المصلحة الجماعية لا فقط المصلحة الخاصة بذلك نستخلص القواعد الخمس الهامة التي وضعها الرسول (ص) فيما يتعلق بملكية الاراضي والماء سواء كان للشرب او لري الارض :

١ — حق تملك الارض الميتة بمجرد احيائها .

٢ — رمي الماشية في المراعي مباح للناس جميعا وهذا خاص بالمراعي غير المملوكة ملكية خاصة .

٣ — بناء على حكم الرسول (ص) في مهزور وادي بني قريظة أن الماء الى العقبين لا يحبس على الاعلى على الاسفل او يحبس على الاسفل على الاعلى ،

وبذلك وضع الرسول (ص) حدا لاحتجاز الماء .

٤ — تحديد حرم البئر باريعين ذراعا من نواحيها كلها لاعطان الإبل والغنم .

٥ — من زرع في ملك غيره بغير اذنه فليس له الا ما اتفق (١٩) .

جاءت التدابير الاسلامية المذكورة كضربة موجعة للراسمالية العقارية

التي كانت تتحكم باراضي شاسعة نظرا لما لها من عصبية قبلية وغلبة وقهر حتى عهد قريب بل وفي خلال الايام الاولى للدعوة — وكانت تنتقل من محنة لآخرى — سيطرت الراسمالية العقارية المسنودة قبلها على آبار ومراعي كثيرة وشاسعة ومن خلال تدابير مغللة في الظلم والاستبداد والقهر كتفضية « الحمى » فكانت بعض القبائل القوية تحيط بمساحات هائلة من الاراضي الخصبة بحجة انها مراعي خاصة لخيولها ومواشيها بينما في كثير من الاحيان كانت هذه الاراضي تتداول بين الممولين من اقطاب الراسمالية العقارية ويحرم منها الفرد الضعيف قبلها رغم انه يمثل الاكثرية وكانت بعض القبائل القوية تجبس الماء عن القبائل الضعيفة فتضطر الاخيرة الى مفادرة مضاربها والارتحال الى حيث تجد الماء ، فتتوجه القبيلة الحابسة للماء بالاستيلاء على المراعي المهجورة . وكانت كثير من القبائل المتمتعة بعصبية وغلبة ومنعة تحتل اراضي شاسعة حول آبارها بحجة انها اعطان لابلها وغنمها هذه المساحات المحيطة بالآبار تسمى « حريم » البئر ومفردها حرم البئر . جاءت اذن التدابير الاسلامية بشأن الارض كوسيلة هامة من وسائل الانتاج — خاصة في الجزيرة العربية حيث يندر الماء والكلأ — فتخلصت من نفوذ الراسمالية العقارية التي كانت تتمثل بكبار القبائل وخاصة قريش وأدت الى اهتمام واسع بعمليات الاستيطان والاهتمام بالزراعة وحفر مزيد من الابار ونشوء مصالح جديدة لافسح قطاع من سكان الجزيرة . لقد انتهت هذه التدابير عهدا غابرة اعتمدت فيها الراسمالية العقارية على الغلبة والقهر والعصبية القبلية حيث كانت الجزيرة العربية وخاصة مراكزها السكانية تحكم التجارة والسمة المركنتيلية كل العلاقات الاجتماعية . ولقد ادخلت هذه التدابير بشأن ملكية الارض والماء والكلأ قيما جديدة لمجتمع الجزيرة لم يكن له بها عهد مثل القانون والسلطة المركزية وحق الفرد الضعيف واهمية كل ذلك من اجل استقرار المعيشة . بدون شك كانت هذه التدابير من الاهمية بمكان ليس فقط في القضاء على التنفذ القبلي ، بل حتى على مسيرة الاسلام فيما بعد ، حيث تبين لكل الاتجاه الجماعي للدعوة الجديدة والغاتها الجذري لقيم التملك البائدة في عصر عرب الجاهلية .

نظرة الدعوة الجديدة للحرف والمعمل :

عندما جاءت الدعوة الجديدة كانت الكلمة تحتل مساحة كبيرة من اهتمامات العرب . وكان لكل قبيلة شاعرا يبيع كلمتها في سوق عكاظ ، أما مغافرا أو هاجيا . في غضون ذلك ضاعت كثير من الحقوق وسادت كثير من المظالم وتكرش الكثير من الشعراء . ومن يراجع الشعر الجاهلي ويدرسه كقيمة سياسية واقتصادية واجتماعية ، — لا كفن أدبي — يدرك ذلك تمام الإدراك . وجاءت الدعوة الجديدة لتلغي كل ذلك وتحاول أن تبني حضارة جديدة تقوم على العمل لا الكلمة وتطرح في برنامجها عاملا لا شاعرا . وتلك قيمة جديدة في وسط الجزيرة الانساني . كان العرب قبل الاسلام يعتمدون في حياتهم على الرعى والصيد والنهب والسلب ، وحراسة القوافل التجارية، وكانوا يعترفون بل يباهون في أشعارهم ببعض هذه الاعمال كالنهب والسلب، ويزدرون سائر الحرف كالزراعة والصناعة والملاحة والتجارة . وقد اشتغل أهل الحضر — وهم قلة — بما انف منه أهل البادية — وهم الاكثية — في الجزيرة العربية ، فكان منهم الزراع كاهل المدينة والتجارة كاهل مكة . غير أنه بمعنى أشمل ظلت كثير من المهن والحرف مزدارة يعمر بها اصحابها كانوا هي وصمة عار . فالتيميون — بني تميم — كانوا يعيرون الازديين بأنهم بحارة لان أبناء عمومتهم في عمان كانوا يشتغلون بالملاحة (٢٠) والقرشيون كانوا يحتقرون أهل المدينة لانهم زراع . وحين لقي أبو جهل مصرعه في غزوة بدر ، لم يأسف على مقتله بقدر ما أسف على انتهاء حياته بيد المسلم الاكار اذ يقول وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة : « فلو غير اكار قتلتي » والاكار الزراع « أراد به احتقاره وانتقاصه — كما يقول ابن الاثير — كيف مثله (الاكار) يقتل مثله (أبو جهل) (٢١) » كذلك قال أبو جهل عندما ارتقى ابن مسعود — وهو أحد الصحابة — عنقه : « لقد ارتقيت مرتقى صعبا يا ربيعة الغنم » (٢٢) وهو قول يعكس احتقار أبي جهل للاجارة على رعي الغنم وما أشبه من الاجارات، مثله في ذلك كمثل ما يسمون بأشراف العرب جميعا ، ولم يعلم بأن الرسول(ص) كان يرعى غنم أهل مكة مقابل بضع قراريط (٢٣) . بجلبت احتقارهم للعمل والمهن والحرف ، كانت العرب تبجل الشعراء الذين يمدحون ويهجون وفي كل واد يهيمون .

وجاءت الدعوة الجديدة لتحديث انقلابا في القيم الاجتماعية وتلغي الغاء سائر القيم الجاهلية المتعلقة بالعمل والعمال كيف لا وصاحبها لا يرى الغنم على قراريط وهو ابن امرأة كانت تاكل القديد . جاءت الدعوة الجديدة بتصوير جديد للعمل والعمال والحرف والصناعات والزراعة بل وحتى للشعر (٢٤) حيث طمحت أن تحوله الى أداة للتغيير نحو مجتمع افضل في الجزيرة لا أداة

قبلية بيد من يتصلحون من وراء تثليج الوضع الجاهلي وتثبيته . لم تقل الدعوة الجديدة بأن العمل كرامة فحسب بل رفعته الى مستوى العبادة والجهاد في سبيل الله خاصة . قال الصحابة وقد راوا شابا قويا يسرع الى عمله : لو كان هذا في سبيل الله . فيقول عليه السلام : لا تقولوا هذا ، فانه ان كان خرج يسعى على ولده صغارا فهو سبيل الله ، وان كان خرج يسعى على ابوين شيخين كبريين فهو في سبيل الله ، وان كان خرج يسعى على نفسه يعفها فهو في سبيل الله (٢٥) . . . وكرمت الدعوة الجديدة في دستورها — القرآن — العمل في آيات كثيرة واقترن العمل في كثير من السور بالصلاة : « فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله » . (سورة الجمعة ١٠) ، وقد خفف الله سبحانه وتعالى عن رسوله ومن اقتدى به من المسلمين ، اعباء قيام الليل لاسباب منها : الا يرهق التعب البعث ليلا فيقتعدهم عن طلب الرزق نهارا وفي هذا تقول الآية : « ان ربك يعلم انك تقوم ادنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه ، وطائفة من الذين معك ، والله يقدر الليل والنهار علم ان لن تحصوه فتاب عليكم ، فاتقوا ما تيسر من القرآن ، علم ان سيكون منكم مرضى ، واخرون يضربون في الارض يبتغون من فضل الله واخرون يتأملون في سبيل الله . . . » (سورة المزمل ٢٠) ويروي ابن تيمية في كتابه الام ، « السياسة الشرعية » هذه الحادثة التي تدل دلالة واضحة ان الدعوة الجديدة غيرت الكثير من مفاهيم وتقيم العرب حول **الاجارة والحكم** يقول : دخل ابو مسلم الخولاني على معاوية بن ابي سفيان فقال : السلام عليك ايها الاجير ، فقالوا : قل السلام عليك ايها الامير ، فقال : ، السلام عليك ايها الاجير فقالوا : قل ايها الامير ، فقال معاوية : دعوا ابا مسلم ، فانه اعلم بما يقول . فقال ابو مسلم : انما انت اجير استأجرك بهذه الغنم لرعايتها ، فان أنت هانت جرباها وداويت مرضاها ، وجبست اولها على اخرها وفك سيدك اجره ، وان انت لم تهنا جرباها ، ولم تداو مرضاها ، ولم تحبس اولها على اخرها ، عاقبك سيدها (٢٦) . فبعد ان كان الاجير يعمر في الجاهلية ، واذا بالحكم نفسه يوصف بهذه الصفة . ولقد كان الرسول (ص) في كل مناسبة يؤكد احترام الدعوة الجديدة للعمل والحرفة والعمال ولا يستنكف — كما فعل ارباب الجاهلية — عن القيام باوضاع الاعمال : فكان يفرس النخل بيديه ويرقع ثوبه ، ويخسف نعله ، ويحلب شاته ، ويعقل بعيره ، ويعلف ناضحه ويخدم ضيوفه بنفسه ، بل ويخدم خدمه ، حتى ليقول انس : خدمته (اي رسول الله) نحو من عشر سنين فوالله ما صحبته في سفر ولا حضر لخدمه الا وكانت خدمته لي اكثر من خدمتي له (٢٧) . ولقد اكد القرآن — دستور الدعوة الجديد — بأن كل انبياء الله ورسله كانوا من اصحاب الحرف ومن

يبيعون قوة عملهم ، اذ عمل زكريا نجارا ، وعمل داود زرادا وعمل موسى اجيرا ، وكل رعى الغنم كما اشار الرسول (ص) في بعض احاديثه وكل مشى في الاسواق كما اشار القرآن . وكذلك عمل الاعلام من اصحاب الرسول (ص) حتى سارع ابو بكر الى السوق صبيحة يوم استخلافه ، وعلى راسه اثواب يريد ان يتجر فيها ، وقد كاد يفعل ، لولا ان منعه عمر وابو عبيدة ليفرغ لامور المسلمين ، اذ قالوا له : كيف تصنع هذا وقد وليت امور المسلمين قال : فمن اين اطعم عيالي ؟ قالوا : نفرض لك ، ففرضوا له كل يوم شطر شاه رضي الله عنه وارضاه (٢٨) . ومن هذه الحادثة يتبين ان ابو بكر ولي الخلافة ولم تكن له مخصصات لاطعام عياله وانه مطالب بان يضرب في الارض كما يفعل غيره ، ولهذا دلالات كبيرة فيما يخص الدعوة للعمل . كذلك لم يستنكف علي بن ابي طالب — كرم الله وجهه — وهو ابن عم الرسول (ص) وزوج ابنته ، ان يعمل اجيرا عند يهودي لقاء ثمرات معدودات ، فقد روى ابن ماجة عن ابن عباس قال : اصاب نبي الله صلى الله عليه وسلم خصاصة ، فبلغ ذلك عليا ، فخرج يلتمس عملا يصيب فيه شيئا ليغيث به رسول الله (ص) فأتى بستانا لرجل يهودي ، فاستسقى له سبعة عشر دلو ، كل دلو بثرة ، فخيره اليهودي من ثمرة سبع عشرة عجوة ، فجاء بها الى النبي صلى الله عليه وسلم (٢٩) . وكان الرسول (ص) يأبى ان يعطى السائل ، بل يدلّه على عمل يرتزق منه . وفي هذا يقول انس : ان رجلا من الانصار اتى النبي (ص) فسأله ، فقال : اما في بيتك شيء ؟ قال : بلى ، جلس نلبس بعضه ونبسط بعضه وقعب نشرب فيه الماء . قال : اثنتي بهما ، فاتاه بهما ، فأخذهما الرسول (ص) بيده وقال : من يشتري مني هذين ؟ قال رجل : انا آخذهما بدرهم . قال الرسول (ص) : من يزيد على درهم مرتين او ثلاثة . قال رجل : انا آخذهما بدرهمين ، فأعطاهما اياه ، فأخذ الدرهمين فأعطاهما الانصاري ، وقال له : اشتر بأحدهما طعاما فانبذه الى اهلك واشتر بالآخر قدوما فأتني به ، فاتا به ، فشد فيه رسول الله (ص) عودا بيده ، ثم قال : اذهب فاحتطب وبع ولا اريك خمسة عشر يوما ، ففعل فجاء وقد اصاب عشرة دراهم فاشترى به مضها ثوبا وبضعها طعاما ، فقال له رسول الله (ص) : هذا خير لك من ان تجيء المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة (٣٠) . حتى حرفة كنس العذرة اي تنظيف الفائط ومواضع قضاء الحاجة كتب عنها الفقهاء بأنها ضرورة اجتماعية لا بد ان يقوم بها أحد من المسلمين ، يقول الكاساني : « ويجوز الاستئجار لنقل الجيف والنجاسات ، لان فيه دفع اذيتها عن الناس ، فلو لم تجز لتضرر بها الناس » (٣١) ومن الامور الطريفة في الفقه الاسلامي وعلوم الحديث ومصطلحه هو خلاف الفقهاء حول الاستئجار لحمل الخمر . فبعض الفقهاء يعتبرون الاجارة

لحمل الخمر (كبهنة أو كحرفة) انها لا تصح وحجة هؤلاء — ومنهم مالك والشافعي وأبو يوسف وأحمد — أن حمل الخمر معصية لكونه إعانة على معصية ويستشهدون بقول الله : « الا أن أبو حنيفة يرى أن الإجارة بهذا الشأن صحيحة ، الا أن يحملها العامل بنية الشرب ، فلا يجوز وحجة أبو حنيفة أن ننس الحمل ليس بمعصية ، بدليل أن حملها للاراقة مباح ، وليس الحمل بذاته من ضرورات الشرب . فأما الحديث الذي لعن فيه الرسول (ص) حامل الخمر ، فقد غسره أبو حنيفة على الحمل بنية الشرب (٣٢) . وتعددت الآراء في هذا الشأن ، ولستا في موقع يعلم الفقه حقيقة العلم لاتخاذ موقف بصدد المطروح ، ولكنني طرحت هذه المسألة من باب اهتمام الفقهاء المفصل بمسألة العمل والعمال والإجارة وحرصهم على أن يأخذ الاجير أجره الذي يستحقه بدون ما تغطيته أو تحايل . ولقد كتب كثير من الفقهاء حول مسألة العمل والحرف والعمال وتأكيد أهمية الموضوع اسلاميا ومنهم الشوكاني في « نيل الاوطار » ، وابن القيم في « اعلام الموقعين » ، وابن حنبل في « المسند » ، والسيوطي في « الاشباه والنظائر » ، والقرافي في « الفروق » ، والجصاص في « احكام القرآن » ، وابن تيمية في « اقتضاء الصراط المستقيم » ، وابن تدامه في « المعنى » ، وأخيرا وليس آخرا أبو يوسف في « الخراج » . وخلاصة ما نريد أن نذهب اليه هو أن الدعوة الجديدة من خلال دستورها — القرآن — ومن خلال دواعيتها الاولى الرسول (ص) الفت وتقتضت المفهوم العربي الجاهلي للعمل والحرفة والعمال ونزعت من المجتمع الاسلامي ترسبات أبو جهل العربية ونفسية القبيلة المريضة التي كانت سائدة قبل مجيء الدعوة . وباختصار كانت الدعوة الجديدة بصدد بناء حضارة جديدة تقوم اساسا على دعامة العمل ومن خلال العامل وتلغى حضارة الكلمة التي تقوم اساسا على الشاعر وشتان بين الحضارتين في ميزان التاريخ .

دولة الفكرة

وقيم الاسلام السياسية الجديدة :

ان الواقع السياسي الذي كانت تعيشه الجزيرة العربية وكذلك العرب في اطرانها ، كان واقعا يرتكز على الوحدة السياسية آنذاك وهي القبيلة ، ووشيجه واحدة تتمحور حولها الاحلاف القبلية هي رابطة الدم ، ومهدف استراتيجي واحد وهو تحقيق الغلبة والنصر والقهر . في غضون كل ذلك سحقت مصالح الناس العاديين والمستضعفين غير المسنودين ولا المتحالفين قبليا . وكان التصور العام للسلطة السياسية التي يمثلها رئيس القبيلة

ومجلسها ، تصور يتلاقى وهدف الغلبة والنصر والتهر . وجاءت الدعوة الجديدة لتلغي كل ذلك وتطرح من خلال دستورها — القرآن — ومن خلال التجمع الحركي المنظم الذي أنشأه الرسول (ص) قيبا ومفاهيم سياسية جديدة على العرب . نبذوا من القبيلة طرحت الدعوة الجديدة مفهوم الأمة ، والماء لرابطة الدم أسست رابطة العقيدة ، ومحووا لهدف الغلبة والنصر والتهر طرحت هدف تحقيق الشريعة . ان نظرة وجيزة للمصطلحات الجاهلية الثلاثة ومقارنتها بالمصطلحات الاسلامية البديلة لها ، وان تنفسا مختصرا لطبيعة البدائل الاسلامية ، يقضي بنا الى تلك البدائل التي كانت حضارية ومتقدمة جدا اذا ما قورنت بما كان عليه الحال قبل البعثة . ان المجتمع السياسي التي كانت الدعوة الجديدة بصدد صناعته يختلف جزئيا من حيث ماهيته وطبيعته وهدفه وتصوره وعلاقاته وشتى نواحي وجوده السياسي عن المجتمع الجاهلي الذي سبقه . انه مجتمع لم تعده الجزيرة قط في كل اطوارها ومراحلها التاريخية ، مجتمع الفكرة تدير شؤونه دولة الفكرة . هذه الدولة التي ثامت سنة ٦٢٢ م كانت دولة عالمية (اممية) ، كما كانت دولة منهجية ايدولوجية على اساس من الواقع التاريخي الامين . تضمنت مهاجرين من مكة ، لكن هؤلاء المهاجرين لم يكونوا من الضعف بحيث يكونون مجرد لاجئين ، ولا من القوة بحيث يكونون فاتحين . وتضمنت انصارا من يثرب لكثهم في عددهم المحصور وقوتهم المحدودة لم يكونوا جبهة غالبية كاسحة ، بل كان يتربص بهم خطر مخالفهم داخل مدينتهم وخطر مكة وقريش وقد اووا طريدها . ومن هنا وجد المناخ الصالح لقيام الدولة العالمية نتيجة حتمية لقيامها على الاساس الايدولوجي (٣٣) انها دولة عالمية في عناصر تركيبها ووثاقي تأسيسها ، كما هي عالمية في اصولها ومبادئها الفكرية المعنوية العامة . ما كاد الرسول (ص) يستقر في المدينة وما كاد العام الاول من هجرته اليها ينتهي حتى وضع دستوراً لتظلم الحياة العامة هناك ، وتحديد لعلاقات بينها وبين جيرانها ويدل هذا الدستور على مقدرة فائقة من الناحية التشريعية وعلى علم كبير بأحوال الناس وفهم لظروفهم ، وقد عرف هذا الدستور بالصحيفة (٣٤) . اما اطراف هذه الصحيفة ثلاثة : المهاجرين ، والانصار ، ويهود يثرب ومن الغني عن البيان انه لا نستطيع ان نفهم وضع الدولة في الدعوة الاسلامية في اطوارها الاولى الا من خلال الاستعانة بهذه الصحيفة التي هي الدستور المكتوب لدولة الرسول في المدينة ولا نكاد نعرف من قبل دولة قامت منذ اول امورها على اساس دستور مكتوب غير هذه الدولة الاسلامية ، فانها تقوم الدول اولاً ثم يتطور امرها الى وضع الدستور . (٣٥)

الصحيفة :

يلاحظ من قراءة النص أن أسلوبها وافق تماما أسلوب العصر والفترة التي كتبت فيها . ويوافق روح التنظيم في المجتمع العربي من حيث الترابط القبلي والاعتراف بقوة العصبية واثرها في المجتمع وأنه ليس من السهل — على الاقل في ضوء ظروف كتابة الصحيفة — التخلص منها . « وقد بدا واضحا في الصحيفة أن البطون والمشائير ادخلت في النظام الجديد بشخصياتها القبلية لا بأفرادها . وهذا ما كان يجري عليه المجتمع العربي في تكوينه في ذلك الوقت . ثم انها توافق تشكيل المجتمع في المدينة من حيث أقسام القبائل وبطونها وارتباطاتها الحلقية (٣٦) . » ورغم أن الصحيفة قد جاءت ببعض المصطلحات الجذرية العقائدية الا أنها ايضا تحلت بقدر كبير من الواقعية ومعرفة المفارق الأساسية بين عالم الممكن وعالم المستحيل في ضوء تلك الظروف التاريخية العصبية التي عايشتها الدعوة . فهي — أي الصحيفة — توافق القرآن الكريم في مبادئها العامة من حيث اعتبار المسلمين أمة واحدة من دون الناس ، ومن حيث التراحم والتعاون بينهم ومعاونة بعضهم بعضا ، ومن حيث الاحتفاظ برابطة الولاء وما يترتب عليها من حقوق الموالاة ، ثم من حيث مراعاة حقوق القرابة والصحة والجوار . كذلك تحدد المسؤولية الشخصية والبعد عن ثارات الجاهلية وحميتها . كذلك وافقت الصحيفة القرآن في وجوب الخضوع للقانون ورد الامر الى الدولة بأجهزتها للتصرف في الامور . وفي شؤون الحرب والسلم ، وان خرب الامراء وسلمهم انها تدخل في الاختصاص العام فلا تحدث فرديا . كذلك معاونة الدولة في اقرار النظام والاخذ على يد الظالم وعدم نصر المحدث او ايوائه (٣٧) . ولقد أفرد الرسول (ص) قسما من الصحيفة لتحديد وتعريف العلاقة بين دولة الفكرة وقطاعا من قطاعاتها السكائية غير المؤمنة بالدعوة يتضح من خلالها تسامحا كبيرا عجز اليهود أن يكونوا في مستواه على مدى التاريخ : « وأن اليهود لينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين . وأن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين ، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم ، مواليهم وأنفسهم الا من ظلم وأثم فاته لا يوتغ الا نفسه وأهل بيته . وأن ليهود بني النجار . . » يلاحظ أن الرسول (ص) ذكر فقط اليهود الموالين للبطون العربية وأهل ذكر القبائل الكبرى من اليهود وهي ثلاث (بني النضير ، بني قريظة ، وبني قينقاع) والتي كانت تناصبه (ص) العداء آنذاك . ويلاحظ كذلك أن الرسول (ص) أعطى صفة للجماعة الاسلامية (صفة أمة واحدة من دون الناس) . والامة التي عناها الرسول (ص) لها منطقة من الارض اجمالية ، وهي منطقة المدينة ، وكل هذه المنطقة ينبغي أن تكون حرما وارض سلام لا يعتدي فيها أحد على أحد ، والامة لذلك لا تشمل — في مفهوم

الرسول (ص) — على المؤمنين وحدهم ، بل هي تتألف من كل من يتبعهم ويحارب معهم أي من كل أهل المدينة ، وكان بين الانتصار قوم لم يسلموا ولكنهم لم يستبعدوا من الأمة بل أدمجوا فيها بنص صريح ، وكذلك اليهود شملتهم الأمة ، وأن كانوا لا ينتمون إليها انتماء وثيقا كالمهاجرين والانصار ، ولذلك لم تكن تقع عليهم نفس الواجبات وليس لهم نفس الحقوق (٢٨) . ومن أهم نتائج الصحيفة — خاصة في ضوء الظرف القبلي السائد آنذاك — تنازل القبائل عن حق الأخذ بالثأر فيما بينها :

« وأنكم مهما اختلفتم فيه من شيء فإن مرده إلى الله عز وجل وإلى محمد صلى الله عليه وسلم وأنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده فإن مرده إلى الله عز وجل وإلى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم » . هنا يحاول الرسول (ص) تأسيس سلطة مركزية لا قبلية يرجع إليها عند الخلاف كما يحاول وضع حد للنشئة القبلي الذي أصاب العرب في جاهليتهم . وعلى هذا لم يصبح الثأر أمرا يتحول إلى ثأر يجر ثأرا كما كانت الحال في القبائل العربية من قبل حيث لم تكن هناك سلطة لها قوة اقهر ، أما في المدينة فقد نفذ مبدأ العقاب والاقتصاص من الفرد إلى الجماعة حدثت خطوة هامة في سبيل تعزيز السلطة المركزية في المدينة ، وهذا امر جديد جدا على عرب الجزيرة . الامر الثاني الذي عني به رسول الله (ص) في الصحيفة هو رص الجبهة الداخلية لمواجهة الأعداء خارج المدينة فأكد أن : « المؤمنين المتقين أيديهم على كل من بغى منهم ، أو ابتغى دسيسة ظلم أو أثما ، أو عدوانا ، أو فسادا بين المؤمنين ، وأن أيديهم عليه جميعا ولو كان ولد أحدهم » .

بعد أن وضع الرسول (ص) من خلال الصحيفة تخطيطا عاما للأمة الجديدة ، حصر مهمته في الدفاع عن حدود الدولة الجديدة وضمان الامن لها . كان الرسول (ص) بحاجة لتوسيع قاعدته البشرية وتكثيف السكان في المدينة ، لذلك اعتبرت الهجرة إلى المدينة أساسا للحصول على حق الرعية للدولة ، فمن يدخل في الاسلام عليه أن يهاجر إلى يثرب وقد نزل القرآن بنص صريح في ذلك : « والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا وإن استنصروكم في الدين فاعليكم النصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق » (الانفال ٧٢) ظلت هذه الدولة تنحصر على المدينة نفسها وعلى ريفها إلى عام فتح مكة سنة ٨ هـ ، حرص النبي (ص) خلالها أن ينظم الحياة العامة داخل المدينة وكانت متقدمة معه جدا حيال ما يجري خارجها ، كذلك حرص — وعن طريق السرايا — على أن يضم إلى المدينة ما حولها من الريف والقبائل ، ويقوم بعملية تحييد سياسي وعسكري لكل الحزام الجغرافي المحيط

بها ، لان المدينة لا تستطيع أن تعيش بنفسها ، ولا أن تستغني عن ريف يدها بالمؤن ويكون مجالا لنشاطها (٣٩) . لقد احكم الرسول (ص) علاقاته مع العرب البدو خارج المدينة تارة بالمهادنة والمخالفة وأخرى بالضرب على ايديهم ، وكان خلال كل ذلك يؤكد لهم حيوية وقوة المدينة والدولة الجديدة فيها . في السنتين الاوليين في عمر الدولة المدينة كان الرسول (ص) يرسل السرايا — وهي عبارة عن حملات حربية صغيرة — يقصد بها ما يقصد من اعمال الدوريات الحربية وهي المحافظة على الحدود والاستكشاف ، واحيانا ايقاع الضرر بالعدو والانسحاب بسرعة ، وللدكتور أحمد الشريف رأي في تأكيد الصفة الدفاعية أساسا للسرايا وأظن انه الرأي الاصحوب : « ويذكر المؤرخون هذه السرايا على انها عمليات حربية مقصودة بذاتها (الطبري وابن كثير والواقدي) وعلى انها متصلة بالصراع بين النبي (ص) ومكة ، وهذا خطأ في نظرنا ، والخطأ آت من أن المصادر نفسها والمؤرخين المحدثين لم يفتنوا الى أن هذه السرايا كانت عمليات حربية داخلية ، يقصد بها تقوية الجبهة الداخلية ، ويقصد بها كذلك ضمان الامن ودفع الاذى الذي قد يأتي من الخارج (٤٠) . » ويمضي دكتور الشريف بالتأكيد على ، انه كان من مهمة هذه السرايا منع تجارة قريش من المرور في اراضي الدولة الجديدة ، طبقا لنص الصحيفة الذي يقول انه لا تجار قريش ولا أموالها ، وهذا داخل في نطاق اعمال السيادة للدولة البثرية وكان لا بد من اشعار قريش ، ومن اشعار القبائل المجاورة أن حدود الدولة الجديدة محروسة ، وأن سيادتها على اراضيها يجب أن تحترم ، وانه من الخير الاتفاق معها والاعتراف بها (٤١) . « كان الرسول (ص) يبعث هذه السرايا القتالية كضرب من العمليات العسكرية الوقائية ، ولو كان يقصد بها حربا هجومية بالذات لآخرج كتيبته الخضراء الذي قال عنها ابن هشام : وانما قيل لها الخضراء لكثرة الحديد وظهوره فيها (٤٢) وقال عنها ابن اسحاق : فيها المهاجرون والانصار ، رضي الله عنهم ، لا يرى منهم الا الحدق من الحديد (٤٣) . لقد حرص الرسول (ص) خاصة في الفترة المدنية أن يظهر لجميع الناس حسن نواياه حتى تجاه مكة وقريش واليهود ، وليؤكد لجميع الناس في يثرب والجزيرة العربية كلها انه انما جاء ليبشر وينذر ، حتى لجأ — وذلك لإبراز نيته السلمية — لانهم الناس وبطريقة مادية محسوسة انه لا يود حربا ، لجأ في التعبير عن هذه النية الى طريقة مستحدثة تاباها الفروسية العربية ، وهي طريقة حفر الخندق حول المدينة (٤٤) . »

خلاصة :

* من خلال هذا العرض الموجز لممارسات الرسول (ص) في شان ملكية الارض والماء والكلا والحرف والعمل وبيع قوة العمل والصحيفة نستطيع ان ندحض المقولة التي تحدد الاسلام وتقيسه وتحصره في نطاق الاخلاق الفردية والمناقبة المثالية ، ونثبت حجية الراي القائل بأن الاسلام منهج يعني بشؤون الحكم والادارة والسياسة وبأنه جاء ليلغي واقعا جاهليا بكافة وجوهه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وينشئ مكانه واقعا اسلاميا يختلف جذريا في منطلقاته وهدفه ووسائله واطره ومحطاته عن الواقع الذي سبقه . وبوسعنا ان نقول انه من خلال موقف الرسول (ص) من هذه القضايا الثلاث :

- (١) ملكية الارض والماء والكلا .
 - (٢) الحرف وبيع قوة العمل والعمال .
 - (٣) الصحيفة ، وغيرها من الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية
- نستطيع ان نظلمس روح الفكر السياسي في الاسلام ونوع الحكم والاقتصاد والمجتمع الذي كان بصدد صنعة القرآن ممثلا بالجماعة الاسلامية الاولى . واذا كان الامر كذلك فينبغي ان نورد بحثا يتبع هذا يتناول ماهية الدولة في القرآن ، نقارن فيه مؤسسة الحكم عند العرب قبل الاسلام وطبيعة هذه المؤسسة كما جاءت من خلال النص القرآني والحديث النبوي الشريف . ولا بأس ان نخرج بعدها ببحث ثالث نقارن فيه بين الدولة كما ارادها القرآن والدولة وكما هي اليوم في المنطقة المسماة بالعالم الاسلامي . وختاما نؤكد بأن القرآن والسنة وكافة القضايا المتفرعة من تاريخها فيها من الثراء الفكري وفي المبادئ المنهجية وفي القيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ما يفرض علينا نحن المهتمين بشؤون الدراسات الانسانية ان نوليها اهتماما اكثر مما هو جاصل ، كيما نستخرج ونستنبط منها مناهج في الادارة السياسية والتسيير الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي . من خلال ذلك نتقوى بنياننا ، وتتأصل بناهنا ، ويتثبت مكاننا في مساحة الحضارة . ومن خلال ذلك نتحدد هويتنا الحضارية والفكرية والسياسية ونصبح جديرين بالبقاء في عالم اصبحت المناهج الفكرية فيه بديلة لكثائب الغزو، فنحن بلا شك في عصر الاستعمار الجديد الاكثر خطورة والاعمق اثرا في ميزان التاريخ والحضارة .

الحواشي

- ١ - سيرة ابن هشام - ج ٤ ، ص ١٠٢٧ .
- ٢ - سيرة ابن هشام - ج ٢ ، ص : ٥٩٨ .
- ٣ - سيد قطب ، « معالم في الطريق » - القاهرة : ١٩٦٤ - ، ص ٨٣ .
- ٤ - ابوالاعلى المودودي ، « مبادئ أساسية لفهم القرآن » - الكويت : ١٩٧١ - ، ص ٢٠-٢١ .
- ٥ - سيرة ابن هشام ، ج ، ص ١٩٠ .
- ٦ - سيرة ابن هشام ، ج ١ ، ص ١٩٤ - ١٩٥ .
- ٧ - « كان الرجل اذا سافر منزل منزلا أخذ أربعة أحجار فنظر الى أحسنها ، فجعله ربا ، وجعل ثلاث اثنائي لقدمه واذا ارتحل تركه . » « كتاب الاصنام » ، للكلبي ، ص ٢٤ . روى البخاري عن أبي رجاء الطاردي قال : « كنا نعبد الحجر . فاذا وجدنا ما هو خير منه القيناها واخذنا الاخر فاذا لم نجد حجرا جمعنا حثوة من تراب ، ثم جئنا بالشاة لمطبخنا عليه ثم طفنا به » « الجامع الصحيح » ، كتاب المغازي .
- ٨ - د. محمد رانت عثمان ، « رئاسة الدولة في الفقه الاسلامي » - القاهرة : ١٩٧٥ - ، ص ٣ .
- ٩ - المرجع نفسه ، ص ٧ .
- ١٠ - المرجع السابق ، ص ٩ .
- ١١ - د. علي عبد المعطى ود. محمد جلال ، « خصائص الفكر السياسي في الاسلام » ص ٩ .
- ١٢ - أبو سعيد نشوان الصيدي ، « الحور المعين » ، ص : ١٥ .
- ١٣ - مختصر الدول ، ص ١٥٨ - ١٥٩ .
- ١٤ - أكد هذه النقطة سيد قطب - رحمة الله عليه - في كل مؤلفاته وبالاخص : « خصائص التصور الاسلامي ومقوماته » و « معالم في الطريق » و « في ظلال القرآن » ٣٠ جزء .
- ١٥ - وقد ورد الحديث بهذا النص : « الناس شركاء في ثلاثة ، الماء والكلا والنار » وبذلك غارض المراعي معتبر ملكا عاما للناس جميعا لا يختص بها بعض دون بعض وكذلك الشأن بالنسبة لمصادر الماء والنار .
- ١٦ - المحجر هو الذي يلجأ الى تحجير الارض اي وضع الحجر كعلامات لملكيته لتلك الارض .
- ١٧ - « كتاب الفراج » ليحيى بن آدم القرشي .
- ١٨ - المرجع نفسه ، ص ٤٣ .
- ١٩ - المرجع نفسه ، ص ٥٠-٥٢ .
- ٢٠ -
- ٢١ - صحيح البخاري ، ج ٥ ، ص ٨٦ ، كذلك ابن الاثير ، « النهاية في غريب الحديث والاثر » ج ١ ، ص ٢٧ .

- ٢٢ — سيرة ابن هشام ، ج ٢ ، ص ٢٧٧ .
- ٢٣ — ابن حجر ، « فتح الباري بشرح صحيح البخاري » ، ج ٤ ، ص ٣٤٩ .
- ٢٤ — من يدرس شعر حسان بن ثابت — شاعر الرسول — قبل اسلامه وبعد اسلامه يدرك ذلك .
- ٢٥ — الحافظ المنذري ، « الترغيب والترهيب » ، ج ٣ ، ص ٤ .
- ٢٦ — ابن تيمية ، « السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية » ، ص ١٢ .
- ٢٧ — التويري ، « نهاية الارب » ، ج ١٨ ، ص ٢٦٣ .
- ٢٨ — القسطلاني ، « ارشاد الساري » ، ج ٥ ، ص ٥٠ .
- ٢٩ — سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٤٥ .
- ٣٠ — الحافظ المنذري ، « الترغيب والترهيب » ، ج ٣ ، ص ٣ . رواه أبو داود واللفظ له ، والنسائي ، والترمذي ، وقال حديث حسن .
- ٣١ — الكاساني : « بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع » ج ٤ ، ص ٨٩ .
- ٣٢ — الكاساني ، « بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع » ، ج ٤ ، ص ٨٩ .
- (٣٣) منحي عثمان ، « دولة الفكرة » (الكويت : ١٩٦٨) ص ٥٧ .
- (٢٤) د. أحمد الشريف ، « الدولة الرسول في الحديث » (الكويت : ١٩٧٢) ، ص ٨٩ .
- ٢٥ — الحافظ المنذري ، « الترغيب والترهيب » ، ج ٣ ، ص ٤ .
- (بيروت : ١٩٦٦) ص ٢٩ — ٤٧ . يذكر د. حميد الله كل المراجع الرئيسية التي وردت فيها هذه الصحيفة ، كما تشرح حواشي كتابه القيم مصطلحات الصحيفة التي قد تختلف على القارئ المعاصر .
- (٣٦) د. أحمد الشريف ، المصدر السابق ، ص ٩٥ .
- (٣٧) المرجع نفسه ، ص ٩٦ — ٩٧ .
- (٣٨) المرجع نفسه ، ص ١٠٠ .
- (٣٩) المرجع نفسه ص ١٠٤ .
- (٤٠) المرجع نفسه ، ص ١٠٥ .
- (٤١) المرجع نفسه ، ص ١٠٦ .
- (٤٢) سيرة ابن هشام ، ج ٤ ، ص ٨٦٣ .
- (٤٣) المرجع ذاته .
- (٤٤) المرجع نفسه ، ج ٣ ، ص ٧٠١ .

في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ

د. عاطف أحمد *

اولا : تمهيد :

لم يكن الاهتمام بدراسة العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ حديث النشأة ، بل هو اهتمام قديم نجد تلميحات له لدى مؤسسي علم الاجتماع الاوائل كآبن خلدون ومن جاء بعده من رواد علم الاجتماع الفرنسي كدور كايم مثلا . الا ان ظهور الاتجاه الماركسي بما حمله من افكار اثار ضرورة الاهتمام بالمعطيات التاريخية عند تناول قضايا المجتمع ، الامر الذي اعطى للبعد التاريخي معنى آخر ما زال يثير حتى يومنا هذا الكثير من اختلاف وجهات النظر .

ولم تقتصر العناية بدراسة العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ على علماء الاجتماع وحدهم ، بل هناك من المؤرخين من اولى هذه القضية اهتماما خاصا .

والملاحظ انه على الرغم من تأكيد كثير من علماء الاجتماع على ضرورة الاستعانة بالمعطيات التاريخية والاعتماد على المنهج التاريخي في تناول قضايا المجتمع وهو الامر الذي نلاحظه في اسهامات علماء الاجتماع الانجليز وعلى وجه الخصوص في اعمال بيلاه (Bellah) وبنديكس (Bendix) ولييست (Lipset) وميرتون (Merton) ومور (Moore) ، ونبيست (Nesbit) ، سمسler (Smesler) وسوانسون (Swansen) ، وكذلك في اعمال تيلي (Tilly) الا ان غالبية البحوث والدراسات السوسيولوجية لا سيما في الولايات المتحدة الامريكية لم تتخذ طريقها بعد وبشكل جاد نحو استخدام المنهج التاريخي ، الامر الذي اثار عدة تساؤلات لعل من اهمها الى اي حد نستطيع ان نعتبر كلا من علم الاجتماع والتاريخ نسقين عقليين مختلفين ؟ واذا كانا كذلك فابن يكمن هذا الاختلاف ؟ ام اننا نستطيع

* مدرس علم الاجتماع بكلية البنات في جامعة الزمر .

أن نعتبرهما نسقا معرفيا واحدا ، وان كلا النظامين يعملان في معية واحدة ؟

ثانيا : تمايزات اساسية بين علم الاجتماع والتاريخ :

لعل الراصد لحركة الاهتمام بدراسة العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ يلاحظ أن هناك وجهتي نظر ، الاولى تميز بين منهج دراسة الحالات الفردية (Idiographic) من جانب وذلك المنهج الذي ينزع نحو دراسة النواميس العامة (Nomothetic) من جانب آخر .

وهذه الرؤية ترى في علم الاجتماع والتاريخ نسقين معرفيين متميزين ، كل له منهجه وطرائق بحثه المتميزة .

اما وجهة النظر الاخرى فهي اكثر حداثة من الرؤية التقليدية السابقة ، حيث ترى في علم الاجتماع والتاريخ انشطة عقلية غير منفصلة .

واذا كانت الرؤية التقليدية قد ارادت ان تؤكد على مجموعة من التمايزات بين علم الاجتماع والتاريخ كنسقين معرفيين مختلفين ، الا ان هذه التمايزات قد نبعت أساسا من المشتغلين بهذين العلمين . فعالم الاجتماع مثلا رغم اتجاهه نحو استخدام بعض السجلات التاريخية الا انه ما زال يعمل في ظل بعض المخاوف . فهو من جهة ينبغي أن يكون على درجة عالية من التدريب في تناول المعطيات التاريخية ، فضلا عن عدم معرفته الدقيقة بالتاريخ الذي يعنى بدراسته ، وهو من جانب آخر ما زال موجها توجيهها عقليا يحمل مجموعة من التمايزات تؤكد على فصل هوية علم الاجتماع عن سائر العلوم الاخرى كالتاريخ مثلا .

لذلك نجد ان غالبية علماء الاجتماع والمؤرخين ذوي النزعة التقليدية لا يرضون كثيرا عما يثريه اصحاب النزعة الحديثة من عدم الفصل بين علم الاجتماع والتاريخ ، حيث يرون ان لكل منهما نسقه الفكري المتميز ومنهجه الخاص في محاولة تحليل الواقع الاجتماعي بشكل امبريقي .

وتتحلى هذه الاختلافات ايضا في موضوع اهتمام كل علم ، وفي الاطار الاستبولوجي لكل منهما ، وفي الدور الذي يضطلع به كل نسق علمي وفقا لاطاره النظري والمفاهيم المرتبطة به .

ولم يقتصر الاختلاف بين العلمين فيما يتصور اصحاب النزعة التقليدية على هذه الامور فحسب ، بل تجاوز ذلك الى فيما تسميه بهنطق « التفسير » وفي طرق الحصول على معطيات الدراسة وفي طبيعة المحكات التي تستخدم عادة في تقويم هذه المعطيات .

ولم تكن النزعة المحافظة التي تميز بين علم الاجتماع والتاريخ وليدة اليوم بل كانت لها اراءصات ارتبطت بظهور علم الاجتماع في انجلترا في مقدمتها انعدام الثقة في علم الاجتماع في حد ذاته من قبل بعض المؤرخين الانجليز لا سيما هؤلاء المنتهون الى الجامعات القديمة الامر الذي ادى الى خلق مشكلات تتعلق بالحوار العقلي حول احتمال وجود ما يسمى بالتاريخ السوسيولوجي (Sociological History) وعلم الاجتماع التاريخي (Historical Sociology)

ولم تتغير هذه النظرة كثيرا من قبل المؤرخين تجاه علم الاجتماع رغم تغير الموقف في السنوات العشر الاخيرة ، فما زال كثير من المؤرخين ينظرون الى العلوم الاجتماعية باعتبارها تهديدا اكثر من كونها تأثيرا مثيرا عظيم القيمة ، فهم يرون ان للمؤرخين اهتماما متميزا ينصب على « الماضي » وان اهتمام علماء الاجتماع عادة ينصب على « الحاضر » . وهذا التمييز يعني ببساطة ان دارسي كل علم (علم الاجتماع والتاريخ) قد تعودوا عمليا ان يلبسوا انفسهم اثوابا محلية متميزة .

لما من الناحية المنهجية فان هذا التمييز يقسم بالتمتعيد الشديد وبوجه عام نرى المؤرخين يعتمدون على مسارات السنين لكي يخبروا علماء الاجتماع بما هي اللحظات التاريخية التي كانت ذات تأثير على مجرى الحوادث في المستقبل . كذلك فان المؤرخين يستطيعون ان يحددوا ليس فقط المعطيات التي يستطيع علماء الاجتماع استخدامها ، بل ايضا تحديد نصيب الماضي من اهتمامات هؤلاء العلماء ، الا ان قدرة المؤرخين على ان يضعوا معنى من تلك المعطيات التي سببتها تأثيرات الزمن ما زالت محل شك ، في حين لا يجد علماء الاجتماع هذه الصعوبة في ايجاد معنى لهذه المعطيات التي يستطيعون استخدامها كمقياس وسيط لعملية الضبط .

ولقد حال الخوف والازدراء والتهيب لدى بعض المؤرخين تجاه علم الاجتماع كششاط عقلي دون تغيير هذه النظرة التقليدية ، فان عالم الاجتماع كثيرا ما يبدو غريبا مثيرا للضجر بالنسبة للمؤرخ نظرا لما يقدمه احيانا من نماذج هندسية ورسومات وجداول ، وتكنيكات قد تبدو غريبة عليه ، وهو الامر الذي اثار دهشة المؤرخ الامريكي الشهير كارل بريدين بوف (Carl Bridenbaugh) حين ساله عالم اجتماع « ما هو منهجك في الحصول على العينة » ؟

ومن بين دعاوي التمايز ايضا ان لعلماء الاجتماع اهتماما خاصا بالخصائص العامة للخبرة الاجتماعية وبانماط الانشطة اليومية تلك التي تتجلى بشكل واضح من خلال النظام الاجتماعي ، بينما ينحصر اهتمام المؤرخ في تلك اللحظات ذات الطبيعة الخاصة في الزمن والتي تؤثر بشكل أو بآخر في طابع

العصر وتلعب دورا في تحديد مسار المستقبل .

فهمة علم الاجتماع على المدى الطويل هي البحث عن التتابعات الانتظامية في السلوك البشري (Regularities) وعن تلك النماذج السلوكية التي تنتم بالانتقاء ، وذلك بأمل التوصل الى اكتشاف القوانين العامة ، في حين يهدف المؤرخ اولا واخيرا الى البحث عما هو فريد ومميز في سلوك البشر آملا التوصل بشكل دقيق وبقدر الامكان — الى استقراء حوادث الماضي .

فعلم الاجتماع اذن فيما يرى اصحاب هذه النزعة يبحث دائما عن تلك النواميس العامة (Nomothetic) ، اما التاريخ فهو ينزع دائما الى البحث عن تلك الحالات العديدة الفريدة (Idiographic) من السلوك الانساني .

ولا شك ان التمييز بين هذين النسقين المعرفيين وان كان قد تبدى بشكل جلي على المستوى التجريدي ، الا انه يبدو على المستوى الواقعي ان هناك صعوبة تواجه هذا التمييز عند تناول حالة بعينها من جانب كل من علم الاجتماع والتاريخ ، ويؤدي هذا الامر احيانا الى التاكيد على انه من الصعوبة ان نضع خطأ منطقيا فاصلا بين العليين نظرا للتأثير المتبادل بينهما ودليلنا على ذلك — مثلا — تحول عدد من دارسي التاريخ والمؤرخين الى علماء ومتخصصين في علم الاجتماع .

ومع التسليم بوجود تمايزات بين علم الاجتماع والتاريخ ، ومع التسليم ايضا بواقعية التأثير بينهما ، يبقى سؤال هام : لماذا اذن يختلف عادة علماء الاجتماع والمؤرخون في طبيعة عملهم ، ولماذا يتفرد كل منهم بأسلوب متميز ومضمون مختلف ، ثم ما هي العوائق التي تحول دون التقارب بينهما ؟

وقد يعزى السبب في ذلك الى ان كلا منهما ينزع الى تناول ملامح مختلفة من الصورة العامة للمجتمع كذلك تناولهم المختلف لتلك الانشطة التي تحدث في اطار هذه الصورة العامة . فعالم الاجتماع عادة ما يكون شغوفا بملاحظة البناء الخاص بالصورة العامة للمجتمع اكثر من اهتمامه بالطابع الخاص بالافراد والاشخاص ذوي النزعات القيادية ، وهو بوجه عام يبدي اهتماما خاصا ببعض النماذج السلوكية المحددة في الوقائع أو الحوادث التي يعنى بدراستها ، اكثر من اهتمامه باللحظات الخاصة بالكوارث والتحويلات المفاجئة ، والتنازع بين الخصوم وسخريات القدر ، وكل الماسي البشرية ، وهي الامور التي يهتم بها عادة المؤرخون .

ولم تقتصر عوائق التقارب بين علم الاجتماع والتاريخ فقط على طبيعة اهتمام كل علم والمنهج الذي يتبناه كل منهما ولا سيما فيما يتعلق بقضية « التفسير » التي يركز فيها المؤرخون على الدوافع (Motives) التي

ساهمت في صنع هذه الوثائق أو تلك ، ويهتم فيها علماء الاجتماع بعمليات اقتفاء الاثر والبحث عن العلاقة بين هذه الوثائق أو الحوادث وغيرها من النظم والقوى الأخرى المحيطة بالبيئة ، بل أن هذه العوائق قد تنبع من داخل العلم نفسه فمثلا نلاحظ أنه ما زالت هناك صعوبات ومشكلات تتعلق بنوعية الأرضية التي ينبغي أن يحتلها علم الاجتماع في البناء العام للحياة الأكاديمية ، فعندما يسأل عالم الاجتماع مثلا أن يضيف لنا طبيعة مهنته هذه (أي علم الاجتماع) ، يذهب إلى أن علم الاجتماع ما هو إلا منظور (Perspective) أكثر منه موضوع محدد للبحث (Subject) وهو اتجاه (Approach) أكثر منه اكتشاف لوثائق معروفة (Inventory of Known facts)

ولكن ما الذي يعنيه عالم الاجتماع بهذا ؟ أن هذا يعني — ببساطة — أن علماء الاجتماع ما زالوا لا يملكون أرضية طبيعية في عالم الظواهر الإنسانية، غاية ما في الأمر أنهم يستطيعون أن يتميزوا عن هؤلاء الدارسين في المجالات الأخرى من خلال الطرق التي يسلكونها للحصول على معطيات الدراسة ، كذلك فإن تلك المعاني والمفاهيم التي يتبنونها في أعمالهم عادة ما تميزهم عن سائر المهتمين بدراسة الظواهر الإنسانية ، هذا فضلا عما يتسمون به من أخيلة خصبه ومناهج تعمل كثيرا على اتساق افكارهم وتقرّب بين عقولهم .

لقد أصبح من الضروري إذن أن نأخذ بعين الاعتبار تلك الحدود الفاصلة بين علم الاجتماع والتاريخ ، ولكن في الآن نفسه لا ينبغي أن نتجاهل ذلك التقارب القائم بينهما ، فلقد تحرك المؤرخون بحثا عن أدوات جديدة لكي تساعد في التعامل مع تلك المعطيات التي تتزايد ، ولقد نزع هؤلاء المؤرخون أيضا إلى البحث عن صياغات تصويرية جديدة (Conceptualizations) فنرى قدرة هؤلاء المؤرخين على كيفية التعامل مع معطيات الماضي من خلال اصطلاحات أكثر اجتماعية .

ولم يقف علماء الاجتماع موقفا سلبيا تجاه المعطيات التاريخية ، فلقد تحركوا بشكل لامت في الآونة الأخيرة للتعامل مع تلك المعطيات ، وهو الأمر الذي فرضته طبيعة التغير السريع في العالم المعاصر مما حفز علماء الاجتماع على النظر إلى الحاضر باعتباره تاريخا ، فضلا عن بحثهم المستمر في سجلات الماضي عن تلك العمليات التي تدخل في نطاق اهتمامهم كالتصنيع والتحصن والثورة .

ثالثا : محاولات التوفيق بين علم الاجتماع والتاريخ :

لعل محاولة اقتراب عالم الاجتماع من المنهج التاريخي وارتياحه تلك الامايق الواسعة للتاريخ قد عمقت قدرته على الكشف عن طبيعة العلاقة التي

تحكم الوقائع الاجتماعية المختلفة ، وهو الامر الذي خلق لديه حسا خاصا بضرورة الاهتمام بالطبيعة الزمنية للقوى الاجتماعية .

ولقد كان السير رايت ميلز (C. Wright Mills) محققا حين اشار الى ان عالم الاجتماع هو في الحقيقة مؤرخ معاصر سواء اكان يعنى مثلا بتحليل احدى العمليات الانتخابية او يقوم بملاحظة أنشطة مذهب ديني معين او استخلاص بعض التجارب من تلك الجماعات المعملية (كالجماعات البدائية والبسيطة) فعندئذ نجد انه من العسير عليه ان يتغافل تلك المعطيات التاريخية حتى في سعيه نحو البحث عن مؤثرات القانون او فكرة الانتظام وهو الامل الذي يتوق اليه علماء الاجتماع .

ولقد كانت محاولات التأثير والتأثر بين علم الاجتماع والتاريخ حائزا لدى بعض المؤرخين على الاستفادة من بعض النماذج السوسيولوجية في تحليلهم مثل تويني (Tawney) ونامير (Namier) ، ثم تلك التأثيرات التي ظهرت بشكل او بآخر في محاولات البعض تبني الاتجاه الماركسي ، كما هو الحال بالنسبة لكريستوفر هيل (Christopher Hill) وهوبس باوم (E. J. Hobsbawm) وتومسون (E. P. Thompson) وفينسنت (J. R. Vincent) ، وبريجز (ASA Briggs) ، وهي محاولات وان كانت غير مألوفة الا انها حاولت تبسيط ذلك الاتجاه الهادف الى التقريب بين علم الاجتماع والتاريخ .

وكان لعلماء الاجتماع دورهم في هذا الشأن حيث نجد سمسler (N.J. Smesler) وبنكس (O. Banks) وجوتسمان (W. L. Guttsman) ، وهم لفيف من العلماء قدموا اسهامات بالغة الاهمية في عملية تدوين التاريخ الانجليزي (Historiography)

ومن بين الاسهامات الهامة التي عنيت اساسا بدراسة العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ من خلال عدة دراسات هي في معظمها دراسات ميدانية ، تلك التي قدمتها جماعة كمبردج لتاريخ السكان والبناء الاجتماعي (Cambridge Group) ولعل من اهم دراساتها ، تلك الدراسة التي قدمها بيتر لاسليت (Peter Laslett) وموضوعها « العالم الذي فقدناه » ، ثم تلك الدراسة التي قدمها ريجلي (E. A. Wrigly) والمعنونة « مقدمة في علم السكان التاريخي الانجليزي » .

ويتميز هذان المؤلفان باتهما محاولة ناشجة وطموحة من حيث الموضوع والمنهج لتطبيق مناهج التحليل السكاني والسوسيولوجي في تناول القضايا الخاصة بالتاريخ الانجليزي .

وفي المؤتمر العالمي الذي عقدته جماعة كمبردج عام ١٩٦٩ ، قدم لاسليت

دراسة عن النزعة الى العائلية والاسرة في الماضي ، وهي تعني في المحل الاول بالتنظيم الاجتماعي لوحداث العائلة في الماضي .

ولقد قام ثلاثة وعشرون باحثا بإجراء عدة دراسات تاريخية مقارنة تعتمد على فرضية قدمها لاسليت (Laslett) مؤداها ان التنظيم الاسري كان دائما نووي الشكل .

ومن حصيلة هذا المؤتمر ايضا اربعة مقالات عن انجلترا وستة عن بعض البلاد الاخرى في اوروبا الغربية وثلاثة عن اليابان ومثيلها عن امريكا الشمالية ، وهي دراسات اعتمدت في أغلبها على تلك المقدمة التحليلية التي قدمها لاسليت في دراسته عن الاسرة والنزعة الى العائلية .

ومن انفضج الدراسات التاريخية التي اعتمدت اساسا على المنهج السسيولوجي تلك الدراسة التي قدمها نيل (R. S. Neale) عن « الطبقة والايديولوجيا في القرن التاسع عشر » ، وهي دراسة تنهض اساسا للكشف عن الطبقة والوعي الطبقي في القرن التاسع عشر مستخدمة النموذج الخاص بالبناء الطبقي ، محاولة تفسر المشكلات الخاصة بعلاقات السلطة والتاريخ السياسي ، لا سيما في علاقة السلطة بالنزعة الراديكالية الفلسفية .

ولقد نهج نيل (Neale) في دراسته نهجا نقديا خاصة لهؤلاء المؤرخين الذين استسلموا للاتر التفسيرية الكامنة او المضمرة ، وخضعوا لكثير من المفاهيم التي ما زالت تنسم بالغيبية ، وحنهم على ضرورة الاهتمام بالنماذج السسيولوجية والتفكير بشكل نقدي في معنى الطبقة وعليهم أن يتفهموا قيمة النماذج الموجهة (Heuristic Models) لفهم التغير الاجتماعي في الدراسات التاريخية .

يؤكد بومان (Bauman) في دراسة هامة في نطاق علم الاجتماع التاريخي وموضوعها ظهور حركات العمل الانجليزي على ضرورة الاهتمام بالنماذج السسيولوجية في تناول المعطيات التاريخية .

وبعد .. لا شك أن عمليات التأثير والتأثر بين علم الاجتماع والتاريخ اصبحت امرا معترفا به عمليا لا سيما اذا اخذنا في اعتبارنا ان العلوم الاجتماعية اوضحت متشابكة فعالم الاجتماع — مثلا — في تناوله لاية ظاهرة كائنة كانت لا يستطيع ان يستغني عن علم الاقتصاد او السياسية او التاريخ ، كذلك الامر بالنسبة لعالم الاقتصاد او المتخصص في السياسة او المؤرخ .

فالالاتجاه القائل بالاعتماد المتبادل بين العلوم الاجتماعية (Interdisciplinary Approach) قد أصبح امرا مشروعا لا سيما منذ ان بدأت هذه العلوم تجاوزاتها عن الاتجاهات التقليدية في الدراسة والبحث .

الحواشي

* اعتمد الكاتب اسلوبا للكشف عن طبيعة العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ على المصدرين
الآتين : —

- Erikson, Kai, T. Sociology and The Historical Perspective,
The American Sociologist, Vol. 5, Nov, 1970.
- Bulmer, Martin, Sociology and History : Some Recent Trends,
Sociology : The Journal of the British Sociological Association,
Vol. 8, No. 1, January, 1974.



تكاليف التسويق : دراسة تحليلية/إنفاذية

د. علي عبد الرحيم *

بالرغم من أهمية تكاليف التسويق إلا أنها لم تلاقى اهتماما كبيرا من محاسبي التكاليف وذلك مقارنة بالتكاليف الصناعية . ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو ظهور محاسبة التكاليف أصلا في المشروعات الصناعية وأن تكاليف التسويق في هذه المشروعات كانت في ذلك الوقت أقل أهمية من تكاليف الانتاج . ولذلك، وجه محاسبو التكاليف اهتمامهم بالدرجة الأولى الى مشاكل التكاليف الصناعية (١) .

وفي عصرنا الحاضر ، نجد أن الاهتمام بتكاليف التسويق وأثرها على رسم السياسات واتخاذ القرارات قد ازداد بدرجة كبيرة لا تقل أهمية عن تكاليف الانتاج حيث أن المشروع لا يحقق أهدافه بالانتاج فقط وإنما يحقق أهدافه بتسويق هذا الانتاج . وقد بدأ الاهتمام بتكاليف التسويق بعد الحرب العالمية الأولى ، إذ بظهور نظم الانتاج الكبير والتخصص في العمل أصبحت المشكلة الرئيسية تتمثل في تسويق هذه المنتجات .

وقد تطورت فكرة التسويق تطورا كبيرا في القرن العشرين . ومن مظاهر هذا التطور زيادة الاهتمام بإدارة التسويق . وقد عرفت هذه بأنها « استخدام العلوم التطبيقية لتنسيق الجهود الخاصة بخطط وتنظيم ورقابة أوجه النشاط التي تؤدي الى تدفق السلع والخدمات من المنتج الى المستهلك بما يؤدي الى اشباع رغبات المستهلك وتحقيق أهداف المشروع » (٢) .

ومن هذا التعريف يتضح أن هناك مظهران رئيسيان للتسويق :

أ (١) أن الهدف من التسويق هو تحقيق أقصى أرباح ممكنة للمشروع وهذه هي الوظيفة الاقتصادية للتسويق .

ب (٢) أن الهدف من التسويق هو تحقيق أقصى منفعة ممكنة من السلع

* استاذ المحاسبة بكلية التجارة في جامعة الكويت .

والخدمات ، بمعنى خدمة المستهلك واشباع رغباته وحاجاته . وهذه هي الوظيفة الاجتماعية .

وفي ضوء هاتين الوظيفتين ، توجد مجموعتان أساسيتان من الوظائف التسويقية وتنبثق في وظائف خلق الطلب وخدمة الطلب وتتضمن هذه الوظائف البيع والاعلان وترويج المبيعات وبحوث التسويق والتعبئة والتغليف والتخزين والنقل والائتمان والتحصيل .

مفهوم تكاليف التسويق :

تتمثل تكاليف التسويق في تكاليف أداء الوظائف التسويقية المختلفة في المشروع . وعلى هذا تتضمن تكاليف التسويق كافة عناصر التكاليف التي يتحملها المشروع نتيجة لقيامه بهذه الوظائف . وهناك مفهومان أساسيان لتكاليف التسويق أحدهما مفهوم ضيق والآخر مفهوم واسع . وبالمفهوم الضيق تضم تكاليف التسويق جميع التكاليف التي يسيطر عليها مدير المبيعات (٣) .

وبالمفهوم الواسع تضم تكاليف التسويق جميع الأنشطة من وقت تلام الانتاج أو من وقت الشراء في المشروعات التجارية حتى تدفق هذه السلع ووصولها للمستهلك الآخر (٤) .

ونتيجة لهذا المفهوم الواسع تتضمن تكاليف التسويق بجانب تكاليف البيع والتوزيع تكاليف الخدمات الادارية والتمويلية .

ويعرفها أحد الكتاب « بأنها التكاليف التي تظهر بعد رقم مجمل الربح في حساب الأرباح والخسائر » (٥) ولكن هذا التعريف غير دقيق حيث أننا نرى أن تكاليف التسويق يجب أن تحمل لحساب المتاجرة ، وعلى هذا الأساس فهي إحدى العوامل المكونة لرقم مجمل الربح أو الخسارة في المشروع .

من هذه التعاريف المختلفة ، نأخذ جدل حول المصروفات الادارية وهل تعتبر جزءاً من تكاليف التسويق أم لا ؟ . وفي رأيي أن ما يدخل ضمن تكاليف التسويق هو التكاليف الادارية الخاصة بالوظائف التسويقية فقط مثل تكاليف ادارة المبيعات ، ولا يدخل ضمن تكاليف التسويق مصروفات الادارة العامة للمشروع إذ أن هذه المصروفات مصروفات عامة تستفيد منها جميع الوظائف المختلفة في المشروع سواء كانت وظائف انتاج أو تسويق أو تمويل . ولهذا فلا يجب ضمها لأي من هذه الوظائف .

من هذا نخلص إلى أن تكاليف التسويق هي تكاليف أداء الوظائف التسويقية المختلفة في المشروع سواء كانت وظائف خلق الطلب أو وظائف

خدمة الطلب . ومن هذا التعريف ، يتضح أن عناصر تكاليف التسويق لا تخرج عن كونها مجموعة عناصر اتفاق يمكن أن تطبق عليها الاسس العلمية نفسها التي تطبق بالنسبة لعناصر تكاليف الانتساج ، حيث يمكن التمييز بين عناصر تكاليف التسويق المباشرة وعناصر تكاليف التسويق غير المباشرة، ويمكن ايضا التمييز بين عناصر التكاليف المتغيرة وعناصر التكاليف الثابتة طبقا لعلاقة تكاليف التسويق وحجم المبيعات . ويمكن ايضا تطبيق نظريات تحميل التكاليف المختلفة الاجمالية والمباشرة والمتغيرة والمستغلة بالنسبة لعناصر تكاليف التسويق . فتحمل الوحدات المباعية بتكاليف التسويق الاجمالية طبقا لنظرية التكاليف الاجمالية ، وتحمل بتكاليف التسويق المباشرة طبقا لنظرية التكاليف المباشرة . كما وتحمل الوحدات المباعية بتكاليف التسويق المتغيرة طبقا لنظرية التكاليف المتغيرة ، وتحمل الوحدات المباعية بتكاليف التسويق المستغلة طبقا لنظرية التكاليف المستغلة .

وقابلنا في تحديد نصيب الوحدة المباعية من تكاليف التسويق طبقا لنظرية التكاليف المستغلة مشكلة تحديد طاقة التسويق القصوى والفعلية وبالتالي تحديد تكلفة الطاقة غير المستغلة بالنسبة لتكاليف التسويق . ونساهم في حل هذه المشكلة بتقديم المفاهيم الآتية للطاقة بالنسبة للتسويق :

1 — الطاقة النظرية : وفي رأيي أنها تتمثل في قدرة السوق على استيعاب منتجات المشروع وتقاس كنتيجة لبحوث التسويق والتي يقوم بها خبر في بحوث التسويق أو قسم بحوث التسويق في المشروع .

ب — الطاقة القصوى : وتتمثل في قدرة رجال البيع بالمشروع على توزيع منتجات المشروع .

ج — الطاقة المتاحة : وتتمثل في قدرة رجال البيع بالمشروع على توزيع منتجات المشروع في حدود طاقة الانتاج المتاحة وسياسة التخزين التي تتبناها ادارة المشروع .

د — طاقة برنامج البيع : وتتمثل في المبيعات المخططة (المستهدفة) في الموازنة التخطيطية للمشروع .

هـ — الطاقة الفعلية : وتتمثل في المبيعات الفعلية للمشروع .

ومن هذا يتضح أن الفرق بين الطاقة القصوى والطاقة المتاحة تتمثل في الاختلافات الموجودة بين طاقة الانتاج وطاقة التسويق ، وحيث أن الاولى قد أخذت في الحسبان عند حساب تكلفة الطاقة غير المستغلة في الانتاج ، لذا نرى أن تتمثل الطاقة غير المستغلة في التسويق في الفرق ما بين الطاقة

المتاحة للتسويق طبقا للتعريف الذي اوردناه سابقا وبين المبيعات الفعلية وذلك حتى لا يتكرر الحساب مرتين ، مرة عند حساب الطاقة غير المستغلة في الانتاج ومرة أخرى عند حساب الطاقة غير المستغلة في التسويق .

وتحسب الطاقة غير المستغلة هنا طبقا لهذا القانون :

$$\text{التكاليف الثابتة للتسويق} \times \frac{\text{الطاقة المتاحة للتسويق} - \text{المبيعات الفعلية}}{\text{الطاقة المتاحة للتسويق}}$$

ويمثل المبلغ الناتج خسارة الطاقة غير المستغلة ويرحل الى حساب الارباح والخسائر ولا يحمل على الوحدات المباعة . ويجب على ادارة المشروع دراسة هذا الانحراف وتحليل اسبابه والعمل على تلافي حدوثه في المستقبل .

وفي رأينا ان يأخذ المشروع بنظرية التكاليف المتغيرة نظرا لما لها من فوائد عديدة خصوصا في مجالات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات . وحتى تستفيد ادارة المشروع من المزايا الاخرى لنظرية التكاليف المستغلة ، نرى ان يقوم المحاسب بحساب تكلفة الطاقة غير المستغلة طبقا لهذه الطريقة في قوائم منفصلة كاجراء مستقل ويقدمها للإدارة في فترات دورية حتى تتخذ القرارات العلاجية المناسبة لمنع هذه الطاقة غير المستغلة من الحدوث في المستقبل او التقليل من اثرها كلما أمكن ذلك (٦) .

ونظرا لتطور وظيفة التسويق تطورا كبيرا في القرن العشرين ، خصوصا بعد الحرب العالمية الاولى نتيجة لتوسع الصناعة وابتعادها عن مراكز التوزيع واتساع حجم الاسواق الداخلية والخارجية وضرورة دراسة رغبات المستهلك عند رسم السياسات المختلفة بالمشروع مما أدى بالتالي الى زيادة تكاليف التسويق الى حد كبير ، احتاجت الادارة الى تصميم نظام لتحليل تكاليف التسويق وتبويبها ومعايرتها وتحقيق الرقابة عليها والعمل على خفضها الى أدنى حد ممكن .

وتتشابه تكاليف التسويق مع تكاليف الانتاج الى حد كبير من حيث الاجراءات والاساليب الفنية للتحليل وكذلك تتشابه مع تكاليف الانتاج في الاجراءات والاساليب الخاصة بالتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الادارية الرشيدة . وبالرغم من ذلك التشابه فان تكاليف التسويق تتميز بسميات خاصة تبعا لطبيعة عملياتها التي تختلف عن العمليات الانتاجية من حيث تنوعها وتعددتها وذلك لاثرائها ، في آن معا ، بعوامل داخلية وخارجية مثل ظروف المشروع وامكانياته وانواع العملاء وظروف السوق وتغيرات الطلب من وقت لآخر ومجالات الحملات الاعلانية ودرجة المنافسة وغير ذلك من العوامل المختلفة .

وينتج من تعدد وتغير العوامل وظروف البيئة بالنشاط التسويقي صعوبة تحليل تكاليف التسويق ودراستها ، كما يصعب دائما التعبير عن العوامل النفسية والعلاقات الانسانية تعبيرا كيميا بالرغم من تأثيرها على نشاط التسويق . كذلك يصعب معايرة تكاليف التسويق وضبطها بعكس الحال في تكاليف الانتاج .

ومن الخلافات الرئيسية بين تكاليف التسويق وتكاليف الانتاج أن تكاليف الانتاج يتحمل بها الانتاج سواء بيع أم رحل ضمن مخزون آخر الفترة بينما تحمل تكاليف التسويق على الوحدات المباعة فقط ولذلك تظهر تكاليف التسويق كجزء من تكلفة المبيعات في حساب المتاجر حيث أن كل تكاليف التسويق تخص وظيفة التسويق تحكم تحميل تكاليف ما قبل البيع « (٨) ومن الامثلة على ذلك ، عمولات الوحدات التي تمت خلال الفترة .

ومن العوامل الرئيسية التي تؤدي الى صعوبة تحليل تكاليف التسويق ، عوامل تخص النشاط التسويقي نفسه مثل : « عدم امكانية التحكم في العملاء والمنافسين ، صعوبة تحديد الطاقة التسويقية بالنسبة للمشروع ، صعوبة الاشراف المباشر على رجال البيع ، صعوبة التحكم في تحديد السعر على اساس التكاليف ، وصعوبة الحصول على بيانات تفصيلية عن عمليات المنافسين » (٧) .

وبالاضافة الى ذلك ، هناك العوامل الاخرى التي تخص انواع المشروعات المختلفة وطرق الصنع المختلفة وطبيعة الاسواق وطرق ترويج المبيعات مما يؤثر على تحليل تكاليف التسويق ويؤدي الى صعوبة هذا التحليل .

تحليل تكاليف التسويق :

ولتحقيق اهداف محاسبة تكاليف التسويق ، يقوم المحاسب بتحليل عناصر تكاليف التسويق ومراقبتها باستخدام الطرق العادية المتبعة في تحليل ومراقبة تكاليف الانتاج . فهو يقوم اولا بتقسيم اوجه النشاط التسويقي الى وظائف معينة ، ثم يحلل التكاليف الى مباشرة وغير مباشرة ومتغيرة وثابتة ، ثم يختار اعدل الاسس لتحميل التكاليف غير المباشرة طبقا لنظرية التكاليف المستخدمة ، ثم يستخرج نصيب الوحدة من تكاليف التسويق طبقا لمعدلات التحميل المناسبة . وحتى يساعد في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات ، فيجب عليه ان يقارن بين تكاليف التسويق المحددة مقدما في الخطة وبين التكاليف الفعلية والهدف من ذلك تحديد الانحرافات عن الخطة وتحليلها وتقديم التقارير عنها للإدارة حتى تتخذ القرارات العلاجية المناسبة لمنع حدوث الانحرافات مستقبلا والتقليل

من أثرها . ويجب على محاسب التكاليف أيضا ان يستخدم معدلات ربحية تحليلية للمنتجات المختلفة والعلاء ورجال البيع ومناطق التوزيع حتى يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات الخاصة برسم سياسات التسويق .

ومن المشاكل التي تثار عند تحليل تكاليف التسويق وجود عناصر تكاليف تحدث بعد وأتعة البيع وتسمى تكاليف ما بعد البيع وتشمل هذه « جميع عناصر التكلفة التي تحدث بعد بيع البضاعة أو أداء الخدمة وترتبط سببيا بالإيراد الذي تحصل عليه المنشأة من بيع هذه البضاعة أو تلك الخدمة مما يوجب تحليلها لهذا الإيراد على نفس الأسس والمفاهيم المحاسبية التي تحكم تحميل تكاليف ما قبل البيع » (٨) ومن الأمثلة على ذلك ، عمولات التحصيل وخصومات تعجيل الدفع وتكاليف الضمان وفي رأينا انه يجب على المحاسب ان يطبق على هذه البنود قاعدة الاستحقاق كما في حالة تكاليف ما قبل البيع وعليه ، يجب ان تحمل الفترة بالمصروفات التي ساهمت في مبيعاتها بغض النظر عن التوقيت الزمني للدفع أو الحدث وطبقا لذلك يجب على المحاسب ان يحتاط لهذه البنود ويعد المخصصات الضرورية لها وتحمل الفترة بما يجب ان تتحملة منها .

ويتم تحليل تكاليف التسويق بعدة طرق منها : التحليل حسب الوظائف أو حسب مناطق التوزيع أو حسب العلاء أو حسب المنتجات أو حسب رجال البيع أو حسب علاقاتها بحجوم البيع الى تكاليف متغيرة وثابتة . وأخيرا ، يتم تحليل تكاليف التسويق الى مباشر وغير مباشر على الوظيفة أو المنطقة أو العميل أو المنتج أو رجل البيع . ويختار محاسب التكاليف التحليلات المناسبة لظروف المشروع ويجب أن يراعي هنا أهداف الإدارة وتكاليف النظام المقترح . فإذا ما اختارت الإدارة مثلا التحليل الوظيفي لتكاليف التسويق ، وجب على المحاسب ان يحدد الوظائف التسويقية بالمشروع وتجميع بنود التكاليف المتعلقة بهذه الوظائف ثم يقوم بعد ذلك بتحديد وحدة قياس لكل وظيفة على حدة وتحديد تكاليف كل وحدة بقسمة اجمالي تكاليف كل وظيفة على عدد الوحدات التي تمت خلال الفترة .

ويفيد التحليل الوظيفي لتكاليف التسويق في اعداد المقارنات والمعايير والموازنات الخاصة بتكاليف التسويق . وتنقسم عمليات التسويق بحسب وظائفها الى وظائف البيع ، الاعلان وترويج المبيعات ، بحوث التسويق ، التعبئة والتغليف ، التخزين ، النقل ، الائتمان ، والتحصيل . وتتوقف عملية تقسيم أوجه النشاط التسويقي الى وظائف على طبيعة المشروع وتنظيمه الإداري وحجم عملياته ويجب أن تتجانس جميع العمليات داخل كل وظيفة . وحتى يمكن تحديد التكاليف التي يجب ان تحمل بها كل وظيفة ، يجب تقسيم

التكاليف الى خاصة ومشتركة وتخصيص التكاليف الخاصة على الوظيفة التي استفادت منها وتحمل التكاليف المشتركة على الوظائف المستفيدة طبقا لاعدل اساس ممكن . ويجب ان يلجا المحاسب هنا الى خبر بحوث التسويق ليساعده في تحديد مدى ضرورة كل وظيفة بالنسبة للمشروع . فبالنسبة للاعلان مثلا ، يجب ان يحدد خبر بحوث التسويق ما هو الاعلان الضروري لتحقيق حجم الاعمال المخطط ، وما هي وسيلة الاعلان المناسبة لتحقيق هذا الحجم . ويعتبر الاعلان الضروري طبقا لتقدير خبر بحوث التسويق تكلفة اذ انه ضروري لتحقيق هذا الحجم . وما زاد على ذلك يعتبر من قبيل الضياع وسوء استخدام الموارد في المشروع ويجب ان يرسل الى حساب الارباح والخسائر ولا يحمل على الوحدات المباعة ويعتبر انحرافا تحاسب عليه ادارة المشروع .

ولا يفيد التحليل الوظيفي وحده في تحديد نصيب الوحدات المباعة من تكاليف التسويق ، ولذلك ، يلجا محاسب التكاليف بالإضافة الى التحليل الوظيفي بتحليل تكاليف التسويق الى تكاليف مباشرة وغير مباشرة وإلى تكاليف متغيرة وثابتة . وتكاليف التسويق المباشرة هي تلك العناصر التي تخص وظيفة معينة أو قسما معيناً أو منطقة معينة أو منتجا معيناً أو رجل بيع معين أو عميلاً معيناً .

أما التكاليف غير المباشرة ، فهي تلك التكاليف العامة التي لا تخص وظيفة معينة أو قسما معيناً أو منطقة معينة أو منتجا معيناً أو رجل بيع معين أو عميلاً معيناً . . وعلى ذلك فهي تكاليف مشتركة تخص أكثر من وظيفة أو منطقة أو منتج أو رجل بيع أو عميل . ويجب هنا على المحاسب ان يجتهد في البحث عن اعدل اساس ممكن لتوزيع هذه التكاليف المشتركة بين الوظائف المستفيدة منها أو المناطق أو المنتجات أو رجال البيع أو العملاء . ويتم ذلك عن طريق تطبيق نظرية مراكز التكلفة واستخراج معدلات التحميل . وتحديد التكاليف المباشرة واستخراج معدلات تحميل التكاليف غير المباشرة يمكن حساب نصيب الوحدة المباعة من تكاليف التسويق طبقا لنظرية التكاليف الاجمالية .

أما اذا استخدم المحاسب نظرية التكاليف المتغيرة أو المستقلة فيجب عليه بالإضافة الى ذلك تحليل تكاليف التسويق على حسب علاقتها بحجوم البيع الى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة ويعتبر التحليل الى متغير وثابت مهما ايضا في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات الادارية المختلفة مثل ايقاف نشاط تسويقي معين أو فتح منطقة توزيع جديدة وغير ذلك من عمليات التسويق المختلفة .

وبالإضافة الى ذلك يمكن لمحاسب التكاليف تحليل تكاليف التسويق بحسب مناطق التوزيع أو العملاء أو المنتجات المباعة أو رجال البيع . ويفيد

تحليل تكاليف التسويق بحسب مناطق التوزيع في تحديد ربحية كل منطقة والمقارنة بينها وبين المناطق الأخرى .

أما التحليل لعل وحسب رجال البيع فيعيد إدارة المشروع أساسا في الرقابة على رجال البيع عن طريق أعداد معايير للاداء وللتكاليف اللازمة لهذا الاداء كما تساعد الإدارة في تحديد كفاءة رجال البيع المختلفين . ويساعد التحليل على حسب العملاء في ترشيد الإدارة في تحديد سياسات البيع ونوع العملاء الذين يتعامل معهم المشروع . ويساعد التحليل على حسب المنتجات المباعة في تحديد ربحية كل منتج على حدة وترشيد الإدارة لاتخاذ قرارات الاستثمار او التوقف عن انتاج سلع معينة . و في حالة كثرة أنواع السلع المنتجة قد يلجأ المحاسب الى تجميع هذه السلع في مجموعات ذات صفات مميزة ومتشابهة . و يتركب هذه المجموعات على أسس مختلفة مثل طبيعة المنتج ، او اختلاف طرق اللف والحزم ، او بحسب اسم الماركة ، او بحسب طريقة استخدام العملاء للمنتجات او بحسب حجم المبيعات لكل المنتجات المباعة .

الرقابة على تكاليف التسويق :

ولتحقيق الرقابة على تكاليف التسويق تتبع القواعد والاجراءات المحاسبية الفنية نفسها الخاصة بتكاليف الانتاج . والفرق الاساسي هنا يتمثل في صعوبة التطبيق بالنسبة لتكاليف التسويق . فتخطيط تكاليف التسويق ومعاييرها أصعب من معايرة تكاليف الانتاج وتقييم اداء النشاط التسويقي أصعب من تقييم اداء النشاط الانتاجي .

وتحتاج الرقابة على التكاليف عموما الى خطة محددة وتياس للتكاليف الفعلية ومقارنة التكاليف الفعلية بالخطة لتحديد الانحرافات وتحديد المسؤولية من هذه الانحرافات ومد الإدارة بالتقارير المناسبة لاتخاذ القرارات العلاجية لمنع تكرار حدوث الانحرافات في المستقبل .

وبالمقارنة بين تكاليف التسويق وتكاليف الانتاج نجد أن معايرة تكاليف التسويق أصعب بكثير من معايرة تكاليف الانتاج وطبعا تتفاوت صعوبة المعايرة بين الوظائف المختلفة للتسويق اذ يمكن نسبيا تحديد معايير لتكاليف التخزين والنقل والتعبئة والتغليف والائتمان والتحصيل اي وظائف خدمة الطلب ، في حين أن أعداد معايير لوظائف خلق الطلب كوظائف الاعلان وترويج المبيعات وبحوث التسويق من الصعوبة بمكان ولذلك نلجأ هنا الى الموازنات التخطيطية . ويجب الاستعانة عند أعداد الموازنة التخطيطية بخبير في بحوث التسويق حتى يحدد الاعلان الضروري والوسيلة المناسبة لتحقيق حجم المبيعات المستهدف

في الخطة والوسائل الضرورية الأخرى لترويج المبيعات وكذلك بحوث التسويق التي يجب أن تعد خلال الفترة وتعتبر الموازنة التخطيطية في هذا المجال أفضل بكثير من المعايير في التطبيق العملي (٩) .

ويحتاج اعداد الموازنة التخطيطية لتكاليف التسويق الى دراسة دقيقة لبنود التكاليف ، ويحتاج بجانب بيانات وآراء محاسب التكاليف الى خبرة وراي خبير بحوث التسويق بالمشروع حتى لا تؤدي الى المغالاة في التقدير وكذلك يجب تنفيذ الخطة بهرونة كافية حتى لا تؤدي الى التوفر في تكاليف التسويق على حساب خفض حجم البيع المطلوب تحقيقه وهنا تحتاج الى تطبيق الموازنة التخطيطية المرنة .

ولا يخفى أن توزيع التكاليف غير المباشرة رغم انه يساعد على تحديد نصيب الوحدة المباعة من تكاليف التسويق الا انه يعوق تحقيق وظيفة الرقابة حيث تتطلب الرقابة تحديدا واضحا للمسؤولية ولا يمكن لإدارة المشروع أن تسأل مدير القسم عن التكاليف العامة الخارجة عن نطاق سلطاته .

الخلاصة :

يتضح من التحليل السابق :

١ — ان محاسبي التكاليف لم يهتموا بعد الاهتمام الكافي بمجال محاسبة تكاليف التسويق وذلك مقارنة بالتكاليف الصناعية وان هناك مجالا واسعا لبحوث ميدانية تركز اهتمامها على حل مشاكل وصعوبات التطبيق .

٢ — ان تكاليف التسويق تمثل مجموعة نفقات يمكن تطبيق نفس القواعد الخاصة بالتكاليف الصناعية عليها من حيث التحليل والتحميل ولكن الصعوبة هنا في التطبيق وايجاد الاسس المناسبة للتحميل .

٣ — ان نفس النقاش الدائر بين محاسبي التكاليف من حيث تطبيق أنسب النظريات للتحميل يطبق على تكاليف التسويق ، وفي رايانا أن أنسب النظريات للتطبيق هي نظرية التكاليف المتغيرة مع حساب تكلفة الطاقة غير المستغلة في قوائم منفصلة كإجراء مستقل .

٤ — ان البحث قد ساهم في حل مشكلة حساب تكلفة الطاقة غير المستغلة في مجال التسويق بتقديم تعريفات للطاقة في هذا المجال وطريقة واضحة لحساب تكلفة الطاقة غير المستغلة في مجال التسويق .

٥ — انه يجب على المحاسب ان يأخذ في الحسبان تكاليف ما بعد البيع بان

يحتاج لها ويعد المخصصات الضرورية في هذا الشأن وتحمل الفترة بما يجب أن تتحمله منها .

٦ — ان معايرة تكاليف التسويق اصعب في التطبيق العملي من معايرة التكاليف الصناعية . وهذه الصعوبة تختلف بين الوظائف المختلفة فهي اصعب في وظائف خلق الطلب عنها في وظائف خدمة الطلب . ونوصي في حالة صعوبة اعداد المعايير باللجوء الى الموازنة التخطيطية المرنة . ونحتاج هنا الى رأي خبير بحوث التسويق ليحدد الارقام والوسائل الضرورية لتحقيق حجم المبيعات المستهدف وذلك توطئة لقيام محاسب التكاليف بترجمة هذه الارقام والوسائل الى تكلفة .

٧ — ان الرقابة على تكاليف التسويق تحتاج الى تحديد واضح للمسؤولية عن الانحرافات وان توزيع وتحمل التكاليف غير المباشرة للتسويق يعيق عملية الرقابة حيث انه يساعد في عدم تحديد المسؤولية بشكل واضح بالرغم من انه يسهل تحديد نصيب الوحدة المباعة من تكاليف التسويق، وفي رأينا أن تطبيق التكاليف المتغيرة هنا يساعد على حل جزء كبير من هذه المشكلة .

F O O T N O T E S

- 1- G.R. Growingshield & K.A. Gorman, **Cost Accounting**. (Boston: Houghton MIFFLING G., 1974), p. 478.
- 2- M. Zober, **Marketing Management** (New York: John Willey & Sons Inc. 1964), p. 8.

للمناقشة التفصيلية انظر :

- دلال صادق — دراسة تحليلية لتكاليف التسويق في وحدات المؤسسة المصرية الاستهلاكية العامة بالجمهورية العربية المتحدة — رسالة ماجستير كلية التجارة جامعة القاهرة ١٩٦٩ .
- 3- R. Wixon (ed.), **Accountants Handbook** (New York: The Roland Press Co. 1956), p. 9:1.
 - 4- J.B. Weckert & J.D. Wilson, **Controlership - The Work of the Accounting Executive** (New York: The Roland Press Co., 1952), p. 377.
 - 5- D.R. Longman & M. Schiff, **Practical Distribution Cost Analysis** Homewood, Illinois: Richard Irwin, Inc. 1955), p. 10.
 - 6- للمناقشة التفصيلية لهذا الرأي انظر بحثنا الخاص « مدى صلاحية نظريات التكاليف للتطبيق المبلي » مجلة بحوث المحاسبة والادارة والتأمين — القاهرة : كلية التجارة بجامعة القاهرة — العدد الخامس عشر — ١٩٧١ . ص ١٤٠ .
 - 7- The Institute of Cost and Works Accountants, **The Problem of Selling and Distribution Cost Accounting** (London: Gee & Co. Ltd., 1973), p. 0.
 - 8- محمد عطية مطر محمود ، تكاليف ما بعد البيع : دراسة تحليلية تطبيقية على الشركات التجارية والصناعية في الكويت (رسالة ماجستير ، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية — جامعة الكويت — ١٩٧٤) ص ٢ .
 - 9- G.R. Grownshield & K.A. Gorman, **Op. Cit.**, p. 496.

التمية الصناعية في جمهورية مصر العربية

واستراتيجية اشباع الحاجات الاساسية للسكان *

١٩٥٢ - ١٩٧٢

د. مصطفى السعيد **

تمهيد:

يعد التصنيع بمعناه الواسع ، اي بمعناه الذي يتسع ليشمل استخدام الاساليب الفنية الحديثة في مختلف القطاعات الانتاجية دون ان يقتصر على مجرد انتاج السلع المصنعة ، بعدا اساسيا ومكاملا مع اية محاولة للتنمية الاقتصادية ايا كانت طبيعة هيكل الموارد الانتاجية التي تتوافر بالمجتمع القائم بهذه المحاولة ، وايا كانت المعايير التي يطبقها لتحديد اولويات الانتاج وتزداد الاهمية النسبية للتصنيع بالنسبة لدولة كجمهورية مصر العربية نتيجة لما يتميز به هيكل مواردها الانتاجية من اختلال كبير في التوازن بين زيادة السكان وزيادة الانتاج الزراعي ، ونتيجة لاحادية هذا الهيكل باحتلال القطاع الزراعي اهمية كبرى في الانتاج القومي وتوفر فرص العمالة (١) .

الا انه على الرغم من تلك الاهمية الكبرى للتنمية الصناعية بالنسبة لجمهورية مصر العربية فان المهتم بدراسة تطور الاقتصاد المصري خلال الثلاثين سنة الاخيرة لا يستطيع ان يتجاهل ما يوجد من تفاوت بين ما تم انجازه وبين ما كان يتوقع موضوعيا تحقيقه . وان كان من الممكن تقديم العديد من الاسباب التي تشرح وجود هذه الثغرة بين ما أنجز وما كان يتوقع فان من بين اهم هذه الاسباب عدم القدرة على الفهم الكامل والتحديد الواضح لطبيعة دور التصنيع في تحقيق التنمية الاقتصادية وبصفة خاصة عدم القدرة على تقديم الاجابة الصحيحة والواضحة على السؤالين : لمن يتم هذا التصنيع ؟ وكيف يتم ؟ وهي اسئلة ترتبط ارتباطا وثيقا بتحديد استراتيجية هذا التصنيع .

* قدمت هذه الورقة كأحد أبحاث المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين ، القاهرة (٢٤ - ٢٦ مارس ١٩٧٧) .

** استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة .

لذا فإن أحد الأبعاد الرئيسية لدراسة وتحليل تجربة التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية ترتبط بضرورة تحديد أكثر الاستراتيجيات ملائمة لواقع الاقتصاد المصري والأهداف المراد تحقيقها . وباستعراض التطور التاريخي للتنمية الصناعية في مصر فمن الواضح أنها قد قامت على أساس من استراتيجية الإحلال محل الواردات . ولقد تناول الكثير من الاقتصاديين شرح طبيعة هذه الاستراتيجية وأسلوب ومجال تطبيقها في الصناعة المصرية فضلا عن تقييم آثارها مع التركيز على الجوانب السلبية لهذا التطبيق (٢) .

وهناك قدر كبير من الاتفاق بين الاقتصاديين على أن استراتيجية الإحلال محل الواردات وإن كانت قد ساهمت في تطور القطاع الصناعي في جمهورية مصر ونموه في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن سلبياتها ، في مجال التطبيق العلمي ، قد تفاقمت في السنوات الأخيرة ، الأمر الذي يستوجب ضرورة إعادة النظر في الاستراتيجية وملاءمتها وضرورة البحث عن استراتيجية بديلة . وباستعراض الفكر الاقتصادي المصري في هذا النطاق نجد تيارين . . التيار الأول ويرى أن البديل لدفع التنمية الصناعية في ج.م.ع هو تبني استراتيجية التصنيع من أجل التصدير ، بينما يرى التيار الآخر هذا البديل إنما يكمن في اتباع استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية للسكان . (٣)

ويركز هذا البحث على دراسة البديل الثاني المقترح . وعلى وجه التحديد فإن هذا البحث يحاول الإجابة على أسئلة أساسية تثيرها دراسة استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية للسكان من الناحية النظرية ومن ناحية امكانيات تطبيقها في جمهورية مصر العربية ، وفي مقدمة هذه الأسئلة . .

١ — إلى أي حد تعتبر هذه الاستراتيجية بديل حقيقي لاستراتيجية الإحلال محل الواردات واستراتيجية التصنيع من أجل التصدير .

٢ — ما هو المفهوم الدقيق لما تقوم عليه هذه الاستراتيجية من فروض وكيف يتحدد مضمون هذه الفروض في الواقع .

٣ — ماذا يعنيه تطبيق هذه الاستراتيجية بالنسبة لما يتعين حدوثه من تغيرات في نمط وأبعاد التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية ؟ .

ولا شك أن الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها يتطلب الإلمام بطبيعة أهم المتغيرات التي يقوم عليها الاقتصاد المصري وكيفية تطور هذا الاقتصاد في الفترة موضوع الدراسة ١٩٥٢-١٩٧٢ والدور الذي لعبته التنمية الصناعية، كما يتطلب الإلمام بطبيعة مختلف الاستراتيجيات المقترحة والنتائج التي

تحققت نتيجة تبني تجربة التنمية الصناعية في مصر لاحداها .

لذا فان بحثنا ينقسم الى ثلاثة مباحث ، نتعرض في المبحث الاول الى شرح اهم عناصر الاستراتيجيات الثلاث المقترحة ، اما المبحث الثاني فنتناول فيه تطور التنمية الصناعية في مصر خلال الفترة موضوع البحث ونتائج تطبيق استراتيجية الاحلال محل الواردات ، اما المبحث الثالث والاخير فيختص بدراسة ما يعنيه تطبيق استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية للسكان من تغيرات في نمط وابعاد التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية .

المبحث الاول **استراتيجيات التنمية الصناعية**

اقتصر الفكر الاقتصادي ولفترة طويلة لتطوره على الحديث عن نوعين من الاستراتيجيات التي يمكن تبنيها عند القيام بالتنمية الاقتصادية عموما ، والتنمية الصناعية على وجه الخصوص ، في الدول الآخذة في النمو وهما استراتيجية الاحلال محل الواردات ، واستراتيجية تشجيع الصادرات . وكثر الجدل حول ايجابيات وسلبيات كل من هاتين الاستراتيجيتين ومدى ملاءمة كل منهما لمرحلة معينة من مراحل التطور دون أخرى ولهيكل انتاجي دون آخر (٤) . الا ان تفاقم النتائج السلبية التي اسفر عنها تطبيق استراتيجية الاحلال محل الواردات بالنسبة لكثير من الدول الآخذة في النمو ، وفي مقدمتها ج.م.ع ، والصعوبات العملية التي اعترضت تطبيق استراتيجية التصنيع من أجل التصدير قد أدت بالفكر الاقتصادي الى البحث عن بديل لهاتين الاستراتيجيتين فكانت استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية للسكان . ولا شك ان الفهم الكامل لهذه الاستراتيجية الأخيرة يقتضى الالمام بالعناصر الاساسية للاستراتيجيتين الاخرتين وهو الامر الذي نتعرض اليه في الصفحات القادمة من هذا البحث .

١ — استراتيجية الاحلال محل الواردات . .

على الرغم من كثرة استخدام هذا الاصطلاح في الفكر الاقتصادي فان معناه لايزال يحيط به قدر من الغموض . وبدون الدخول في تفاصيل ذلك فان الاحلال محل الواردات وفقا لمفهومنا يتحقق عندما تنخفض نسبة ما يتم استيراده من سلعة ما او مجموعة من السلع الى مجموع المعروض منها في السوق المحلي فضلا عن القيام بانتاج سلعة ولاول مرة محليا بدلا من استيرادها من الخارج .

وتتعدد الاسباب التي قيلت تبريرا لقبني استراتيجية الاحلال محل الواردات ، كما تختلف أهمية هذه الاسباب من دول الى أخرى ومن وقت الى آخر . وفيما يلي أهم هذه الاسباب :

١ - أن قدرا من الاحلال محل الواردات يتحقق كنتيجة طبيعية للنمو .
اذ أن مع اتساع السوق المحلي نتيجة التنمية الاقتصادية لا بد وأن نتوقع نشوء صناعات محلية جديدة لاشباع الطلب المرتبط باتساع السوق ، وأن ذلك لا بد وأن يحدث سواء قامت الحكومة بتشجيع هذه الصناعات أم لم تقم .
وبالتدريج يتحول هذا القدر من الاحلال محل الواردات مع زيادة النمو من الصناعات الصغيرة الى الصناعات التي يتطلب لنجاحها توافر أحجام كبيرة نسبيا لوحداثها الانتاجية . لذا فإن الدول الصغيرة سرعان ما تستنفذ هذه الإمكانيات من امكانيات الاحلال محل الواردات (٥) .

٢ - أن قدرا من الاحلال محل الواردات قد يتحقق نتيجة لضرورات اقتصادية تلبها ما يحدث من اضطراب وازمات في العلاقة الاقتصادية الدولية كما حدث خلال الازمة العالمية سنة ١٩٣٠ وخلال الحرب العالمية الثانية والمتتبع لتاريخ التنمية الصناعية في مصر يجد أن هذا العامل قد لعب دورا هاما فيما أقيم من صناعات قبل سنة ١٩٥٢ .

٣ - كثير من الدول الآخذة في النمو قد وجدت أنفسها تندفع الى تبني المزيد والمزيد من استراتيجية الاحلال محل الواردات كرد فعل لما تعانيه من تزايد ضغط العجز في ميزان المدفوعات . وغالبا ما يكون تزايد ضغط العجز في ميزان المدفوعات نتيجة لزيادة الطلب على الاستيراد الذي يرجع بدوره وفي جزء كبير منه الى طموح برامج التنمية ونتيجة لجمود قطاع التصدير أو عدم نموه بالقدر المطلوب . أن الاحلال محل الواردات غالبا ما يكون أسهل تطبيقا من العمل على تشجيع التصدير .

٤ - أن الاحلال محل الواردات قد يكون نتيجة لاتباع مخطط للتنمية الاقتصادية يهدف الى المزيد من اقامة الصناعات محليا أو الى توفير المزيد من العملات الأجنبية أو خلق فرص للعمالة أو تنظيم الدخل القومي في الاجل الطويل أو تحقيق كل هذه الاهداف أو بعضها مجتمعة .

الا أنه اذا كانت هناك أسباب أدت الى تبني استراتيجية الاحلال محل الواردات سواء أكان ذلك نتيجة اختيار واع أو اضطراب فإن التجربة العملية وأن أدت الى تنمية وتطوير القطاع الصناعي الى حد ما في بعض الدول الآخذة في النمو الا أنه قد أسفرت في نفس الوقت عن سلبيات كبيرة ، وفي مقدمة هذه السلبيات ما يلي . .

١ — لقد أدى تطبيق استراتيجية الاحلال محل الواردات الى المغالاة في الاهمية التي اعطيت لاقامات الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الوسيطة والصناعات الرأسمالية . الامر الذي ترتب عليه زيادة استيراد الاقتصاد لهذه السلع الاخيرة وجعله أكثر حساسية لما يحدث من تقلبات في حصة العملات الاجنبية ان النقص في هذه الحصة غالبا ما يؤدي الى تقليل استيراد هذه السلع مما يؤدي الى تعطيل الطاقة المتاحة .

٢ — ان الاحلال محل الواردات قد تم مع اخذ النمط القائم للاستهلاك كأساس بينما قد يكون الهدف النهائي للتنمية هو تغيير هذا النمط ، فضلا عن ذلك فان اخذ النمط القائم قد لا يتفق مع ما يتمتع به الاقتصاد ، خاصة في الاجل الطويل ، من مزايا نسبية . ومن شأن كل ذلك أن يؤدي الى عدم كفاءة استخدام الموارد .

٣ — ان الاحلال محل الواردات قد أدى الى عجز قطاع الصناعات التحويلية عن تزويد النشاط الزراعي بما هو لازم لتطوره وحل مشكلة الغذاء في كثير من الدول الآخذة في النمو ، كما أدت الى حدوث اختلال في توزيع عائد التنمية بين الريف والحضر .

٢ — استراتيجية التصنيع من أجل التصدير ..

الاصل في هذه الاستراتيجية ان يتم التركيز عند اختيار ما يتم القيام به من صناعات على تلك التي يتوافر لها فرصة تصدير منتجاتها أو قدر منه الى الخارج .

ومبرر اتباع هذه الاستراتيجية يكمن أساسا من الناحية النظرية في أنه يصعب أن لم يستحيل على أية دولة أن تقوم بانتاج كل احتياجاتها ، ومن ثم لا بد وأن تقوم باستيراد قدر أو آخر من السلع والخدمات الأجنبية ، وفي ذلك لا بد وأن تحتاج الى مزيد من العملات الأجنبية . وحيث أن القطاع لتقليدي للصادرات من المواد الأولية في الدول الآخذة في النمو يعاني من تدهور شروط التبادل وعدم زيادة حجه كليا بالقدر المطلوب فمن الضروري اللجوء الى تصدير المزيد من المنتجات الصناعية .

يضاف الى ما تقدم أن تجربة كثير من الدول الآخذة في النمو في العشرين سنة الاخرى في تطبيق استراتيجية الاحلال محل الواردات قد أسفرت عن تزايد ضغط عجز ميزان المدفوعات كما أوضحنا الامر الذي يحتم ضرورة نقل الثقل لاستراتيجية التصنيع تجاه تشجيع المزيد من التصدير .

الا ان اتباع هذه الاستراتيجية بصطدم بالكثير من الصعوبات وفي

مقدمتها ..

١ — ان صناعات التصدير لا بد وانه تكون قادرة على منافسة مثيلاتها من الصناعات الاجنبية الامر الذي يتطلب توافر معدلات مرتفعة للكفاءة الانتاجية والتسويق قد لا تتوافر في كثير من الدول الاخذة في النمو .

٢ — ان صناعات التصدير غالبا ما تصطدم بارتفاع حاجز الحماية الذي تضعه الدول المتقدمة امام استيراد السلع الصناعية من الدول الاخذة في النمو .

٣ — ان احد وسائل تشجيع اقامة صناعات تصديرية يكمن في الدخول في اتفاقيات بشكل او آخر مع الشركات الدولية النشاط . ولاسباب كبيرة فان التعامل مع هذه الشركات يكون محفوظا بكثير من المخاطر لما تتمتع به هذه الشركات من قوة احتكارية خاصة لمصادر التكنولوجيا الحديثة . فالاصل ان هذه الشركات ما لم تواجه بقوة تفاوضية معادلة من جانب الدول الاخذة في النمو ان تعمل على بقاء حركة التصنيع من اجل التصدير تحت سيطرتها بما يكفل استمرار تبعية الدول الاخذة في النمو للخارج .

٤ — غالبا ما تبقى صناعات التصدير ممثلة لجيوب داخل الاقتصاد القومي دون ان تندمج بشكل كامل ضمن بنيانه مما يؤدي الى ازدواجية الاقتصاد ودون ان تحدث اثارها في خلق صناعات جديدة ترتبط بها من الخلف او من الامام . ويحدث ذلك بصفة خاصة عندما يتم تشجيع صناعات التصدير في صورة اقامة مناطق حرة واستخدام رأس المال الاجنبي .

ج — استراتيجية التصنيع من اجل اشباع الحاجات الاساسية للسكان

تكمن الفكرة الاساسية لهذه الاستراتيجية في ان نقطة البدء لاية تنمية انما يكمن في تحديد الحاجات التي يراد اشباعها . وفي هذا ابراز للجانب التقديري (Normative) في وضع استراتيجية التنمية ، اذ ان تحديد الحاجات التي يراد اشباعها انما يتوقف اساسا على القيم التي يؤمن بها المجتمع والتي تحدد بالتالي سلم تفضيلاته وأولوياته . الا ان هذه الاستراتيجية في محاولتها اشباع ما يعد أنه من قبيل الحاجات الاساسية للسكان لا بد وان تستند الى حقائق موضوعية متعلقة بما يتوافر من موارد في كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية وما توجد من علاقة بين نمط الاستهلاك ومعدل الدخل القومي وهيكل توزيعه بين الافراد .

وبتعبير آخر فان تطبيق هذه الاستراتيجية يتطلب ..

١ - تحديد الحاجات الأساسية للسكان . ومع التسليم بأن تحديد ذلك انما ينطوي على احكام تقديرية الا انه لا يتم من فراغ . اذ أن تحديد الحاجات الأساسية يتم بعد استعراض النمط القائم للاستهلاك والتمييز بين ما يمس قطاعا محدودا بهم . كما أن تحديد ذلك يتم في ضوء تطور مستوى الدخل القومي وما يتعين أن يكون عليه هيكل توزيعه .

٢ - حصر شامل لجميع موارد المجتمع التي تستخدم أو يمكن أن تستخدم في العملية الانتاجية بحيث يتم تحديد الحاجات الأساسية التي يراد اشباعها في ضوء الطاقات الانتاجية التي يمكن اقامتها على اساس هذه الموارد وإذا كانت هذه الاستراتيجية تبدأ بتحديد نمط الاستهلاك الذي يراد توجيه الطاقة الانتاجية لاشباعها فانها لا تتجاهل ضرورة أن يتحقق التكامل بين تصنيع السلع الاستهلاكية اللازمة لاشباع الحاجات الأساسية للسكان وبين تصنيع السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية بما يكفل تطوير الهيكل الانتاجي على النحو الذي يضمن اشباع هذه السلع الاستهلاكية وخلق التوازن بين الاستهلاك والتراكم الرأسمالي (٦) .

وحيث أن هذه الاستراتيجية لم تتح لها الفرصة بعد للتطبيق العملي في الدول الآخذة في النمو في العالم الثالث فاننا سنقتصر هنا على تحليل بعض النقاط النظرية المرتبطة بها . وكما سبق أن ذكرنا فاننا سنحاول الإجابة على بعض الاسئلة التي تثيرها هذه الاستراتيجية في علاقاتها مع الاستراتيجيات الأخرى المعروفة ونمينا تقوم عليه من فروض .

السؤال الأول : - إلى أي حد تعتبر هذه الاستراتيجية بديل حقيقي لاستراتيجية الإحلال محل الواردا متواستراتيجية التصنيع من أجل التصدير ؟ من اليسر تبين أن استراتيجية الإحلال محل الواردات واستراتيجية التصنيع من أجل التصدير يعد كل منهما بديل للآخر لأن انتاج ما ينام من صناعات محلية إما أن يستهلك محليا وبالتالي يقلل من الاستيراد القائم أو المحتمل وإما أن يتم تصديره ، وإن كان ذلك لا يتعارض مع وجود استراتيجية مبنية على قدر من الإحلال محل الواردات وقدر من التصنيع من أجل التصدير في نفس الوقت وعلى نحو ما يراه المجتمع محققا لاهدافه النهائية ، أما فيما يتعلق . باستراتيجية اشباع الحاجات الأساسية للسكان فانه يصعب تبين أنها تعد بديلا لأي من الاستراتيجيتين المتقدمتين بالمعنى السابق ايضاحه لكلمة البديل . ولزيد من شرح هذه الفكرة دعنا نفترض انه قد تم تحديد الحاجات الأساسية للسكان المراد اشباعها في ضوء ما يوجد من موارد وما يتوافر لدينا من معلومات عن مستوى الدخل ونمط توزيعه وفي ضوء ما نؤمن به من قيم ،

فكيف سيتم توفير الانتاج اللازم لاشباع هذه الحاجات ؟ . ان الامر لن يخرج عن احد احتمالين ، الاول اننا سنقوم بتوفير هذا الانتاج محليا والثاني اننا سنقوم باستيراده من الخارج . ومن الواضح ان الاحتمال الاول يعني اقامة صناعات تحل محل الواردات حيث انه قد تم تعريف هذه الاستراتيجية بانها تقوم على الانتاج المحلي للسلع التي كان يتم استيرادها او تلك التي كان لا بد من استيرادها اذا لم نتم بالانتاج المحلي ، اما الاحتمال الثاني فانه يتطلب اقامة صناعات من اجل التصدير حتى نستطيع ان نستخدم عائدها لاستيراد تلك الحاجات الاساسية التي نرى لسبب او اخر عدم جدوى انتاجها محليا .

اي بتعبير اخر فان استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية لا تعدو ان تكون محاولة لتأكيد ان تتم استراتيجية التصنيع على اساس تحقيق قدر من التوازن بين الاحلال محل الواردات والتصنيع من اجل التصدير من سلبيات وصعوبات في الواقع العلمي . فهي محاولة لترشيد هاتين الاستراتيجيتين لتحقيق قدر من التوازن بينهما على نحو مخطط يتفق مع طبيعة مرحلة التصنيع ويحقق الاهداف التالية ...

١ - القضاء على تبعية الاقتصاد للخارج .

٢ - تحقيق التوسع المستمر في الطاقة الانتاجية والطلب على السلع المنتجة .

٣ - توزيع الموارد بين فروع الانتاج المختلفة وفي ضوء ما يجري تحديده من حاجات اساسية وعلى نحو يحقق اعلى قدر ممكن من الكفاءة .

٤ - تحقيق النمو المتوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة من ناحية وفي داخل قطاع الصناعة ذاته من ناحية اخرى .

ولا شك ان الدعوة الى ترشيد استراتيجيتي الاحلال محل الواردات والانتاج من اجل التصدير وتحقيق التوازن الملام بينهما بما يتفق مع الحاجات الاساسية والموارد المتاحة لا يكفي وحده للقول بان هذه الاستراتيجية بديلة لاي منهما وبالمعنى الذي تعد به هاتين الاستراتيجيتين للاحلال محل الواردات والتصنيع من اجل التصدير بديلين كل منهما للآخر ، وان كان كل ذلك لا ينفي امكانية القول بان استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية تعد استراتيجية من نوع ما .

السؤال الثاني : - ما هو المفهوم الدقيق لما تقوم عليه هذه الاستراتيجية من فروض وكيف يتحدد مضمون هذه الفروض ؟ .

من أحد الفروض الأساسية التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية ان التصنيع انما يتم لاشباع الحاجات الأساسية للسكان . واذا كان هذا الفرض يعد مصدر قوة مند تقويم هذه الاستراتيجية من الناحية النظرية اذ انه لا يمكن الاختلاف حول اولوية اشباع الحاجات الأساسية ، فانه يعد أهم مصادر ما يتعرض تطبيق هذه الاستراتيجية في الواقع العملي من صعوبات . فالتقول بان الحاجات الأساسية انما تشمل المأكل والملبس والسكن ، كما يشير بعض الداعين لهذه الاستراتيجية ، أمر ينطوي على تجاهل الحاجات الأخرى وفي مقدمتها التعليم والترفيه والصحة . . . الخ ، كما ان الحاجة الى المأكل والملبس والسكن تنطوي على أمور متعددة ومتنوعة . فالحاجة الى المأكل تتنوع من الحاجة الى مجرد رغيف الخبز الى الحاجة الى العديد من أنواع المأكولات والحلوى ولا يختلف الأمر بالنسبة للحاجة الى الملبس والسكن ، فأي من هذه الأمور المتعددة والمتنوعة يعد أساسيا وإيها يعد غير أساسيا ؟ . أن الأمر في النهاية لا بد وان ينطوي على قدر من التحكم والى احتمال فرض القائمين على التخطيط لأولوياتهم على المجتمع ككل . لذا فان ديمقراطية التخطيط تصبح أمرا لازما في مثل هذه الحالات حتى تتم تحديد هذه الحاجات الأساسية على نحو يتفق مع الأولويات الحقيقية للسكان .

كذلك من الفروض الأساسية التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية ان التوجه الى الداخل والاعتماد على الذات لا يجوز تفسيره بأنه دعوة الى الاكتفاء الذاتي وإغفال المزايا التي يمكن ان تترتب على التخصص الدولي . الا ان الخطئ دقيق بين الاعتماد على الذات وبين الاكتفاء الذاتي واحتمال أن تنزلق هذه الاستراتيجية الى المخالفة في الاعتماد على الذات بالقدر الذي يتناقض مع ما تتمتع به الدولة من مزايا نسبية في الزمن الطويل أمر لا يمكن التغلبل من خطورته .

وأخيرا فان تحديد الحاجات الأساسية التي يتم اشباعها يرتبط بالضرورة بمستوى معين للدخل وينمط معين لتوزيعه . ولا شك ان مقتضيات التنمية ستفرض ضرورة وجود حواجز وتفاوت في الأجور على حسب اختلاف مقدار وطبيعة العمل ، أي بتعبير آخر فان قدرا من التفاوت في الدخل لا بد وأن يوجد . وهنا تثار أسئلة عديدة حول تحديد الحاجات الأساسية ولاي مستوى من مستويات الدخل يتم هذا التحديد . كذلك فان من المتصور ان الاستراتيجية المقترحة لا تتناقض مثلا مع امكانية تشجيع السياحة في الدول الآخذة في النمو وما يعنيه ذلك من ضرورة اقامة صناعات تنتج ما يشبع حاجات السائح وليس فقط مجرد الحاجات الأساسية للسكان ، كما ان صناعات التصدير التي لا بد من تشجيعها حتى يمكن توفير العملات الأجنبية لشراء ما لا يمكن انتاجه محليا

من الطبيعي أن توجه لانتاج ما يشبع حاجات أبناء الدول الأجنبية ومن بينهم أبناء الدول المتقدمة وهي حاجات غالبا ما تختلف في طبيعتها عن الحاجات الأساسية للسكان موضوع البحث . إلا أنه مع التسليم بأن الاعتبارات العملية ستفرض بالضرورة انتاج سلع خلاف ما يعد لازما لأشباع الحاجات الأساسية للسكان فإن ذلك لا يجوز النظر إليه إلا في ضوء مجرد كونه استثناء من القاعدة العامة .

المبحث الثاني **التنمية الصناعية في مصر ونتائج تطبيق استراتيجيتها** **الاحلال محل الواردات**

باستعراض تطور التنمية الصناعية في مصر وبالرجوع الى أهم الدراسات حول هذا الموضوع نجد أن هذه التنمية قد قامت على أساس استراتيجية الاحلال محل الواردات ، وهو ما يعنى القيام محليا بانتاج ما كان يتم استيراده من قبل أو ما كان يتوقع القيام باستيراده إذا لم تقم محليا بالانتاج (٧) . وفيما يلي السمات الأساسية لتطبيق هذه الاستراتيجية في الواقع العملي وما تعنيه من سلبيات وإيجابيات .

أولا : إذا قبلنا تقسيم الانتاج الصناعي الى سلع استهلاكية وسلع بسيطة وسلع رأسمالية فإن من الواضح تركيز استراتيجية الاحلال محل الواردات على السلع الاستهلاكية وخاصة في المرحلة الأولى من مراحل دراستنا ١٩٥٢ — ١٩٦٢ وقبل ذلك . ولقد بدأ هذا الاتجاه بالتركيز على السلع الاستهلاكية الصناعية التي تستخدم مواد أولية محلية كالمنسوجات والجلود ليمتد بعد ذلك ويشمل أغلب السلع الاستهلاكية بها في ذلك السلع الاستهلاكية المعمرة مثل الثلاجات وأجهزة الراديو وأدوات التكييف وسيارات الركوب ... الخ . وتبدو هذه الحقائق واضحة في الجدولين رقم ١ و ٢ . ولقد شجع هذا الاتجاه هيكل التعريفية الجمركية حيث ترتفع التعريفية الجمركية بالنسبة للسلع الاستهلاكية وتتناقص بالنسبة للسلع الوسيطة والرأسمالية فضلا عن تقييم الجنيه المصري بأعلى من قيمته الحقيقية بالنسبة للعملة الأجنبية الأمر الذي يزيد من ربحية استيراد السلع الأخيرة .

ولا خلاف حول أن التطور الطبيعي لاستراتيجية الاحلال محل الواردات يبدأ بالتركيز على السلع الاستهلاكية ، إلا أنه في ذلك لا يجوز ، وخاصة بعد مرحلة معينة ، أن يتم على حساب تجاهل صناعات السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية وهو الخطر الذي يبدو تحققه بالنسبة لتجربة التنمية الصناعية في مصر .

جدول رقم (١)

التوزيع النسبي للواردات (١٩٤٥ - ١٩٧٠)

| النسبة | مواد غذائية | سلع استهلاكية | سلع وسيطة | سلع رأسمالية | المجموع |
|--------|-------------|---------------|-----------|--------------|---------|
| ١٩٤٥ | ١٦,٢ | ٣١,١ | ٣٤,٠ | ١٣,٥ | ٪١٠٠ |
| ١٩٥٠ | ٢٣,٠ | ٢٢,٢ | ٤٠,٣ | ١٤,٦ | ٪١٠٠ |
| ١٩٥٥ | ١٣,٤ | ٢٠,١ | ٤٢,٣ | ٢٤,٣ | ٪١٠٠ |
| ١٩٦٠ | ٢١,٣ | ١٤,٥ | ٣٩,٤ | ٢٤,٨ | ٪١٠٠ |
| ١٩٦٥ | ٢٧,١ | ١١,٢ | ٣٨,٢ | ٢٣,٥ | ٪١٠٠ |
| ١٩٦٨ | ٣١,٦ | ٩,٩ | ٣٤,٢ | ٢٤,٣ | ٪١٠٠ |
| ١٩٧٠ | ٢١,٢ | ٩,٥ | ٣٧,٨ | ٣١,٤ | ٪١٠٠ |

المصدر : د. د. عمرو مصطفى الدين — تقييم التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية — مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية بغداد — ١٧-١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٩ .

جول رقم (٢)

نسبة الإنتاج المحلي السلعي الكلي على حسب الصناعة ومعدل

الاحلال محل الواردات من ١٩٤٧ - الى ١٩٦٦/١٩٦٧

| رقم الكود | الصناعة | النسبة المئوية ١٩٤٧ | النسبة المئوية ١٩٦٦ | النسبة المئوية للتغير في معدل الاحلال |
|-----------|------------------------|---------------------|---------------------|---------------------------------------|
| ٢٠ | الغذاء | ٩٥٨ | ٩٢٤ | ٣٥ |
| ٢١ | المشروبات | ٧٧٨ | ٩٦٥ | ٢٤٠ |
| ٢٢ | التبغ | ٩٧٧ | ١٠٠٠ | ٢٤ |
| ٢٣ | المنسوجات | ٧٣٤ | ٩٦٢ | ٣١٠ |
| ٢٤ | الملابس الجاهزة | ٦٩٧ | ١٠٠٠ | ٤٣٤ |
| ٢٥ | الاخشاب | ٣٠٩ | ٦٨٨ | ١٢٢٦ |
| ٢٦ | الاثاث | ٩٠٧ | ١٠٠٠ | ١٠٩ |
| ٢٧ | الورق | ٤٠٤ | ٦٥٣ | ٦١٦ |
| ٢٨ | الطباعة | ٩٣٢ | ٩٦٨ | ٣٨ |
| ٢٩ | الجلود | ٨٨٧ | ١٠٠٠ | ١٢٨ |
| ٣٠ | المطاط | ٣٠٧ | ٤٠١ | ٣٢٥ |
| ٣١ | الكيمياويات | ٥٣٨ | ٦١٢ | ١٣٨ |
| ٣٢ | البترول | ٣٥٣٠ | ٧٤٤ | ١١٠٨ |
| ٣٣ | المنتجات غير المعدنية | ٧٣٩ | ٨٩٤ | ٢١٠ |
| ٣٤ | المعادن الاساسية | ١٩٢ | ٦٥٤ | ٣٠٣٧ |
| ٣٥ | المنتجات المعدنية | ٤٢٥ | ٨٠٩ | ٩٠٤ |
| ٣٦ | الاجهزة غير الكهربائية | — | ١٤٣ | ٣٤٧٥٠ |
| ٣٧ | الاجهزة الكهربائية | — | ٤٦٠ | — |
| ٣٨ | اوتات النقل | ٨٠٣ | ٤٣٥ | ٤١٨٠ |
| ٣٩ | متنوعات | ٥٢٨ | ٦٦٠ | ٧٩٤ |
| | المجموع | ٧٠٥ | ١٢٠٦ | ٢٦١ |

R. Mabro & S. Radwan,
Op. Cit. p. 196.

المصدر :

ثانيا : ان استراتيجية الاحلال محل الواردات كما طبقت في الواقع العملي في مصر قد أدت الى زيادة عجز ميزان المدفوعات ذلك العجز الذي وصل الى ٦٪ من الناتج القومي الاجمالي في نهاية الخطة الخمسية الاولى سنة ٦٥ والى ١٠ ، ٣٧٪ في سنتي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ على التوالي وفيما يلي اهم اسباب ذلك :

١ - زيادة حجم استيراد السلع الوسيطة الرأسمالية وللأسباب السابق ذكرها .

ب - تحيز التكنولوجيا المستخدمة في الصناعات الاستهلاكية نحو استيراد السلع الوسيطة فضلا عن ذلك فان معظم الصناعات التي اقيمت تتميز بارتفاع نفقة ما يتم استيراده من عناصر انتاجها الى قيمة المنتج النهائي ووفقا لبعض التقديرات فان استيرادها قيمته ٧٤٦ مليا يلزم تحقيقه لتوليد زيادة في القيمة المضافة ما يساوي جنيتها واحدا (٨) .

ج - زيادة الميل الى استيراد مختلف السلع ، وخاصة الغذائية نتيجة ما ترتب على سياسة التصنيع من زيادة الدخل وزيادة فرص العمالة .
ثالثا : أدت استراتيجية الاحلال محل الواردات الى التقليل من كفاءة استخدام الموارد . وتتمثل مظاهر ذلك فيما يلي :

١ - نتيجة زيادة الضغط الناجم عن عجز ميزان المدفوعات ونتيجة ارتفاع نسبة قيمة ما يلزم استيراده لتوليد وحدة من القيمة المضافة تعرضت الصناعة الى تزايد حجم الطاقة المعطلة والتي وصلت في صناعات كصناعة الادوية الى ما يقرب من ٨٠٪ في نهاية الستينات .

٢ - تزايد معدل الحماية الفعلي بالنسبة للكثير من الصناعات وخاصة صناعة الغزل والنسيج وصناعة السيارات . فقد زاد معدل الحماية الفعلية بالنسبة لصناعة الغزل والنسيج من ٦٢٪ سنة ١٩٦٠ الى ٦٨٪ سنة ١٩٦٦ الى ٢٢٣٪ / ٦٩ / ١٩٧٠ (٩) .

٣ - ارتفاع التكاليف المباشرة للموارد المحلية اللازمة للانتاج ، اي الموارد التي تم استخدامها من اجل توفير دولار من النقد الاجنبي او من اجل اكتساب دولار من النقد الاجنبي ، فبالنسبة لصناعة الغزل والنسيج وهي الصناعة الرئيسية في مصر نجد ان التكاليف المباشرة لخيوط الغزل كانت اعلى بكثير من سعر الصرف الرسمي سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٦٦ اذ بلغت ٥٥٩ ، ٦٩٧ قرش للدولار على التوالي ذلك على اساس معدل عائد على رأس المال مقداره ١٠٪ ، كما بلغت هذه التكاليف المباشرة بالنسبة للمنسوجات سنة

١٩٦٦ وعلى أساس معدل عائد على رأس المال مقداره ١٠٪ الى ٨٥ قرش للدولار .

رابعا : لم تحقق استراتيجية الإحلال محل الواردات ما كان مستهدفا منها من زيادة كبيرة في حجم العملة في القطاع الصناعي وعلى نحو يقضي على مشكلتي البطالة الظاهرة والمقنعة . ويرجع ذلك الى أن هذه الاستراتيجية قد تم تطبيقها على نحو متحيز للاخذ بأساليب الفن الانتاجي الكثيفة لرأس المال وقد شجع على ذلك ما يلي :

١ - تقييم العملة المحلية بكبر من قيمتها الفعلية بالنسبة للعملة الأجنبية مما شجع على استيراد المزيد من السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية
ب - تحيز هيكل التعريف الجمركي لصالح السلع الوسيطة والرأسمالية وضد السلع الاستهلاكية .

ج - نظرا لوجود بطالة فان سعر العمل يعد أعلى من نفقته الاجتماعية . ويتضمن الجدول رقم (٣) تطور الكثافة الرأسمالية في القطاع الصناعي .

خامسا : لم يصاحب استراتيجية التصنيع القائمة على الإحلال محل الواردات توجيه المزيد من الاهتمام بالقطاع الزراعي . ولقد ترتب على ذلك عدم قدرة القطاع الزراعي على توفير المواد الغذائية لمقابلة احتياجات الزيادة في السكان وارتفاع الدخل نتيجة التنمية الصناعية فضلا عن عدم قدرته على توفير المواد الخام الزراعية اللازمة للصناعة . فضلا عن ذلك فان القطاع الصناعي لم يوفر للقطاع الزراعي احتياجاته من السلع الوسيطة والرأسمالية ولقد أدى كل ذلك الى محاولة الإبقاء بهذه الحاجات عن طريق الاستيراد وبالتالي زيادة الضغط على ميزان المدفوعات « أنظر جدول رقم (١) حيث يتضح مدى ارتفاع نسبة المستورد من السلع الغذائية الى مجموع قيمة الواردات »

بعد استعراض هذه الظواهر السلبية التي صاحبت تطبيق استراتيجية الإحلال محل الواردات في جمهورية مصر العربية يحق لنا ان نتساءل عما اذا كانت هذه الظواهر ترتبط بالضرورة بعلاقة سببية مع تلك الاستراتيجية ، ام ان قدرا منها يرجع الى عوامل خارجة لا علاقة لها بالاستراتيجية موضوع البحث . ان الاجابة على هذا التساؤل بدقة يتطلب القيام بدراسات تحليلية تفصيلية لطبيعة العلاقة القائمة بين هذه الظواهر السلبية والاستراتيجية موضوع البحث مع اختبار هذه العلاقة بالرجوع الى الواقع . الا انه ، وعلى أساس ما يتوافر لدينا من معلومات أولية نستطيع ان نبرز ما يلي :

جدول رقم (٣)
الرقم القياسي للعمالة والانتاج ورأس المال
مع حساب الكثافة الرأسمالية في القطاع الصناعي في مصر

(١٩٣٧-١٩٦٥) (١٠٠ -)

| السنة | الانتاج | رأس المال | العمالة | الكثافة الرأسمالية |
|-------|---------|-----------|---------|--------------------|
| ١٩٣٧ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| ١٩٤٧ | ١٥٤ | ٨٨ | ١٣٨ | ٦٣ |
| ١٩٦٠ | ٣٣٥ | ٣٠٠ | ١٧٥ | ١٧١ |
| ١٩٦٥ | ٥٠٣ | ٣٦٤ | ١٨٨ | ١٩٤ |

المصدر : د. عمر محيي الدين : المصدر السابق ذكره .

١ - ان كثيرا من هذه الظواهر لا يرتبط بالضرورة بعلاقة سببية مع استراتيجية الاحلال محل الواردات . فالتخطيط السليم لمدى الحماية التي يتضمن توفيرها للصناعات التي تحل محل الواردات وتحقيق التوازن بينها وبين الصناعات المعدة للتصدير والدقة في اختيار هذين النوعين من الصناعات من شأنه أن يحول دون تحقيق بعض هذه السلبيات او على الاقل يحد من قوتها . ولكن اذا كانت بعض هذه الظواهر لا ترتبط بالضرورة بعلاقة سببية باستراتيجية الاحلال محل الواردات فان احتمال تحقيق هذه الظواهر مع تطبيق هذه الاستراتيجية تزيد عن احتمال تحققها عند تطبيق استراتيجيات بديلة .

ب - ان هناك العديد من العوامل الخارجية التي لا علاقة لها بالاستراتيجية موضوع البحث قد ساهمت على الاقل في تفاقم هذه الظواهر السلبية . وفي مقدمة هذه العوامل الخارجة الاتفاق العسكري وخاصة منذ حرب اليمن وبعد حرب سنة ١٩٦٧ . ومن الملاحظ أن هذه العوامل الخارجة قد باشرت تأثيرها في الوقت الذي اخذت فيه استراتيجية الاحلال محل الواردات تتحول الى مزيد من التركيز على الصناعات المعدة للتصدير وعلى تصنيع السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية .

ج - على الرغم من هذه الظواهر السلبية التي صاحبت استراتيجية الاحلال محل الواردات فان هذا لا يجوز أن ينفي وجود بعض الظواهر الايجابية وفي مقدمتها :

١ - خلق بنية صناعية لا شك أنه كان سيستحيل ايجادها ما لم تتبع استراتيجية الاحلال محل الواردات بصورة او بأخرى . ان اوضاع الاقتصاد

المصري في بداية الفترة موضوع الدراسة وكذلك هيكل علاقاته الاقتصادية الدولية وخاصة مع الدول الصناعية المتقدمة لم يكن تسمح باتباع استراتيجية التنمية من أجل التصدير على نطاق واسع .

٢ - ان استراتيجية الاحلال محل الواردات وبعد ان خطت خطوات واسعة في نطاق السلع الاستهلاكية الصناعية كانت قد بدأت ومنذ الستينات في اعطاء المزيد من الاهتمام لاحلال السلع الوسيطة والسلع الراسمالية . وتبدو هذه الحقيقة واضحة الرجوع الى الجدول رقم (٤) . اذ وفقا لهذا الجدول نجد تزايداً مستمرا في القيمة المضافة المتحققة في قطاع الصناعات الوسيطة والصناعات الراسمالية على حساب الصناعات الاستهلاكية .

٣ - ان استراتيجية التصنيع التي اتبعت خلال الفترة موضوع الدراسة قد حققت قدرا كبيرا من تنويع صادرات ج.م.ع وعلى نحو يفوق ما تحقق في كثير من الدول الاخذة في النمو . ففي أحد الدراسات عن تطور تنوع الصادرات في عينة من الدول الاخذة في النمو حجمها ١٥ دولة .

جدول رقم (٤)

التوزيع النسبي للقيمة المضافة

الاجمالية في القطاع الصناعي ١٩٥٠ - ١٩٦٦

| الصناعة | ١٩٥٠ | ١٩٥٢ | ١٩٦٠ | ١٩٦٦/١٩٦٧ |
|----------------------|-------|-------|-------|-----------|
| الصناعات الاستهلاكية | ٧٢.٨٪ | ٦٩.٨٪ | ٦٨.٣٪ | ٦٣.٠٪ |
| الصناعات الوسيطة | ٢٣.٨٪ | ٢٥.٢٪ | ٢٧.١٪ | ٢٩.٦٪ |
| الصناعات الراسمالية | ٢.٢٪ | ٣.٨٪ | ٣.٥٪ | ٦.٢٪ |
| صناعات أخرى | ١.٢٪ | ١.٢٪ | ١.٠٪ | ١.٢٪ |
| المجموع | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ |

المصدر : د. عمر محيي الدين . المرجع السابق ذكره .

اتفح أن ج.م.ع كانت أقل دول هذه العينة من حيث تنوع صادراتها سنة ١٩٥٣ الا أن ترتيبها تغير سنة ١٩٦٨ لتصبح الدولة الثامنة في المجموعة. كذلك فان هذه الاستراتيجية قد أدت الى تغيير في هيكل الصادرات المصرية على النحو الذي أدى الى زيادة نصيب الصادرات الصناعية الى مجموعة الصادرات من ٨٪ سنة ١٩٤٠ ، ١٩٥٥ الى ٣٠٪ في ١٩٦٦ / ١٩٧٠ . ولقد تحقق هذا التغيير نتيجة زيادة قيمة الصادرات الصناعية المصرية مقدرة

بالدولارات بمعدل سنوي مقداره ١٣ر٣٪ خلال الفترة ١٩٥٣/٥٢ ، ٦٩ / ١٩٧٠ (١٠) .

المبحث الثالث

استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية للسكان والتغيرات التي يتعين اتباعها في نمط وابعاد التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية

اذا كان هناك من الاسباب ما يدعو الى القول بأن استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية لا تعد بديلا لاستراتيجيتي الاحلال محل الواردات والتصنيع من اجل التصدير ، وانها في التحليل النهائي تنطوي على قدر او آخر من التوفيق بين الاستراتيجيتين ، فان ذلك لا يفي كونها استراتيجية من نوع ما (١١) . ولعل احد مظاهر قوتها يكمن في انها تبدأ بتصور واع لما يجب ان يكون عليه هيكل الاستهلاك وبالتالي هيكل الانتاج وان ذلك يتم على اساس من التخطيط . انها تنطوي على تشكيل الحياة الاقتصادية بما يتفق مع الاولويات التي يراها المجتمع واجهة التطبيق . ومن ثم يتعين علينا ان نتساءل عن طبيعة التغيرات التي يتعين الاخذ بها في نمط التنمية الصناعية القائم حاليا في جمهورية مصر العربية اذ ما فرض وقمنا بتطبيق هذه الاستراتيجية . وباستعراض ما سبق ذكره عن طبيعة الفروض التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية وعن طبيعة استراتيجية الاحلال محل الواردات كما طبقت في جمهورية مصر العربية نستطيع ان نحدد مصادر التغيير على النحو التالي :

اولا : تحديد الحاجات الاساسية لسكان جمهورية مصر العربية :

لا شك ان نقطة البداية في استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية تكمن في تحديد هذه الحاجات ، وما ان يتم ذلك بالنسبة لسكان جمهورية مصر العربية فان الخطوة التالية هو البحث عن مدى اختلاف الهيكل القائم للتنمية الصناعية مع امكانية اشباع هذه الحاجات ثم احداث التغيرات التي تمكننا من القضاء على هذه الاختلافات ان وجدت .

ولا نريد في هذا النطاق ، ان نضع احكاما مسبقة حول مدى اولوية ما يتم انتاجه حاليا من سلع صناعية مختلفة . فلا نريد ، على سبيل المثال ، ان تصدر احكاما حول ما اذا كان انتاج السيارات الخاصة او اجهزة الراديو او ادوات التكيف او الثلاجات او اجهزة التلفزيون الملون يشبع حاجة اساسية لدى المجتمع المصري من عدمه ان ذلك سيثير خلافتان في وجهات النظر وحيث ان الامر يتعلق في النهاية حول اصدار احكام تقديرية فان الفصل

في هذه الامور يكون بطرحها للتصويت . الا أنه على الرغم من كون تحديد الحاجات الاساسية أمر ينطوي على حكم تقديري أساسا فان ذلك لا يجوز أن يحول دون ترشيد هذا الحكم بمحاولة الاسترشاد بقواعد موضوعية تساهم في ايضاح البدائل المختلفة أمام الجماهير عند ادلائها باصواتها . ومن بين هذه القواعد الموضوعية ايضاح حجم وهيكل الموارد المتاحة وتحديد مستوى الدخل ونمط توزيعه ... الخ .

ومن ثم فانه يتعين القيام بالدراسات المختلفة لتحديد ما يعد من قبيل الحاجات الاساسية واعداد البدائل المختلفة لهذه الدراسات وعرضها في النهاية للتصويت . وما أن يتم التصويت على أحد هذه البدائل في الخطوة التالية هي القيام بتخطيط الانتاج على النحو الذي يحقق هذا الاشباع على افضل وجه وبما يضمن استخدام الموارد المتاحة على اكفا وجه ممكن سواء عن طريق الانتاج المحلي او الانتاج للتصدير واستيراد ما يشبع هذه الحاجات .

وعلى أية حال فان نظرة اولية على نوعية السلع الصناعية التي يتم انتاجها تشير الى الجزء الأكبر « ما يزيد عن ٨٠٪ » من هذا الانتاج يتم لاشباع حاجات لن تختلف كثيرا على كونها اساسية ممنتجات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية واهمها طحن الفلال والسكر والزيوت والصناعات الكيماوية وفي مقدمتها الاسمنت وصناعة البترول والصناعات المعدنية الحديدية وهي تمثل ما لا يقل عن ٧٥٪ من الانتاج الكلي للصناعة يصعب الاختلاف حول عدم اشباعها لحاجات اساسية .

ثانيا : التوازن بين انتاج السلع الاستهلاكية وبين التراكم الرأسمالي ، والمتمثل في انتاج المزيد من السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية :

ان احد ابعاد استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية او الاعتماد على الذات تتمثل في ضرورة تحقيق التوازن بين انتاج السلع الاستهلاكية من ناحية وانتاج السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية من ناحية أخرى . ان تحقيق هذا التوازن أمر ضروري لتفادي ما يحدث من ضغط نتيجة ازدياد عجز ميزان المدفوعات وبالتالي زيادة درجة التبعية للخارج . ولقد سبق ان اوضحنا في البحث الثاني من هذا البحث ان أحد المظاهر السلبية لتطبيق استراتيجية الاحلال محل الواردات في مصر يكمن في تحيز هذه الاستراتيجية تجاه السلع الاستهلاكية مع الاهمال النسبي للسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية مما أدى الى اضعاف قدرة هذه الاستراتيجية على التطور الى مرحلة الانتاج للتصدير ومما ساهم في تفاقم المزيد من السلبيات الأخرى . لذا فان تطبيق

الاستراتيجية الجديدة يقتضي احداث تغييرات جوهرية في نمط التنمية الصناعية وابعادها بما يسمح باقامة صناعات محورية وفي مقدمتها صناعة البتروكيماويات وصناعة الحديد والصلب وغيرها من الصناعات الثقيلة وهي الصناعات التي تعدد عامة واساس للعديد من الصناعات الوسيطة والراسمالية .

ثالثا : زيادة امكانيات التشابك بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي بما يحقق مستوى مقبول من الامن الغذائي :

ان الوضع الحالي لنمط التنمية الصناعية القائم على استراتيجية الاحلال محل الواردات لم ينجح في خلق قدر مقبول من الاعتماد المتبادل بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي . فالزراعة لم تنجح في تقديم المزيد من المواد الاولية والغذاء كما ان الصناعة لم تقدم للزراعة ما تحتاج اليه من اسمدة وآلات ... الخ . ولا شك ان استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية يهدف الى تغيير هذا الوضع بما يحقق قدر مقبول من الامن الغذائي ومزيد من التفاعل والتشابك الاقتصادي بين القطاعين .

رابعا : استخدام التكنولوجيا المتفكة مع طبيعة الموارد المتاحة وبما يحقق المزيد من فرص العمالة :

لقد تبين لنا ان استراتيجية الاحلال محل الواردات كما طبقت في مصر انها لم تساهم بقدر كبير في التقليل من البطالة . بالاضافة الى ما تقدم فان جهدا لم يبذل لكي تتواءم هذه الاساليب التكنولوجية مع الواقع المصري . كل هذه النتائج تتناقض بلا شك مع استراتيجية التصنيع لاشباع الحاجات الاساسية للسكان . ان هذه الاستراتيجية ، بما تستهدفه من الاعتماد على الذات وتلبية الحاجات الاساسية ، تقتضي اتاحة فرص العمل للجميع اذ ان العمل حق في حد ذاته وحق ساسي لكل آدمي ، كما تقتضي ضرورة تطوير التكنولوجيا لتنفيق مع الظروف الموضوعية للاقتصاد موضوع الدراسة .

خامسا : ضمان نمط عادل لتوزيع الدخل بما يكفل استمرار اتساع السوق وتحقيق ارتفاع معدل التنمية الاقتصادية :

لاشك ان الدخل من حيث مستواه ومن حيث نمط توزيعه يعد احد المتغيرات الاساسية لتحديد الحاجات الاساسية . ولا شك ايضا انه كلما زادت درجة عدم العدالة في توزيع الدخل كلما ادى الى ذلك الى صعوبات في تحديد ما يعد من قبيل الحاجات الاساسية . لذا فانه يتعين الاتجاه

بالتنمية الصناعية بما يكفل تحقيق المزيد من العدالة في الدخل في جمهورية مصر العربية حتي يسهل تحديد المقصود بالحاجات الاساسية . كذلك فان نمط توزيع الدخل لا بد وان يتم على النحو الذي يكفل استمرار اتساع السوق على السلع الصناعية المنتجة دون الاخلال بمقتضيات العمل على زيادة الادخار بما يكفل المزيد من التراكم الراسمالي .

الحواشي

١ — د. عمر محيي الدين ، **تقييم التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية** ، مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية — بغداد ، ١٢ — ١٩ ديسمبر ١٩٧٦ .

٢ — انظر في ذلك :

(١) د. عمر محي الدين . **المرجع السابق** .

- ب (د. محمود دويدار ، **نحو استراتيجية بديلة للتصنيع العربي** ، دراسة مقارنة لمركز التنمية الصناعية للدول العربية ، يونيو ١٩٧٦ .
- R. Mabro & S. Radwan, **Industrialization of Egypt 1939 - 1973, Policy and Performance**, Clarendon Press, Oxford, 1976.
- G. K. Helleiner; **International Trade and Economic Development**, Penguin Modern Economics Texts, ed., B. J. McCormick.
- Bruton, H. J. (1970) "The Import — Substitution Strategy of Economic Development: A. Survey", **Pakistan Development Review**, Vol. 10, No. 2, pp. 123-66.
- Hirschman, A. O. (1968), **The Political Economy of Import Substituting Industrialization in Latin America**, Q. J. E., Vol. 82, No. 1, pp. 1-32.

٣ — يطلق على هذه الاستراتيجية احيانا اسم استراتيجية التوجه الداخلي والاعتماد على الذات ، ولقد بدأت تحتل مكانها في الفكر الاقتصادي في العشر سنوات الاخيرة فقط ، ولقد اوصى بالاخذ بها العديد من المؤتمرات وخاصة تلك المتصلة بمناقشة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

{ — Herschman, A. O. "Strategy for Economic Development".

Bruno M. (1967), The Optimal Selection of Export — Promotional Import — Substitution Projects, In **Planning the External Sector : Technique, Problems, Policies**, U.N. pp. 88-135.

- Schyolowsky, D. M. (1967), From import — substitution to export — promotion for semi-grown up industries, a policy proposal, **Journal of Development Studies**, Vol. 3, No. 4, pp. 405-13.
- Chenery, H. B. (1960), "Patterns of Industrial Growth", **AFR**, Vol. 50, No. 4, p.p. 624-54.
- Chenery, H. B. & Taylor, L. (1968), Development Patterns Among Countries and Over Time, **Review of Economic and Statistics**, Vol. 50, No. 4, pp. 391-416.

٦ — لمزيد من التفاصيل حول شرح هذه الاستراتيجية انظر :

١ — مركز التنمية الصناعية بالدول العربية ، « وثائق مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية » — بغداد . ١٢ — ١٩ ديسمبر ١٩٧٦ — دراسة أساسية .

ب — د. محمد دويدار ، المرجع السابق .

ج — د. اسماعيل مبري عبد الله : نحو نظام عالمي جديد ، دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ .

٧ — د. عمر محي الدين ، المرجع السابق .

R. Mabro & S. Radwan, Op. Cit.

R. Mabro & S. Radwan, Op. Cit., p. 207.

٨ —

٩ — انظر عمر محي الدين ، المرجع السابق .

P. O'BRIEN, "On Commodity Concentration of Export in — ١ .

Developing Countries", **Economica Internazionale**, Vol. 23, 1972,

R. Mabro & S. Radwan, Op. Cit. p. 217.

١١ — ان غياب الاستراتيجية يعد في حد ذاته استراتيجية ، فمن باب أولى أن نعتبر التصنيع من أجل اشباع الحاجات الاساسية استراتيجية ما .

أسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية

د. سليمان عطية *

مقدمة :

سوف يتناول الباحث في هذه المقالة موضوع تقييم مشروعات وبرامج خطط التنمية من النواحي التالية : معنى مفهوم التقييم وأهداف التقييم وأهميته للتخطيط وللعملية التنموية ، ثم الإجراءات والخطوات اللازمة للقيام بعملية تقييم المشروع التنموي . ولكن قبل شرح وتحليل موضوع التقييم من النواحي السابقة يرى الباحث أنه يجب التحدث أولا عن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ومراحل باعباره مدخلا للتقييم أو بعبارة أخرى باعتبار التقييم مرحلة من مراحل التخطيط الشامل .

التخطيط الاقتصادي والاجتماعي :

لقد أورد الاقتصاديون والباحثون عدة تعاريف للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي نذكر منها على سبيل المثال ما يلي :

— التخطيط يتضمن وضع خطة لاستخدام الموارد المتاحة افضل استخدام ممكن بغية تحقيق أهداف معينة ، وعلى هذا فإن التخطيط الاقتصادي يعد في الواقع نوعا من الحساب الاقتصادي ، لأنه يفاضل بين الاستخدامات البديلة للموارد ويوازن بينها ثم يتخير تلك الاستخدامات التي تؤدي اطيب النتائج (١) .

— التخطيط : الاداة أو الوسيلة التي يتم بموجبها نقل المجتمع من وضع الى آخر ، أي أنه الطريقة التي تنظم عملية نقل المجتمع من حال الى حال ، فالتخطيط بهذا المعنى شامل لجميع نشاطات المجتمع الاقتصادية منها والاجتماعية ، السياسية منها والادارية ، المدنية منها والعسكرية ، فهو إذن الاداة الادارية للتغير الاقتصادي والاجتماعي الشامل (٢) .

— التخطيط : هو عملية منظمة ، تقوم على الاسلوب العلمي في الدراسة والبحث عن طريق التفاعل الحقيقي بمشكلات المجتمع والقياس الواقعي

* استاذ المحاسبة بكلية الاقتصاد والتجارة في الجامعة الاردنية .

لاحتياجاته والحرص الدقيق لموارده وامكانياته ، والعمل على اعداد اطار عام لخطة واطمية قابلة للتنفيذ ، لمقابلة احتياجات المجتمع ، حسب اولويتها في ضوء الامكانيات المتاحة لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية (٣) .

— ونعني بالتخطيط العمل على استغلال جميع المصادر المادية والبشرية المتاحة افضل استغلال ، كل ذلك على ضوء التنبؤ العلمي لاتجاهات التطور الاقتصادي وكذلك مراعاة قوانين التطور الاجتماعي (٤) .

ان التعاريف السابقة تناولت بوضوح معنى التخطيط واهميته للمجتمع ولكن يفضل الباحث التعريف التالي للتخطيط :

— التخطيط هو العملية التي تتضمن تحديد وقياس التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يرغب اي مجتمع تحقيقها خلال فترة زمنية مقبلة ثم تصميم خطة تنمية تتضمن المشاريع والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والتي تهدف الى تحقيق هذه التغيرات المنشودة مع ملاحظة انه عند تنفيذ برامج خطة التنمية يجب الحصول على اكبر قدر ممكن من المنفعة بأقل نفقة ممكنة .

من هذا التعريف نرى أن التخطيط يهدف الى :

١) تطوير المجتمع اقتصاديا واجتماعيا اي رفع مستوى المعيشة للمواطنين .

ب) ضمان استخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة وحسن استغلالها وبعبارة أخرى استخدام تلك الموارد بكفاءة عالية بحيث تزيد المنفعة المحققة من التكلفة .

مراحل التخطيط الاقتصادي والاجتماعي

يرى الباحث أن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي يتضمن المراحل التالية :

- ١ — مرحلة تحديد الاهداف العامة لخطة التنمية .
- ٢ — مرحلة وضع مشاريع خطة التنمية .
- ٣ — مرحلة تنفيذ مشاريع خطة التنمية .
- ٤ — مرحلة متابعة تنفيذ مشاريع خطة التنمية .
- ٥ — مرحلة تقييم نتائج مشاريع خطة التنمية .

وهذه المراحل الخمس ترتبط بعضها ببعض ويعتمد كل منها على الآخر ونتائج كل مرحلة تنعكس وتؤثر على المرحلة التي تليها . وسنتناول بليجاء

المراحل الاربع الاولى لدورة التخطيط وبالتفصيل للمرحلة الخامسة وهي مرحلة تقييم نتائج مشاريع خطة التنمية .

١ - مرحلة تحديد الاهداف العامة لخطة التنمية :

هي المرحلة التي تترجم فيها اهداف الدولة الكبرى الى اهداف تفصيلية سواء اكانت اهدافا اقتصادية او اجتماعية ويتطلب وضع هذه الاهداف دراسة الحاجات والامكانيات المادية والبشرية دراسة حقيقية وواقعية ، شاملة ومتكاملة ، مع ملاحظة جميع المؤثرات الداخلية والخارجية التي يمكن أن تؤثر على هذه الاهداف . ومن امثلة الاهداف العامة لخطة التنمية ما جاء في خطة التنمية الخمسية في الاردن (١٩٧٦ - ١٩٨٠) بحيث وردت الاهداف العامة للخصه المذكورة كما يلي :

- ١ - تحقيق نمو سنوي في الانتاج المحلي الاجمالي (١٢ ٪) .
- ٢ - توزيع مكاسب التنمية بحيث تعم السكان في جميع مناطق المملكة .
- ٣ - زيادة اعتماد الموازنة العامة للدولة على الموارد المالية المحلية .
- ٤ - تخفيض العجز في الميزان التجاري (٥) .

ومن متطلبات هذه المرحلة ايضا تحديد الفرضيات المختلفة (التمويلية ، القانونية الاستثمارية .. الخ) التي يجب توافرها حتى يمكن تحقيق هذه الاهداف وكذلك يجب أن تحدد الاستثمارات المخصصة لكل قطاع من القطاعات المختلفة (الزراعية ، الصناعية ، الاسكان .. الخ) لكل سنة من سنوات الخطة ومصدر تمويل كل قطاع .

٢ - مرحلة وضع مشاريع خطة التنمية :

وهي المرحلة التي تتضمن اختيار المشروعات المختلفة التي تغطي جميع القطاعات المختلفة في الدولة ، بحيث تحقق بمجموعها الاهداف العامة للخطة التي حددت في المرحلة الاولى وعند تصميم المشروع التنموي يجب ملاحظة ما يلي :

١) ان تكون اهداف المشروع واضحة وقابلة للقياس كلما امكن ذلك .

ب) تقدير تكلفة كل مشروع وبيان المبالغ المخصصة لهذا المشروع خلال كل سنة من سنوات الخطة اذا كان تنفيذ هذا المشروع يستلزم اكثر من سنة . مراعاة الحقبة في تقدير التكاليف الخاصة بالمشروع دون اسراف او مبالغة في الانفاق أو خفض بلا مبرر له .

ج) بيان طرق تمويل المشروع وكذلك بيان مراحل تنفيذه ويجب مراعاة

العمل على تبسيط الاجراءات في مراحل العمل في المشاريع حتى لا تقوم معوقات او مشكلات تعرقل سير العمل في المشاريع .

ويقوم اعداد المشاريع التنموية على اعتبارات متعددة نذكر منها :
الواقعية او القدرة ، المرونة ، الشمول ، الاولويات ، التوازن . ولتوضيح هذه
الاعتبارات الخمسة نشرح كل منها على حدة كما يلي :

الواقعية او القدرة :

الواقعية في التخطيط تعني اعداد خطة التنمية بحيث تكون في حدود
الامكانيات والموارد المالية والبشرية المتاحة . فعند تصميم مشاريع خطة
التنمية يجب الاخذ بعين الاعتبار انه يمكن تنفيذها من الناحيتين المالية والفنية
وقد عبر أحد الاساتذة عن ذلك كما يلي :

— « ان كل مشروع في خطة التنمية يجب ان لا يكون مناسباً فقط من
الناحية الفنية والاقتصادية ، وانما يجب ان يكون في حدود امكانية الدولة
للتنفيذ ، وعند اختيار المشروع يجب مراعاة توافر الموارد المادية والبشرية
اللازمة لتنفيذ هذا المشروع وكذلك يجب دراسة امكانية استخدام هذه الموارد
في مشاريع بديلة قد تعطي نتائج افضل » (٦) .

ومن الجدير بالذكر أنه يجب أن نفرق عند اعداد الخطة بين الاهداف
والامال . فخطة التنمية يجب أن تتضمن مشاريع ذات اهداف محددة يمكن
تحقيقها ، لا آمالاً يصعب الوصول اليها .

المرونة :

مرونة الخطة تجعل عملية تنفيذ مشاريعها وميسرة لحل المشكلات التي
لا يمكن التنبؤ بها مقدماً. ذلك انه مهما كانت الدراسات والبحوث التي صاحبت
اعداد المشروعات التنموية فانه لا يمكن أن تعرف بدقة جميع الاحتمالات
والمفاجآت وكذلك لا يمكن اخضاع جميع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية
للقياس الدقيق والتحكم الاكيد . لهذا يجب أن تكون الخطة مرنة ، أي انه
يجب أن تشتمل على حلول بديلة لما قد يطرأ من مشكلات كانت غير ظاهرة عند
اعداد الخطة .

الشمول :

ونعني بشمول التخطيط هو الشمول الوظيفي والشمول الجغرافي ،
فالشمول الوظيفي يعني ان تكون الخطة شاملة لجميع القطاعات في الدولة
سواء اكانت في المجال الزراعي أو الصناعي أو التربوي ، أما الشمول

الجغرافي فمعنى أن تتم مشاريع الخطة جميع المناطق الجغرافية في البلاد ، أي يجب أن تتال كل منطقة نصيبها العادل من المشاريع التنموية وذلك للعمل على تطويرها ورفع مستوى معيشة القاطنين بها .

الأولويات :

عند اعداد الخطة يجب مراعاة الأفضلية والاسبقية للمشروعات والبرامج الضرورية لمقابلة الحاجات الملحة في المجتمع ، ومن الضروري قيام هذا التفضيل بناء على دراسة حقيقية علمية ، ونتيجة لهذه الدراسة يتمكن جهاز التخطيط من تصميم المشروعات اللازمة والملحة .

التوازن :

ونعني بالتوازن هو الموازنة بين الموارد المتاحة والحاجات الملحة ، أي يجب أن تشمل خطة التنمية على مشاريع تنمي بالحاجات الضرورية للمجتمع ولكن مع مراعاة الامكانيات المادية والبشرية المتاحة .

يقوم التخطيط على قواعد هامة ، وعلى عمليات أساسية هي : —

١) تحديد الاهداف .

ب) تقدير الامكانيات .

ج) اختيار المشروعات التي تحقق هذه الاهداف في حدود الامكانيات المتاحة ، سواء اكانت طبيعية أم مالية أم فنية ، أم كانت قوى بشرية (٧) .

٣ — مرحلة تنفيذ مشاريع خطة التنمية .

ويقوم بهذه المرحلة أجهزة ومؤسسات مستقلة وهي تختلف عن الجهاز أو الهيئة التي قامت بعملية التخطيط وذلك عملاً بمبدأ توزيع الصلاحيات والمسؤوليات لضمان الرقابة على التنفيذ ، أن مرحلة التنفيذ تعتبر من المراحل الهامة لنجاح الخطة ، فإذا لم تنفذ خطة التنمية كما وضعت وحسب الإجراءات المنصوص عليها في الخطة أو حسب نظم الدولة المالية والإدارية ، فإنه لا يمكن تحقيق الاهداف العامة والخاصة للخطة ، هذا وإن عملية تنفيذ الخطة تحتاج إلى تطبيق جميع عناصر الإدارة العلمية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة وتنسيق في مختلف المؤسسات والوزارات التي تقوم بتنفيذ مشاريع خطة التنمية .

٤ — مرحلة متابعة تنفيذ مشاريع خطة التنمية :

عملية المتابعة ترمي للتأكد من أن خطة التنمية تسير سيرا سليماً في الطريق المحدد لها وأن جميع نشاطات المشاريع المختلفة موجهة لتحقيق

اهداف الخطة . وتتم عملية متابعة تنفيذ المشروع التنموي عن طريق مراجعة سجلات المشروع ومقابلة القائمين على ادارته وتنفيذه وذلك لجمع معلومات واحصاءات لاكتشاف ما حققه المشروع من اهداف ثم دراسة الاسباب التي ادت الى عدم تحقيق هذه الاهداف والمشكلات التي تدخلت في تقرير ما تم تنفيذه وما لم يتم تنفيذه بعد .

وفي خلال مرحلة المتابعة يجب القيام باعداد سجل منظم لكل خطوة من الخطوات المنفذة لكي يتسنى المقارنة الصحيحة بين الخطة الموضوعية وما يتم تنفيذه منها ، وتجدر الاشارة هنا ان المقارنة يجب ان تكون من حيث الكم والكيف وذلك لاكتشاف الانحرافات وتفايدي الوقوع فيها او في اخطاء جسيمة .

وعملية المتابعة ليست قاصرة على متابعة الحالة التمويلية للمشروع التنموي (اي مقارنة بين الانفاق المقدر للمشروع مع الانفاق الفعلي) وانما يتضمن ايضا المتابعة الادارية اي متابعة كفاءة ادارة المشروع للتعرف فيما اذا كانت الاسس العلمية للادارة قد طبقت . وكذلك لاكتشاف مواطن الضعف التي تعترض تنفيذ المشروع والعمل على تلانيها . والمتابعة اصبحت عملية ايجابية بدلا من كونها سلبية . اذن لم تعد عملية المتابعة قاصرة على اللوم والمأخذة على الاخطاء بل اصبحت تهدف الى الاصلاح وخلق التعاون بين المنفذين والقائمين على المتابعة من اجل خدمة التنمية واهدافها وقد اوضح ذلك محمد جمال برعي كما يلي :

« ولم تعد المتابعة تعني المفهوم القديم ، وهو تصيد الاخطاء والمؤاخذة عليها ، بل اصبحت تنحصر في التوجيه والتعاون وحسن الامادة من الخبرات النافعة وتبادلها لرفع مستوى الانتاج ومستوى الخدمة وابرار كفاية القائمين عليه ، حتى تتحقق الاهداف كلها على خير وجه ممكن » (٨) .

ويجدر الاشارة هنا الى انه من الاساليب الادارية الحديثة اسلوب « الادارة بالاهداف » . معنى ذلك ان يشترك المدير مع مساعديه في تعريف وتفسير اهداف المشروع ، وان تطبيق مثل هذا الاسلوب في ادارة المشاريع التنموية يؤدي الى تقليل الحاجة الى عملية المتابعة والرقابة على التنفيذ وذلك لان المدير وموظفي المشروع يحرصون على تنفيذ الاهداف التي شاركوا في بيانها وتعريفها ، فهم ارتبطوا بهذه الاهداف ومن ثم سيعملون على تنفيذها باقصى جهد ممكن . وقد عبر بيتر دركر عن ذلك كما يلي :

« يجب ان يكون هناك تفاهم تام . بين جميع الاداريين في اية وحدة ادارية في المشروع ، ويمكن التوصل الى هذا التفاهم اذا شارك كل مدير في المشروع ومهما كان مستواه الاداري في تعريف اهداف المشروع التي يعمل على

تحقيقها ، وعليه اذا ساهم المدراء في المستويات الادارية الدنيا في تعريف وتفسير اهداف المشروع فان المدير العام للمشروع يمكن ان يتوقع التعاون التام من هؤلاء المديرين وكذلك يستطيع ان يطلب منهم تحقيق اهداف محددة » (٩) .

٥ - مرحلة تقييم نتائج مشاريع خطة التنمية :

مرحلة التقييم هي المرحلة الاخيرة في التخطيط وتتم بعد تنفيذ مشروعات الخطة ، والهدف من هذه المرحلة هو تقدير النتائج التي حققتها الخطة ثم معرفة اثرها على التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدولة . وسوف نتناول موضوع التقييم بالتفصيل على النحو التالي : —

معنى مفهوم التقييم :

نعني بالتقييم التعرف على النتائج المحققة للمشروع التنموي ثم مقارنة تلك النتائج مع الاهداف المرسومة والمحددة مسبقا في الخطة وذلك لمعرفة مدى ما حققه المشروع من اهداف اقتصادية واجتماعية . وفي كلمات اخرى يمكن القول بان عملية التقييم هي عملية اجراء بحث علمي عن المشروع التنموي لمعرفة التفيرات الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عن هذا المشروع . وسوف نورد فيما يلي كيف يفسر بعض الكتاب الامريكيين مفهوم التقييم :

— يمكن تقييم المشاريع والبرامج الاجتماعية من ناحيتين : فعالية المشروع وكفاءة ادارته ، ويقصد بتقييم فعالية المشروع التأكد فيما اذا كان المشروع هذه الاهداف : اما تقييم كفاءة ادارة المشروع فتعني التأكد فيما اذا كان المشروع قد حقق اهدافه بطريقة اقتصادية ، اي هل حقق المشروع اهدافه بدون الاسراف في الموارد المادية والبشرية المتاحة (١٠) ؟

— ان عملية التقييم تتضمن ما يلي : (١) تقدير مدى فعالية المشروع في تحقيق اهدافه ، (٢) الاعتماد على مبادئ البحث العلمي للتمييز بين تأثيرات المشروع الاقتصادية والاجتماعية والتأثيرات الاخرى التي تحدث نتيجة عوامل خارجية ، (٣) تحسين اعمال المشروع من خلال تحسين اجراءات تنفيذه ، وعملية التقييم تربط بين نتائج المشروع وبين التخطيط ، وعلى هذا فانه يمكن استخدام نتائج المشروع في التخطيط للمستقبل (١١) .

— ان تصميم المشروع وتقييمه يعتبران عمليتان مترابطتان متصميم المشروع يتضمن تحديد اهداف المشروع ، والوسائل الخاصة بقياس تقدمه والفرضيات التي يجب توافرها حتى يمكن للمشروع ان يحقق اهدافه .

اما تقييم المشروع فيتضمن اعادة فحص عناصر تصميم المشروع كما انه يتضمن محاولة لتقدير نتائج المشروع (١٢) .

من دراسة التعاريف السابقة وغيرها نجد ان عملية التقييم تهدف الى تحقيق ما يلي :

١) معرفة حالة المشروع : اي تحديد القيمة الفعلية للتغسرات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج عن تنفيذ المشروع ، ويتم ذلك عن طريق المقارنة بين نتائج المشروع المحققة مع النتائج المرجوة والمحددة في الخطة ، واذا وجد المقيم ان المشروع قد حقق اهدافه المرجوة فنقول عن نتيجة التقييم ان حالة المشروع مفضلة ، واذا لم يحقق المشروع اهدافه فنقول ان حالة المشروع غير مفضلة .

ب) التوصل الى معرفة اسباب عدم تحقيق المشروع لاهدافه : اذا تبين للمقيم ان المشروع لم يحقق اهدافه المحددة في الخطة ، فعليه ان يبحث عن الاسباب التي ادت الى ذلك ، ومن الملاحظ ان هذه الاسباب قد تكون ادارية او قانونية او فنية او تمويلية .

ج) التعرف على تأثير حالة المشروع على التقدم الاقتصادي والاجتماعي: اي معرفة اثر نتائج المشروع على مدى تحقيق الاهداف العامة للتنمية واذا لم يحقق المشروع لاهدافه فيجب التعرف على الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لذلك .

د) العمل على تحسين حالة المشروع غير المرضية : من مستلزمات عملية التقييم كتابة تقرير عن نتائج هذه العملية ويتضمن هذا التقرير اقتراحات وتوصيات لازالة الاسباب التي ادت الى عدم تحقيق المشروع لاهدافه ثم الاستفادة من هذه المقترحات والتوصيات عند وضع الخطة المقبلة .

لتحقيق الاهداف السابقة لعملية التقييم لا بد من القيام باجراءات معينة وسوف نشرح هذه الاجراءات على النحو التالي :

اجراءات وخطوات تقييم المشروع التنموي ؟

تقوم عملية التقييم على اساس البحث العلمي لتحديد وقياس النتائج العملية للمشروع وتتضمن هذه العملية الخطوات الرئيسية التالية :

الخطوة الاولى : معلومات وافية عن نواحي متعددة في المشروع :

على المقيم ان يتفهم ماهية وطبيعة المشروع الذي يرغب في قياس

فنتأجه وذلك بالتعرف على النواحي التالية :

(ا) نوع النشاط الذي يمارسه المشروع ، اي هل هو مشروع صناعي او زراعي او تربيوي ؟

ب (تاريخ بدء المشروع ومتى يتوقع تحقيق اهدافه .
ج (ادارة المشروع واجراءات التنفيذ ونوعية الايدي العاملة اللازمة لتنفيذ المشروع .

د (النظم المالية والمحاسبية المتبعة في المشروع .

هـ (طرق تمويل المشروع سواء كانت من الموازنة العامة او من مصادر تمويلية اخرى .

و (الفرضيات التي يجب توافرها حتى يمكن للمشروع ان يحقق اهدافه وقد تكون هذه الفرضيات متعلقة بالتمويل او الايدي العاملة الفنية وغيرها .

وكذلك تتطلب هذه المرحلة من عملية التقييم دراسة المؤثرات الخارجية المحيطة بالمشروع حتى يمكن معرفة تأثيرها على نجاح المشروع ومدى امكانية تحقيق اهدافه . فنحن نعلم ان المشروع التنموي لا يعمل في فراغ وانما يتأثر بظروف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية التي يعمل في نطاقها ، فالمشروع اذن يتأثر بالمجتمع ويؤثر عليه ، وعلى هذا الاساس فانه يمكن اعتبار المشروع التنموي كنظام او نسق مفتوح يخضع للمؤثرات الخارجية وعوامل البيئة ، وهذا النسق له ثلاث عناصر رئيسية هي : مدخلات (مواد ، عمل ، اموال ، معلومات) ، ومخرجات او منتجات (سلع وخدمات) ، وعمليات التحويل .

ان العوامل الخارجية والبيئة (مؤثرات اقتصادية ، عادات وتقاليد المجتمع ، قيم المجتمع المتعارف عليها) لها تأثير على مدى تحقيق المشروع لاهدائه ونتائجه وتقييم نتائج المشروع يؤدي الى معرفة الانحرافات بين النتائج المرجوة والنتائج المحققة واسباب هذه الانحرافات ثم امداد ادارة المشروع بالمعلومات المرتدة (التغذية الاسترجاعية) التي تؤدي الى تجنب هذه الاسباب المعوقة في المستقبل . وقد ايد الكثيرون من الكتاب والباحثين النظرية القائلة بان التنظيم او المشروع يعتبر نظاما او نسقا مفتوحا وليس نظاما مغلقا وسوف نورد اقوال بعض هؤلاء الكتاب فمثلا : قال جيمس فومبسون :

— سوف نعتبر التنظيم المعقد نظاما مفتوحا يخضع لعوامل خارجية غير واضحة وغير محددة ، ومع ذلك فانه يمكن اخضاع هذا التنظيم للتفسير العقلي

أي يجب محاولة تحديد العوامل الخارجية المحيطة بهذا التنظيم (١٣) .

أما جورج رايس ودين ديشوبرل فقد قالا :
— ان التنظيم يعتبر مفتاحا كما يلي :

من التأثيرات الرئيسية للمعلوم الاجتماعية على نظرية الادارة الحديثة هو اعتبار المشروع التجاري نظاما مفتوحا وليس نظاما مغلقا ، وهذا يعني ان نتائج المشروع لا يمكن معرفتها اذا ما حددت اهداف المشروع وسياسته وواجباته وذلك لان هذه النتائج تتأثر بعوامل خارجية كمعدات المجتمع وتقاليده وتفضيلات المستفيدين من هذا المشروع واعمال المنافسين (١٤) .

— وقد ذكر دانيال كيتزو وروبرث كان ما يلي :

ان أي تنظيم يعتبر نظاما مفتوحا له خصائصه الرئيسية بالاضافة الى الخصائص الاخرى التي تتمتع بها جميع الانظمة المفتوحة ، وهذه الانظمة تتضمن الحصول على الطاقة اللازمة لها من البيئة ثم تحويل هذه الطاقة الى منتج معين يرد الى البيئة التي اخذت منها تلك الطاقة (١٥) .

الخطوة الثانية تحديد اهداف المشروع تحديدا دقيقا حتى يمكن قياسها :

حتى يمكن تقييم نتائج المشروع وابداء رأي في مدى نجاحه او فشله يجب معرفة اهداف المشروع ثم تحديدها تحديدا دقيقا ، فاذا جاءت هذه الاهداف في خطة التنمية عامة ، فعلى المقيم محاولة تخصيصها بشكل واضح يمكن قياسها كميًا ، وقد عبر عن ذلك جاهدودا وبارنتر بما يلي :

— ان المقيم يحتاج الى تعريف الاهداف تحديدا دقيقا كلما أمكن ذلك ، فمثلا اذا كان الهدف من مشروع تعليمي هو كالاتي : يهدف هذا المشروع الى ازالة الامية ، فانه لخدمة اغراض التقييم يعتبر هذا الهدف غامضا ، وتوضيح مثل هذا الهدف يتطلب الاجابة على الاسئلة التالية : هل يهدف الى تعليمهم قراءة الكتب المكتوبة باللغة القديية المعقدة ، او هل يهدف هذا المشروع الى تعليم كل الناس في الامة او تعليم الصغار فقط (١٦) ؟ .

وتجدر الإشارة هنا الى أن بعض المشروعات يمكن تحديد اهدافها تحديدا كميًا وخاصة تلك المشروعات الصناعية التي تنتج سلعا ملموسة ، ولكن هناك كثيرا من المشروعات كالمشاريع التربوية والتدريبية التي يصعب تحديد اهدافها كميًا لان العملية التدريبية كعملية انسانية ذات عوامل كثيرة متداخلة ومتغيرة ويصعب قياسها . وكعادة عامة فان الوسيلة التي يمكن تطبيقها في تحديد وقياس اهداف المشروع المراد تقييم نتائجه قد حددت في الفقرة التالية : —

— ان قياس هدف اي مشروع يتضمن تحديد ما يلي : من ، واين ، ومتى ، والى اي حد . من : تعني معرفة من هم المستفيدون من المشروع اين : تتعلق بالمنطقة الجغرافية التي سوف يخدمها المشروع . متى : تبين الفترة الزمنية الذي يمكن للمشروع في خلالها تحقيق اهدافه . والى اي حد : تتعلق بالتحرف او قياس مقدار النتائج المرجوة من المشروع (١٧) .

الخطوة الثالثة : اختيار المعايير والدلائل التي يمكن بواسطتها الحكم على نتائج المشروع :

ونعني بالمعايير أو الدلائل تلك القواعد أو المؤشرات التي تستخدم لبيان اذا كان المشروع قد حقق ما كان يجب أن يحققه . ان المعايير والدلائل التي يجب وضعها لتستخدم كأساس لتقييم المشروع الترموي تعتمد على مدى وضوح اهداف المشروع . ويمكن استخدام هذه المعايير لقياس فعالية المشروع (Effectiveness) اذا ما استخدمت بطريقة يمكن بواسطتها مقارنة النتائج الفعلية للمشروع مع النتائج المتوقعة وكذلك يمكن استخدام هذه المعايير في قياس الكفاءة الاقتصادية في المشروع (Efficiency) اذا ما استخدمت بطريقة يمكن بواسطتها مقارنة التكلفة مع المنفعة المحققة ، فمثلا نفرض أن الهدف من مشروع تدريسي هو تخريج (١٠٠) طالب سنويا وكذلك نفرض أن التكلفة المعيارية لتخريج الطالب الواحد هي (١٠٠٠) دينار سنويا، فإذا تبين أن عدد الخريجين لسنة من سنوات المشروع (٩٥) طالبا وأن تكلفة الخريج الواحد بلغت (١٧٠٠) دينار ، وكذلك اذا اخذنا عدد الخريجين كدليل لقياس نجاح أو فشل المشروع فتكون نتيجة التقييم كما يلي : —

١ — (٩٥ ٪) نسبة فعالية المشروع (مقارنة بين النتائج المتوقعة والنتائج الفعلية) .

٢ — ان المشروع غير اقتصادي لان التكلفة الفعلية اكبر بكثير من التكلفة المعيارية وعادة تحدد التكلفة المعيارية من قبل خبراء في شؤون التدريب .

وكذلك يمكن استخدام نسبة الحضور كدليل على نجاح أو فشل البرنامج التدريسي وذلك لان نسبة الحضور وازديادها ونقصها في أثناء سير العمل في التدريب دليل على زيادة الاهتمام بالتدريب من قبل الدارسين وشعورهم بنفعه والحاجة اليه .

الخطوة الرابعة : جمع بيانات واحصاءات عن نتائج المشروع الفعلية :

بعد أن تعرف المقيم على خصائص المشروع واهدافه والمعايير التي يستخدمها لقياس نتائجه ، عليه أن ينتقل الى الخطوة التالية وهي جمع بيانات

ودلائل عن نتائج المشروع الفعلية وعن تكلفة الحصول على هذه النتائج ، وأن مقارنة النتائج الفعلية مع تكلفتها (Cost-Benefit Analysis) من الأمور الهامة التي تترر نجاح المشروع أو فشله . ويجب أن تتوفر في الدليل الصفات التالية حتى يكون مقنعا وموضوعيا : —

١) الكفاية والشمول (Sufficiency) الكفاية والشمول تعني وجود الدليل الكافي والمناسب والمقنع (١٨) .

ب) أن يكون الدليل معتمدا عليه في الحكم على نتائج المشروع (Competence)

كما انه يجب ان يكون هذا الدليل قد جمع بأفضل الطرق المتبعة في جمع البيانات والدلائل (١٩) .

ج) الملائمة (Relevance) ، وتعني الملائمة الربط بين المعلومات وطريقة استعمال هذه المعلومات . وعلى هذا فان الحقائق والآراء التي يستند اليها بقبول أو رفض أي أمر أو نتيجة يجب أن يكون لها علاقة مباشرة ومعقولة مع هذا الأمر أو تلك النتيجة (٢٠) .

ويمكن تلخيص مصادر الحصول على بيانات وإثباتات عن نتائج المشروع الفعلية وتكلفته فيما يلي : —

١ — مصادر مستندية ، وتنقسم هذه المصادر الى نوعين : — مصادر مستندية داخلية ، مصادر مستندية خارجية .

١) المصادر المستندية الداخلية ، وتشمل سجلات المشروع التي تتضمن بيانات مختلفة عن المشروع ونتائجه ، وبناء على ذلك فانه يجب على إدارة المشروع تصميم نظام أو نسق معلومات يمكن المقيم من الحصول على هذه المعلومات .

ب) المصادر المستندية الخارجية ، وتشمل الإحصاءات والبيانات المختلفة عن النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للدولة والتي تجمعها مؤسسات الدولة العامة كدائرة الإحصاءات العامة والبنك المركزي وغيرها من المؤسسات الحكومية المختلفة .

٢ — المقابلات الشخصية وتكون هذه المقابلات مع القائمين على إدارة المشروع وكذلك مع المشتركين أو المستفيدين منه .

٣ — الاستبيانات ، في بعض المشروعات ، كالمشاريع التعليمية أو التدريبية فانه يمكن الحصول على بيانات عن نتائج المشروع بواسطة توزيع استبيان على المشتركين في المشروع ويتضمن هذا الاستبيان أسئلة يمكن من

الإجابة عليها ، التعرف على الفوائد العائدة على المشتركين في المشروع .
٤ — الملاحظة أو الملاحظة ، وهذه الوسيلة هامة وخاصة في المشروعات الصناعية الانتاجية ، ذلك أن مشاهدة الانتاج الصناعي على الطبيعة يعتبر من احسن الوسائل للتعرف على نتائج المشروع سواء من حيث الكمية أو النوعية .

الخطوة الخامسة : — تحليل البيانات والاحصاءات عن نتائج المشروع :

تشتمل هذه الخطوة على تحليل البيانات والاحصاءات التي جمعت نتيجة تطبيق الخطوة الرابعة السابقة للتعرف على حالة المشروع . ونعني بتحليل البيانات ، وترتيب تلك البيانات بشكل يمكن تحليلها رياضيا أو احصائيا بقصد التوصل الى نتائج المشروع . وتعتبر هذه الخطوة من اهم خطوات التقييم ، اذ أن نتائج عملية التحليل تمكن المقيم من الحكم على نجاح المشروع أو فشله لذلك يجب أن تراعى الدقة التامة في عملية التحليل ، وقد يستعين المقيم بخبراء ومتخصصين في الاحصاء أو الرياضيات لاجراء عملية التحليل وعند اجراء عملية تحليل البيانات عن نتائج المشروع يجب التوصل الى اجابة على الاسئلة التالية :

١ — ما هي التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عن تنفيذ المشروع ؟

٢ — ما مقدار ونوعية هذه التغيرات ؟

وقد أورد الكاتب بارون مجموعة من الاسئلة التي يجب محاولة الاجابة عليها عند تحليل البيانات عن نتائج المشروع ، وهذه الاسئلة هي :

— ما مقدار المدخلات (المواد ، العمل ، المعلومات) التي استخدمت في انتاج المشروع ، وما مقدار منتجات أو مخرجات هذا المشروع ؟

— ما نوع المدخلات والمخرجات ؟

— ما هو الهدف من استخدام المدخلات ومن الحصول على المنتجات أو المخرجات ؟

— من هو المستفيد من منتجات المشروع ؟

— متى استعملت مدخلات المشروع ومتى تمت الاستفادة من المخرجات ؟

— هل تعتبر منتجات المشروع جيدة ؟

— الى أي احد يمكن اعتبار منتجات المشروع مرضية للمستفيدين من

المشروع (٢١) ؟

وإذا تبين للمقيم من خلال دراسته التحليل ان حالة المشروع غير مرضية (اي لم يحقق المشروع لاهدافه) فعليه ان يبحث عن الاسباب المختلفة التي ادت الى هذه الحالة وهذا يقودنا بالتالي الى الخطوة السادسة التالية في اجراءات التقييم .

الخطوة السادسة : التعرف على الاسباب المختلفة التي ادت الى الحالة غير المرضية للمشروع :

من الاهداف الرئيسية لتقييم المشروع هو التعرف على الاسباب التي حالت دون تحقيق المشروع لاهدافه ، ثم العمل على ازالة تلك الاسباب بقصد تحسين نتائج المشروع في المستقبل :

ان المقصود بالتنويم هنا ، هو العملية التي تعين على معرفة الظروف والاسباب التي ساعدت على تحقيق او حالت دون ذلك بقصد تحسين العملية التدريبية لا مجرد الحكم عليها بالنجاح او الفشل (٢٢) .

ان معرفة الاسباب التي ادت الى حالة المشروع غير المرضية يتطلب النظر في امرين هما : — تقييم الكفاءة الادارية للمشروع ، ومقارنة تكلفة المشروع مع نتائجه ومنافعه .

١) **تقييم الكفاءة الادارية للمشروع :** ان تقييم الكفاءة الادارية يتطلب النظر فيما يلي :

١ — حصر الوظائف الفنية والمالية والادارية ودراسة الادوار والواجبات التي يقوم بها كل موظف ومراعاة انه لا يوجد تكرار في العمل او تداخل في الواجبات وتوزيع الاختصاصات حسب الحاجة والكفاءة .

٢ — دراسة الهيكل التنظيمي للمشروع للتعرف على خطوط السلطة والمسؤولية .

٣ — الالمام بالاجراءات الادارية لمعرفة فيما اذا كانت هذه الاجراءات ملائمة ومنفذة كما هي مرسومة ومحددة في نظام المشروع وكما هو منصوص عليها في القانون .

٤ — التعرف على مجال الاتصالات وانسياب المعلومات في داخل المشروع للتأكد من وصول المعلومات والتعليمات الادارية الى الجهات المعنية .

٥ — الامام بالمعايير الرقابية وقياس الاداء في المشروع ثم التعرف على الانتاجية .

٦ — التعرف على المستويات العلمية والخبرة العلمية للعاملين في المشروع للتأكد من مدى حسن استغلال الموارد البشرية المتاحة والتأكد من أن الخبرات اللازمة متوافرة .

وعند تقييم الكفاءة الادارية للمشروع ، يجب مراعاة الاسس العلمية للادارة السليمة ، ويمكن تلخيص هذه الاسس ، فيما يلي :

١ — وضوح السلطة والمسؤولية وكذلك وضوح القواعد والتعليمات والسياسات الادارية .

٢ — تطبيق مبدأ التنسيق والمشاركة في ادارة المشروع ، فعلى مدير المشروع ان يتبادل مع موظفيه الاراء في كل ما يجب عمله في تنفيذ اعمال المشروع .

٣ — تطبيق الطريقة العلمية في اتخاذ القرارات وفي معالجة المشاكل الادارية والمالية وتتخلص هذه الطريقة في الخطوات التالية :

— تحديد المشكلة ، تحليل المشكلة الى عناصرها وابعادها ، البحث عن حلول بديلة للمشكلة ، تقييم هذه الحلول البديلة ، اختيار البديل الافضل لحل المشكلة ، واختيار مدى ملائمة البديل الذي تم اختياره لمعالجة المشكلة (٢٣) .

٤ — العمل على تفويض السلطة وتطبيق مبدأ اللامركزية في ادارة المشروع ، اي السماح للمستويات الادارية المختلفة في ممارسة عملية اتخاذ القرارات ومن المزايا الرئيسية اللامركزية في الادارة هو ان تصبح كل وحدة من وحدات المشروع مستقلة بذاتها وهذا بالتالي يشجع الامراء على الخلق والتجديد وتحسين العلاقات الانسانية بين القائمين على ادارة وتنفيذ المشروع .

٥ — العمل على تطبيق العلاقات الانسانية وذلك لمعالجة المشاكل الانسانية وتشجيع العاملين في المشروع على بذل قصارى جهدهم في عملية التنفيذ .

٦ — وجود نظام محاسبي سليم في المشروع يعطي الادارة معلومات وافية عن التكلفة والنتائج المحققة وكذلك امداد الادارة بتقارير تفيد في اكتشاف الاخطاء قبل وقوعها وتحقيق الرقابة المالية والادارية .

٧ — اختيار العاملين في المشروع بحيث تتوافر فيهم الكفاءات الادارية

والفنية اللازمة .

٨ - وجود نظام انسياب سليم للمعلومات بحيث يستطيع الفرد في المشروع الحصول على المعلومات الكافية لمعالجة ما يعترضه من مشكلات وكذلك تطبيق نظام المبادلة في انسياب المعلومات وذلك لترسيخ دعائم التفاهم بين المدير وموظفيه وازالة ما ينشأ من خلاف ناتج عن نقص او عدم وضوح في المعلومات .

ب (مقارنة تكلفة المشروع مع منافعه ونتائجه : على المقيم اعتبار التكلفة احد المؤشرات الاساسية لنجاح المشروع او فشله ، ففي ظروف تنمية المجتمع وتلة الموارد المتاحة ، فانه يجب ان تنفذ المشروعات باقل تكلفة ممكنة ، وتكلفة المشروع هي تلك النفقات التي يتكبدها ذلك المشروع في تحقيق نتائجه سواء اكانت نفقات ثابتة او متغيرة . وتتكون تلك النفقات من مواد وعمل ومصروفات متنوعة ، اما نتائج المشروع فهي تلك الانجازات الناتجة من تنفيذ المشروع لعملياته وقد تكون هذه الانجازات ملموسة كما في حالة المشروعات الصناعية ومشاريع الطرق ، او غير ملموسة كما هي في حالة برامج ومشروعات التعليم والتدريب .

ان معرفة تكلفة المشروع فقط لا تؤدي الى الحكم على نجاح هذا المشروع او فشله وانما يجب معرفة مقدار المنافع التي نتجت عن تلك التكلفة، ويجدر الاشارة هنا الى انه ما دامت التكلفة يمكن التعبير عنها بقيم نقدية (دينار مثلا) فانه كي يتم تطبيق نظرية مقارنة التكلفة مع المنافع يجب تحويل المنافع المحققة الى قيم نقدية ايضا ، ثم تستخرج نسبة المنافع الى التكلفة وبعد ذلك تقارن هذه النسبة مع نسبة مثالية لهذا النوع من المشروعات وبالتالي يمكن اعطاء رأي حول نجاح المشروع او فشله .

ومن الصعوبات التي تعترض تطبيق نظرية مقارنة التكلفة مع المنفعة هو عدم وضوح اهداف كثير من المشاريع وكذلك صعوبة وضع قيم نقدية لمنافع كثير من المشروعات التي تتميز بمنافعها بانها غير ملموسة يصعب قياسها اذ كيف يمكن التعبير عن نتائج مشروع تعليمي او صحي بقيم نقدية .

» ان مشكلة تحديد وقياس نتائج المشروع تزداد صعوبة وخاصة في المشروعات التي تعطي انتاجا غير ملموسا او تعطي انتاجا لا يخضع للعوامل السوقية ، ومن امثلة ذلك مشروعات التعليم ومشروعات حماية الممتلكات والحائطة على الامن ، ان هذه الصعوبة في تحديد نتائج المشروع سائدة في معظم مشاريع القطاع العام « (٢٤) .

ويمكن التغلب على صعوبة تحويل المنافع الى قيم نقدية في المشروعات الاجتماعية عن طريق استعمال مقاييس تقريبية لنتائج المشروعات (Proxy Measures) لتحل محل المقاييس الفعلية (Real Measures) . فمثلا يمكن استخدام عدد الخريجين وعلاماتهم كمقياس تقريبي لنتائج مشروع تدريبي .

الخطوة السابعة : كتابة تقرير عن نتائج عملية التقييم :

ان الخطوة النهائية لعملية التقييم هي كتابة تقرير عن نتائج التقييم مؤيدة بالحجج والاثباتات والبراهين التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ، والتقرير المفيد يجب ان يتضمن الارقان الاساسية الآتية :

- ١ - الوضوح في العرض والدقة في التعبير .
- ٢ - التوبيخ والتحليل ووضع الاحصاءات الضرورية والمتعلقة بكل موضوع وكذلك استخدام الرسوم البيانية ان امكن .
- ٣ - التركيز في التقرير على التحسين والتوصيات البناءة وليس على الانتقاد والمطالبة بتطبيق العقوبات .
- ٤ - مراعاة الاجاز المقبول مع عدم اخفاء أية معلومات اساسية وضرورية لفهم المعنى المقصود من التقرير .

وقد اورد محمد جمال برعي التعريف الشامل التالي للتقرير :

« التقرير هو بحث تفصيلي لموضوع معين يشمل جميع مراحله منذ كان فكرة حتى صار نتائج مدونة مرتبة مؤيدة بالحجج والاسانيد ، ويمكن تعريفه بأنه عرض كتابي او تحليل للبيانات والظروف القائمة ، والانشطة والحقائق والدراسات ونتائج البحث ، وتسجيل الآراء والتوصيات والمقترحات المتعلقة بموضوع معين او بمشكلة من المشكلات ... وتتوقف قيمة التقرير على عوامل عدة من أهمها ان يكون هدفه هو البحث عن الحقيقة المجردة دون اي تآثر باليول والعواطف ، وان تتوافر كل غناية واهتمام بجانب الاعتماد على الحقائق المشاهدة ، او الاتصالات المباشرة التي تنقل بصورة صادقة وصحيحة ومتكاملة مجريات الامور دون اي خلط بين ما يثبت على انه حقيقة ، وبين ما يثبت على انه رأي خاص او استنتاج محض » (٢٥) .

وحتى يكون التقرير المكتوب عن نتائج عملية التقييم واضحا ومفيدا يجب ان يتضمن العناصر الرئيسية التالية :

- ١ - اهداف المشروع كما هو منصوص عليها في خطة التمنية .

٢ - رأي المقيم في نتائج المشروع ويتضمن هذا الرأي مدى ما حققه المشروع من أهداف ويجب أن يكون هذا الرأي مدعوماً بالحجج والأدلة .

٣ - إذا دلت نتائج عملية التقييم على أن المشروع لم يحقق الأهداف المرجوة والمحددة فإنه يجب حينئذ أن يتضمن التقرير الأسباب المختلفة (الإدارية أو المالية أو التمويلية) التي أدت إلى ذلك .

٤ - النتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على عدم تحقيق المشروع .

٥ - اقتراحات وتوصيات لازالة اسباب عدم تحقيق المشروع ثم العمل على تحسين ادارة المشروع ، ويمكن لادارة المشروع الاستفادة من هذه التوصيات لرفع مستوى كفاءتها وتحقيق نتائج أفضل في المستقبل وهذا يعني أن نتائج اجراء عملية التقييم تنعكس على مراحل أخرى في التخطيط كمرحلة تحديد الأهداف العامة وكذلك مرحلة وضع مشاريع خطة التنمية وذلك لأن التوصيات والاقتراحات التي تظهر في تقارير التقييم تبين أهمية واثار كل مشروع على التقدم الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي يستطيع القارئ على التخطيط التركيز على المشاريع التي تحقق أكبر منفعة للبلاد .

الخلاصة والنتائج :

أن عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي هي عملية اساسية للدول النامية ، إذ يجب توظيف الموارد المالية والبشرية المتاحة في مشاريع تنمية تؤدي الى تقدم هذه المجتمعات وتطويرها بحيث تصبح في مصاف الدول المتطورة الصناعية ، ولكن عملية التخطيط لا تنتهي عند تصميم الخطة وتضمينها لمشروعات اقتصادية واجتماعية محددة الأهداف ، بل لا بد من تجاوز ذلك الى متابعة تنفيذ هذه الخطة وتقييم نتائج مشاريعها على مدى ما حققت هذه الخطة من الأهداف المرسومة ، أي معرفة فيما إذا كانت خطة التنمية قد أعطت اكملها وساهمت في رفع مستوى المعيشة للمجتمع .

أن عملية التقييم هي عملية اجراء بحث علمي بقصد التعرف على ما يلي :-

- ١ - فعالية المشروع أي هل حقق المشروع أهدافه المرسومة ؟
- ٢ - كفاءة المشروع الادارية في عملية التنفيذ . أي هل تطبق الادارة النظم الادارية والمالية للدولة أم لا ؟
- ٣ - التأكد فيما إذا كانت الموارد البشرية والمالية المخصصة للمشروع قد وزعت توزيعاً سليماً على مختلف أوجه نشاط المشروع .

٤ — التأكد من ان الموارد المخصصة للمشروع قد استخدمت بشكل اقتصادي بحيث تحقق أكبر قدر من المنفعة .

ان اجراء تقييم أي مشروع اقتصادي أو اجتماعي تتضمن الخطوات التالية : —

١ — جمع معلومات وافية عن نواحي متعددة في المشروع ، كتوسع النشاط الذي يمارسه المشروع ، مدته ، النظم المالية والإدارية المتبعة في المشروع ، طويل تمويله والفرضيات التي يجب توافرها حتى يتمكن المشروع تحقيق اهدافه ، كل ذلك من اجل التعرف على المشروع المراد تقييمه .

٢ — تحديد اهداف المشروع تحديدا دقيقا أو كميا حتى يسهل قياسها .

٣ — اختيار المعايير والقواعد التي يمكن بواسطتها الحكم على نتائج المشروع .

٤ — جمع بيانات واحصاءات عن نتائج المشروع الفعلية .

٥ — تحليل البيانات والاحصاءات عن نتائج المشروع وذلك لامكانية الوصول الى حالة المشروع ، (مرضية أم غير مرضية) .

٦ — كتابة تقرير عن نتيجة عملية التقييم تبين خلاصة عملية التقييم ونتائجها والتوصيات والاقتراحات الضرورية لتحسين أعمال المشروع وبذلك تكون المعلومات الواردة في التقرير مادة هامة عند اعداد خطة التنمية في المستقبل وبناء على ذلك فان عمليتي التقييم والخطيط عمليتان مترابطتان ، اذ ان عملية التقييم تربط بين نتائج المشروع المحققة والخطيط في المستقبل .

وفي كلمات مختصرة ، يمكن القول ان المتابعة والتقييم مرحلتان هامتان من مراحل الخطيط الاقتصادي والاجتماعي وتهدفان الى التأكد من ان خطة التنمية تسير في الطريق المرسوم لها وفي حدود التوقعات المقدرة لانجاز مراحلها وتحقيق اهدافها . كما انها يهدفان الى بذل المساعدة الضرورية لازالة أي صعوبات أو مشاكل أو معوقات تعترض سير الخطة و زيادة القوة الدافعة لها .

الحواثي

(١) حسين مبر ، الخطيط الاقتصادي (القاهرة : دار المعارف بمصر ،

١٩٦٧) ص ٩٤ .

(٢) محمد الرمادي ، التنمية الاقتصادية والتخطيط (دمشق : مطبعة دار الحياة ، ١٩٦٧) ص ٢١٣ .

(٣) محمد جمال برعي ، التخطيط للتدريب في مجالات التنمية (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٨) ص ٢٦ .

(٤)

Yehefikel Dror. "The Planning Process : A Facet Design",
Planning, Programming, Budgeting Asystem Approach to Management,
Ed. Fremont J. Lyden & Ernest G. Iniller. (Chicago : Markham
Publishing Company), p. 97.

(٥) المملكة الاردنية الهاشمية المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية
الخمسية ، ١٩٧٦ — ١٩٨٠ (عمان : المجلس القومي للتخطيط تشرين ثاني
١٩٧٥) ص ٥٠ — ٥٧ .

(٦)

Everett E. Hagen. **Planning Economic Development** (Home
word, Illinois: Richard D. Irwin, Inc. 1963), p. 326

(٧) محمد جمال برعي ، التخطيط للتدريب في مجالات التنمية ، ص
١١٧ .

(٨) المرجع السابق .

(٩)

Peter F. Drucker. "Management By Objective and Self-Control",
Reading In Management. Ed. Max D. Richard, & William A. Niclander,
(Chicago: South Western Publishing Co. 1958) pp. 278-279.

(١٠)

Abraham S. Levine "Evaluating Program Effectiveness and
Efficiency", **Welfare in Review** (July 1973) p. 2

(١١)

Joseph S. Wholey, John W. Scanlon & others. **Federal
Evaluation Policy: Analyzing the Effects of Public Programs**.
(Washington, D.C.: The Urban Institute, 1971) p. 23.

(12)

United States Agency for International Development.
Office of Development Program Review and Evaluation. **Project
Evaluation Guidelines**, Third Edition (Washington, D. C. 1973)
p. 1.

(13)

James D. Thompson. **Organization in Action** (New York :
McGraw-Hill Book Company, 1967) p. 10.

(14)

George H. Rice, J. & Dean W. Bishoprick. **Conceptual Models
of Organization**, p. 165

(15)

Daniel Katz & Robert L. Kahn. **The Social Psychology of
Organization**. (New York : John Wiley and Sons, Inc., 1965)
p. 28

(16)

M. Jahoda and E. Barnitz "The Nature of Evaluation",
International Social Science Bulletin, Vol. V11, No. 3
(UNESCO 1955), p. 353

(17)

Vlado A. Getting, "Research in Evaluation in Public Health
Practices" **Papers presented at the 92 and Annual Meeting of the
American Public Health Association**, New York, 1964, p. 12

(18)

United States General Accounting Office, **Standards for
Audit of Governmental Organizations, Programs, Activities and
Functions** (Washington, D. C. Government Printing Office 1972), p. 35

Ibid., p. 36 (19)

Ibid., p. 36 (20)

(٢١)

C. David Baron, "Obtaining Information for Government Program Evaluation," *The Federal Accountant* (June, 1973), p. 35

(٢٢) محمد جمال برعي ، التخطيط للتدريب في مجالات التنمية ،

ص ٣٧٨ .

(٢٣)

George H. Rice, and Dean W. Bishoprick. *Conceptional Models of Organization* (New York : Meredith Corporation, 1971) p. 42.

(٢٤)

"The Cost & Accomplishment of Public Programs,"
The Federal Accountant, Vol. XXI, No. 4 (December, 1974), p. 82

(٢٥) محمد جمال برعي ، التخطيط للتدريب في مجالات التنمية ، ص

ص ٤٦٩ — ٤٧٠ .

ندوة لعدد

ندوة العدد

جريا على عادة « مجلة العلوم الاجتماعية » بتشجيع اللقاءات العلمية بين الاكاديميين العرب من فروع العلم المختلفة ، وبناء على اقتراح من الدكتور أسعد عبدالرحمن سكرتير تحرير المجلة ، تم الاتفاق على الاعداد لندوة يشترك فيها مجموعة من الاساتذة لمناقشة ظاهرة التحضر في الوطن العربي وما ينجم عنها من مشكلات متنوعة . وقد اوكلت مهمة تنظيم الندوة وادارة حوارها الى الدكتور عبد الاله ابو عياش من قسم الجغرافية بجامعة الكويت .

وقد قام الدكتور ابو عياش بالاتصال بالعديد من الاساتذة . واتفق على عقد لقاء الندوة في ١٥ ايار — ما يو ١٩٧٧ . واشترك بالندوة اساتذة من اقسام الجغرافية ، وعلم الاجتماع ، وعلم النفس . والمشاركون بالندوة هم الدكتور محمد علي الفراء من قسم الجغرافية ، والدكتور حسن سعيان والدكتور اسحق القطب من قسم علم الاجتماع ، والدكتور عبد الله محمود سليمان من قسم علم النفس .

التحضر ومشكلاته في الوطن العربي

د. أبو عياش : اشكركم على تفضلكم بحضور هذه الندوة وأرحب بالجميع في بداية هذا الحوار . انني أرى انه من الأفضل أن نحدد العناصر الرئيسية التي سنتطور حولها مناقشات الندوة . وكما يبدو لي فأننا سنتطرق الى مفهوم التحضر وتعريفاته ، واتجاهات وخصائص التحضر في الوطن العربي ، وعوامل النمو الحضري ، والمشكلات المختلفة الناجمة عن التحضر ، ثم التوصيات التي يمكن أن تطرح في هذا المضمار . فلنبدا اذن بما تعنيه كلمة تحضر .

د. سغفان : الواقع أننا نطلق كلمة تحضر على حياة خاصة بالمدن متمتعة بميزات معظمها قائمة على العلم . عندما يقارنون المدينة بالريف يقال بأن المدينة قائمة على العقل وما أوجده العقل ولا بد من المقارنة بين التصنيع والتحضر .

فالتحضر يمكن أن يقترن بالصنيع ، ولكن في أحيان أخرى ربما لا يقترن به . بينما هناك نمط حياة معينة هي التي تميز البيئة الحضرية . فربما كان هناك قرى كبيرة وفيها أعداد كبيرة من السكان ، الا انها لا تتمتع بنمط حياة الحضر .

د. القطب : ان تعريف التحضر مرتبط بالتعريفات المرتبطة بتصنيف المجتمعات . فهناك من يصنف المجتمعات على أساس ريفي وحضري وعلى أساس ديني وديني ، وعلى أساس الشعبي والحضري ، وعلى أساس المجتمعات الأولية والثانوية ، أي أن هناك نمطين مميزين من الحياة على أساس نوع المؤسسات وطبيعة العلاقات بين الافراد ، ونوع المفاهيم والتقاليد السائدة بين الناس . ومع التطور الذي حدث في القرن العشرين وامتداد العمران الى اطراف المدينة ، أصبح من الصعب في بعض الأحيان التمييز بين الريفي والحضري ، لان العمران بدأ يشمل المناطق الريفية . فحجم السكان يمكن أن يعتبر مقياسا لحضرية المكان والتحضر من حيث اقامة السكان في المدن أو اقامة السكان في مجتمعات يمكن أن يطلق عليها بالمدن ، وتختلف الحجم السكانية للمدن من دولة لاخرى حسب التصنيفات المتبعة في التعدادات الاحصائية . فهذا هو الشائع الان في تعريف التحضر .

د. أبو عياش : انني أود التعليق على ما يعنيه مفهوم التحضر . ان وجهة النظر الجغرافية المتمثلة بأغلبية الاراء تعتبر التحضر عملية توسع وتضخم أحجام البيئات الحضرية نتيجة ثلاثة عوامل . اولا ، الهجرة الى المدينة سواء كانت هجرة خارجية أو داخلية ، ومن الارياف أو من مدن صغيرة

الى مدن كبيرة . وثانيا ، النمو الطبيعي لسكان المدينة وما ينجم عن ذلك من تزايد في سكانها ، وثالثا توسع حدود المدينة وما ينجم عن ذلك من ضم مناطق غير حضرية في الاساس ، الا انه مع توسع المدينة تستقطب هذه المناطق وتصبح جزءا من البيئة الحضرية .

د. الفراء : ان مشكلة مفهوم التحضر لازمت لفترة طويلة مشكلة مفهوم المدينة والقرية . فهناك صعوبات في تعريف المدينة والقرية . هل التعريف ينصب على الناحية الفردية ، اي هل نقول ان هذا التجمع البشري يمكن ان نطلق عليه مدينة اذا وصل حجمه الى عددمعين ؟ وقد كثر الجدل في هذه الناحية بالذات ، ولم يصل الباحثون الى نتيجة . وتعود كثرة الجدل الى تغير خصائص البيئة الحضرية حيث أخذت تلتقي البيئات الحضرية مع بعضها البعض مكونة (Conurbations) وأخذت هذه البيئات تلتقي بالمناطق الريفية . فلم تعد الناحية العددية هي المقياس السليم لتعريف المجتمع الحضري او المجتمع الريفي .

يبدو لي ان الوظيفة التي تقوم بها البيئة الحضرية هي مقياس افضل من استخدام العدد ، اننا نحكم على المجتمع الحضري بالوظيفة التي يمارسها معظم السكان في مثل هذا المجتمع . فمن خصائص التجمع الحضري الذي يمكن ان يعطى للتحضر مفهومه الخاص هو ان السكان الذين يسكنون المجتمع الحضري هم البعيدون عن ممارسة ومزاولة الاعمال الزراعية والمتعلقة بالزراعة . فسكان المجتمع الحضري يمارسون عادة الاعمال الصناعية او الخدمات بقطاعاتها المختلفة التي تسمى بالقطاعات الثانوية

اذن ان مفهوم التحضر يمكن ان يتبلور بشكل افضل لو اعتمدنا على المقياس الوظيفي . فالمجتمع الحضري له وظيفته التي تميزه عن المجتمع الريفي وبالتالي له وظيفته التي تنعكس على الانماط الاجتماعية والسلوكية والروابط الاجتماعية التي تميز هذا المجتمع عن المجتمع الريفي .

د. ابو عياش : يبدو لي ان الدكتور الفراء قد ركز على النمط ، اي المظهر الحضري اكثر من التحضر . فالمظهر الحضري سواء كان اجتماعيا او وظيفيا او صناعيا ليس الانماط يميز الحياة الحضرية ، بينما التحضر هو عملية تبدل وتغير . فما ينجم عن عملية التحضر هو النمط . اي ان المجتمع الحضري وما يحتويه ليس الا نتيجة لعملية التحضر .

د. الفراء : ان النمط المكاني الذي يشغله المجتمع الحضري هو انعكاس

لوظيفة والسلوك والعلاقات القائمة على رقعة الارض . فهذا النمط لا يأتي الا نتيجة تفاعلات الانسان الذي يعيش في البيئة الحضرية .

د. أبو عياشي : نحن في الواقع نتكلم عن التفاعل . وعندما نتكلم عن التحضر ، فاننا نعلم بشكل رئيسي التحول من نمط الحياة الريفية الى نمط الحياة الحضرية .

د. مسغان : انني احبذ ما ذكره الدكتور الفراء حيث أن تحديد المدن من حيث عدد السكان مختلف عليه من قبل الدول . فمثلا يستخدم أحيانا العدد (١١) ألف نسمة لتحديد المدينة ، وفي فرنسا يستخدم العدد نفسه تقريبا بينما العدد المستخدم في الولايات المتحدة أقل من ذلك بكثير .

د. أبو عياشي : اعتقد أن هذه معايير قديمة ، وتختلف في الوقت الحاضر عما كانت عليه في الماضي .

د. مسغان : لنعد قليلا لمناقشة الفرق بين تعبيرين رئيسيين وهما الحضارة والثقافة . فالحضارة هي عبارة عن الحضرة أي ما يأتي به العقل من مكتشفات ، وهي تراكمية لأنها تتراكم عادة في المدينة وليس في الريف ، بينما الثقافة يمكن أن تكون في المدينة كما يمكن أن تكون في الريف لأنها عبارة عن التطورات التي تحدث في التفكير . لكن الحضارة هي سيطرة العقل الخالد على الطبيعة وتقوم على المكتشفات العلمية ويكون مقرها دائما في المدينة .

د. أبو عياشي : أود أن أوضح نقطة أشار إليها الدكتور مسغان . أن المعيار العددي المستخدم لتحديد المدينة هو ٥ الاف نسمة حيث أن هذا المعيار مستخدم من قبل الأمم المتحدة ومن أغلبية الدول في العالم .
د. الفراء : لا اعتقد بصحة المعيار السكاني القائم على ٥ الاف نسمة .

د. أبو عياشي : نحن نتكلم فقط عن المعيار العددي لتحديد المدينة، لكن المعروف أن هناك أكثر من معيار لتحديد المدينة كالمعيار الوظيفي والإداري والتاريخي وغيرها .

د. سليمان : اعتقد أن التعريف القائم على طبيعة الحياة ونمط الحياة وعلى المعيار الوظيفي معقول أكثر ، إذ عندما ننظر الى القرية والى المدينة نجد نمطين مختلفين من الحياة . فربما كانت المدينة نتاج عملية نمو في العدد، لكن هذا النمو العددي تبعه اختلاف في العلاقات وفي وسائل الإنتاج والتوزيع . وبدأ ينمو بالتدرج أسلوب جديد في حياة المدينة يختلف عن أسلوب القرية فمن الممكن أن نجد قرى كبيرة في عددها لكن نوعية الحياة

فيها لا تختلف عن حياة القرية الصغيرة . فلا بد اذن في محاولة التفريق بين المدينة والقرية من التركيز على طبيعة الحياة في كل منهما . وبهذا نستطيع ان نعرف ملامح كل منهما .

د. القطب : اود التعليق على التصنيف الوظيفي . بالرغم من ان احدى الاتجاهات يتبع التصنيف الوظيفي لكن هناك محاذير ضد اعتبار هذا التصنيف كمعيار رئيسي . فهناك مثلا مدينة تؤدي وظائف دينية ، ومدن تؤدي وظائف سياحية ترويحية ، وأخرى تقوم بوظائف تجارية . لذا فان تعريف والوظائف التي يؤديها التجمع السكاني والذي يتميز فيه عن التجمعات الاسكانية الاخرى .

د. ابو عياش : اعتقد اننا اعطينا الجانب التعريفي وقته المناسب ، ولا بد الان من الانتقال الى نقاط أخرى سيما وان تبين التعريفات تمكس وجهات نظر مختلفة بين فروع العلم المختلفة ، ومن الصعب تبني تعريف واحد . فاقترح ان تعالج خصائص واتجاهات التحضر في العالم بشكل عام والوطن العربي بشكل خاص . فهل التحضر كظاهرة حديثة ارتبطت كما يقال بالثورة الصناعية ، أم انها ظاهرة قديمة كما أشار اليها الدكتور سفعان خلال المناقشة ؟ وهل مشكلة المدينة حديثة أم انها قديمة ؟ فنحن نعرف تاريخيا ان تضخم مشكلات المدينة ارتبطت بالثورة الصناعية .

د. سفعان : ان مشكلة المدينة قديمة ولكنها تضخمت بسبب ظروف العصر الحديث . ولكن الظاهرة قديمة بدليل اننا نجد عند الرومان اكثر من كاتب يشكو من مشكلة المدينة وارتفاع الاسعار بها واكتظاظها بالسكان فقد كان هذا موجودا في روما . وظهرت محاولات ايام الامبراطورية الرومانية فمثلا ، طلب الامبراطور اغسطس من الكتاب والادباء ان يركزوا على اهمية الانتقال الى الارياف واعمارها وجعلها مناطق منتجة . ونجد الظاهرة نفسها تقريبا في بريطانيا حيث اخذت تتركز الطبقة الارستقراطية في المدن تاركة وراءها الاراضي الريفية شبيهة مهجورة . فظهرت محاولات لتشجيع السكان للعودة الى الريف وتطوير الانتاج فيه .

د. ابو عياش : اذن فالتحضر والنمو الحضري ظاهرتان قديمتان . فالذي حدث هو تضخم وتزايد التحضر والمشاكل المرتبطة بهذه الظاهرة . والواضح ان ظاهرة التضخم هذه تزايدت في اعقاب الثورة الصناعية ودخول الالة والمكننة الزراعية الى الارياف مما ادى الى الاستغناء عن الالف

الأيدي العاملة . فتكونت بطالة في الريف ، لكن في الوقت نفسه كانت الصناعات تنمو في المدن فأخذت بجذب الأيدي العاملة الرخيصة من مستودعاتها الريفية . ثم دخلت وسائل النقل الحديثة التي أحدثت تغيرات جذرية في أشكال المدن وأحجائها حيث اتسعت مساحاتها بمقادير لم تكن معروفة من قبل . فوسائل النقل وخاصة السيارات أعطت السكان مرونة كبيرة للابتعاد عن وسط المدينة والتوجه إلى الأطراف والضواحي ، وأدى هذا التوسع في الكثير من الحالات إلى التقاء المدن مع بعضها البعض وإلى تكون تجمعات حضرية ضخمة .

د. سليمان : يبدو لي أن الثورة الصناعية عقدت ظاهرة التحضر ، حيث أضحت إلى المدينة مشكلات جديدة وزادت من أعبائها .

د. الفراء : لست أدري إن كان الدكتور أبو عياش يشير إلى الظاهرة كوجود مادي أو كمشكلة أخذت أثارها تظهر بشكل واضح فالمشكلة في رأيي ملازمة للشيء الموجود ، إذ ليس هناك من شيء بدون مشاكل . فالمدينة ومشاكلها كانت منذ أن وجدت . لكن مشكلاتها أخذت طابعاً خطيراً في الوقت الحاضر . وليس من شك في أن هذا بدأ مع الثورة الصناعية . فالبلاد المتقدمة والصناعية وعلى رأسها بريطانيا ، كونها مهد الثورة الصناعية ، بدأت تعاني من مشكلة التحضر منذ أن بدأت أنواع المهاجرين تترك الريف وتذهب إلى المدن في ظروف معيشية اقتصادية واجتماعية تعيسة للغاية . ولهذا نشأت حول المدن مناطق تشكو من أوضاع سيئة جداً . وبالتالي ظهرت في المدن مشاكل خطيرة من جميع النواحي .

والظاهرة الخطيرة ذاتها أخذت تظهر في الدول النامية ولكن ليست بسبب الصناعة بالدرجة الأولى ، وإنما بسبب التخطيط المركزي ، أي التركيز على العواصم والمدن الكبرى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فبدأت هجرة من أرياف هذه الدول نحو عواصمها للاستفادة من هذه الخدمات المركزة في العواصم والمدن الرئيسية . فالتحضر في الدول النامية ، إذن ، هي ظاهرة حديثة ، وهي ظاهرة هذا القرن .

د. القطب : إن ظهور مراكز حضرية رئيسية كان يعتمد على كونها إما عقداً رئيسية في شبكات الطرق أو لكونها مراكز سياسية تعرف بالعواصم أو مراكز الخلافة . أي حيثما تتواجد الدولة ونشاطاتها المختلفة يتركز السكان ويتزايدون . فالزيادة السكانية لا بد أن تؤخذ بنظر الاعتبار في هذا المجال حيث أنها ساهمت في زيادة أعداد السكان في المدن ، كذلك فإن الاختراعات والاكتشافات ساعدت على مزيد من التركيز السكاني .

فانا اتفق مع الزملاء بالنسبة لتأثير الثورة الصناعية على نشوء المدن .

د. أبو عياش : يهنا الان الانتقال الى الحديث عن بعض المشكلات التي ارتبطت بعملية التحضر وخاصة المشكلات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية . طبعا هناك مشاكل ادارية وتخطيطية وغيرها سيتم الاشارة اليها ، ولكننا نحاول التركيز على المشكلات الثلاث ، اي الاجتماعية والنفسية والاقتصادية .

د. القطب : حبذا لو تحدثنا عن التحضر في الوطن العربي قبل الانتقال الى معالجة المشكلات . لدي بضعة ملاحظات على خصائص التحضر في الوطن العربي . فمن خصائص هذا التحضر انه سريع جدا . فالسكان الحضر في الوطن العربي يتضاعفون كل (١٥) سنة . وهناك تفاوت في نسب النمو الحشري بين الدول العربية المختلفة ، فمثلا نجد أن نسبة السكان الحضر في الجزائر تضاعفت بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٧٤ . وزادت نسبة السكان الحضر في مصر من ٣٢٪ في عام ١٩٥٠ الى ٤٤٪ في عام ١٩٧٤ . وزادت النسبة في الفترة نفسها في السودان من ٦٪ الى ١٣٪ وزادت النسبة في عمان من ٣٪ الى ٩٪ خلال الفترة ذاتها . نستنتج من ذلك في أن هناك تفاوتاً في تزايد نسب السكان الحضر . الملاحظة الثانية هي أن الدول النفطية شهدت زيادة سريعة وغير طبيعية في عدد السكان الحضر . فالتحضر في الجزائر يعزى في أغلبه الى تأثير الهجرة الداخلية ، بينما ينسب التحضر في دول الخليج الى تأثير الهجرة من خارج حدودها . أما الملاحظة الثالثة التي اود الاشارة اليها فهي ظاهرة الاستقطاب والتركز الحضري أو ما يمكن أن نطلق عليه بمركزية التحضر . اي اننا نجد أن النمو الحضري يتركز بشكل رئيسي في مدينة واحدة أو في عدد قليل جداً من المدن . فمثلاً ، يوجد في مدينة طرابلس بليبيا حوالي ٤٥٪ من مجموع السكان الحضر في الدولة ، وتبلغ النسبة في القاهرة ٣٨٪ اي أن ٣٨٪ من مجموع السكان الحضر في مصر يتركزون في القاهرة ، ويوجد في مدينة الجزائر ٣٢٪ من السكان الحضر وفي بغداد حوالي ٤٩٪ .

د. سفيان : هذه الظاهرة التي تحدث عنها الدكتور قطب لها اسبابها وعواملها المؤثرة فيها . لكن لا بد من الاشارة الى أن هناك هجرة عكسية بدأت تظهر في مثل هذه المدن ، فهناك الان هجرة عكسية من القاهرة الى مناطق اخرى في مصر .

د. قطب : هل نستطيع القول أنه يوجد في العالم العربي تحضر زائد ؟

هل أن قدرة المؤسسات والهيئات والمرافق والأجهزة الإدارية والخطط الحالية كافية لتأهيل المدينة العربية لاستيعاب المزيد من السكان ؟

د. الفراء : أن ما حدث في رأيي ليس تحضرا زائدا وإنما اختلال في التوازن الاقليمي لتوزيع السكان والأنشطة . فهناك مدن في الوطن العربي تشكو من قلة السكان ، إذ أن السكان يهاجرونها باتجاه العواصم والمدن الكبيرة ، فالذي يبدو لي أن المشكلة ليست وجود تحضر زائد وإنما وجود اختلال توازني في العملية التحضرية في الوطن العربي . وهذا يعزى للتركيز على العواصم وإهمال بقية المدن .

د. أبو عياش : اعتقد أن ما قصده د. قطب بالتحضر الزائد هو التالي : هل أن المراكز الحضرية سواء كانت عواصم أو مراكز أقاليم لديها القدرات والإمكانات على تقديم خدمات للسكان الموجودين فيها أو الذين يمكن أن يأتوا إليها ؟ .

د. الفراء : لماذا تفسر ما عناه ؟ لماذا لا يوضح لنا د. قطب ما أراد من التعبير ؟ .
د. سلمان : الأفضل أن يوضح د. قطب ما قصده من استخدامه لتعبير التحضر الزائد .

د. قطب : الحقيقة أن د. سعفان أوحى لي بهذه النقطة عندما تحدث عن الهجرة المعاكسة من القاهرة . فهل هذه الهجرة مرتبطة بحقيقة أن مرافق القاهرة السكنية والترويحية والمواصلات وتوفر الخدمات لم تعد تفي باحتياجات السكان مما يؤدي إلى الحركة خارج مدينة القاهرة ؟ ويمكن أن نلمس الظاهرة نفسها في عمان وبغداد . فهذه المدن نمت بشكل أكثر مما تستطيع المؤسسات والهيئات تحمله ، فعجزت عن تلبية احتياجات جميع السكان الذين يغدون إليها . فهل نستطيع القول إذن أن بعض مدن الدول العربية قد وصلت إلى درجة الاشباع ، أي أقصى ما يمكن أن تصل إليه من حيث قدراتها الاستيعابية على أساس إمكانياتها ؟ .

د. سعفان : أن ما يحدد درجة الاشباع هي الإمكانيات المتاحة لكل مدينة من المدن . فعندما تقل الإمكانيات وتعجز المدينة عن تقديم الخدمات الضرورية يضطر بعض السكان للخروج منها . وهذا ما يحدث هذه الأيام في القاهرة فنبعد أن كان الذهاب إلى القاهرة حلم الآلاف ، أصبح حلم هؤلاء اليوم ترك القاهرة نتيجة الاكتظاظ الشديد .

د. أبو عياش : الأفضل أن لا نتشعب في الحديث أكثر من اللازم . فالذي أريد

الإشارة إليه أن كل التركيز خلال الحديث عن التحضر كان ينصب عليها كظاهرة سلبية . فهل ننظر الى التحضر كظاهرة سلبية فقط أم أن لها جوانب ايجابية ؟

د. الفراء : الذي يحدث في بلادنا العربية وفي الدول النامية أن سلبيات التحضر التي اشرنا اليها ناجمة ليست عن طبيعة التحضر بكونه سلبيا وانما لان التحضر في بلادنا بني على أساس خاطيء . فما حدث في دولنا العربية أن المجتمع الحضري ينمو ويتسع وأن الاجهزة والمؤسسات الموجودة أصلا لعدد معين من الاسكان لا توسع خدماتها لمجاراة الزيادة السريعة في سكان الخدمات السيئة كالمجاري والمياه والكهرباء وشبكات الطرق والاتصالات . ان وجود مثل هذه السلبيات لا تعني بأن عملية التحضر في حد ذاتها ظاهرة سلبية . فالتحضر في الواقع سمة من سمات التقدم ، فالتحضر ايجابيات مختلفة . فالمجتمع الحضري حرص اكثر من غيره على تطبيق الاختراعات والابتكارات والوسائل التكنولوجية فالمجتمع الحضري أقدر على احتواء المؤسسات الثقافية والفكرية كالمعاهد والجامعات التي لا تنشأ الا في نويات حضرية ذات احجام معينة . فالمجتمع الحضري أكثر قدرة من غيره على التقدم ، وبالتالي كانوا في الدول المتقدمة يميزوا ويقيسوا التأخر والتقدم على أساس درجة التحضر . فالدول المتقدمة هي تلك التي ترتفع فيها نسبة السكان الحضر كبريطانيا والولايات المتحدة ، حيث نسبة التحضر فيها ٨٠٪ بينما الدول المتخلفة كالعهد تنخفض فيها درجة التحضر اذ لا تزيد نسبة السكان الحضر عن ٢٥٪ .

د. سليمان : لقد اوضح د. الفراء نقطة هامة حيث اشار الى أن تطوير مرافق وامكانيات المركز الحضري ، عن طريق اقامة ناطحات سحاب وشقق اتفاق مرور وغيرها ، يمكن أن تقلل من سلبيات التحضر . فالمشكلات عادة تظهر لان الخدمات غير متوفرة والحاجيات غير مقيسة ، فهذا يؤدي الى مضاعفات خطيرة في حياة المدينة .

د. قطب : لقد اصبح واضحا من خلال النقاط التي اثيرت من قبل الزملاء أن الهجرة والحركة السكانية الى المدن ساعدت بدرجة كبيرة على النمو الحضري واتساع احجام المدن . ان هذه الحركات السكانية تعزى في العادة الى مجموعتين من العوامل : عوامل الدفع أو الطرد من الريف حيث الظروف الاقتصادية والاجتماعية والنفسية الصعبة التي تعمل على دفع اهل الريف الى المدن . كذلك لعب نظام الملكية الزراعية والتأخر التكنولوجي وتدني الانتاج دورا مهما في حركة النزوح من الريف نحو

المراكز الحضرية . وفي المقابل ، هناك عوامل الجذب التي توفرها المدن وتغري السكان بالقدوم إليها وخاصة فرص العمل والخدمات المختلفة كالطعيم والرعاية الصحية ممثلة بتوفر الأطباء والمستشفيات والعيادات الحديثة والمراكز الصحية المتخصصة ، كذلك ، هناك النواحي الثقافية كالمرح والفن والادب ودور العرض والعلم والموسيقى .

د. الفسرا : استطيع القول ان العوامل التي اشار اليها الدكتور القطب هي عوامل تقليدية يمكن ان تطبق على كل دول العالم . ان هذه العوامل كانت قائمة لفترة طويلة نسبيا . لكن السؤال هو لماذا لم تتحرك هذه العوامل الا مع مطلع الخمسينات ؟ . في رأيي هناك امور معينة هي التي ادت الى تسارع عملية الدفع من القرية الى المدينة في الوطن العربي . خذ مثلا فرص التعليم الواسعة التي اخذت تتوفر في المدن الكبرى في العالم العربي حيث تتركز الجامعات والمعاهد العلمية . هناك ايضا العوامل السياسية ، فمدينة عمان بالاردن نمت وتوسعت بشكل رئيسي نتيجة هجرة الفلسطينيين اليها في أعقاب الاحتلال الصهيوني ، وكذلك اسهمت القوى الاقتصادية في سرعة نمو المدن ، فبعد الاستقلال والتحرر وجهت المشاريع الاقتصادية نحو تطوير الصناعات وتوسيع المرافق المهمة في عملية التنمية الاقتصادية . وقد تركزت هذه المشاريع بشكل اساسي في المدن وخاصة العواصم التي استقطبت معظم استثمارات الدولة .

د. ابو عياشي : احب ان اضيف الى هذه العوامل النواحي الاجتماعية التي لعبت دورا مهما ايضا في عملية التحضر . فتبدل القيم والمعادن والتقاليد والافتتاح الاجتماعي في دول الوطن العربي افسح المجال لهجرة المرأة الى المدن بعد ان كان ذلك مقتصرا على الرجل . فتوسع الفرص الاقتصادية وانفتح مجالات العمل أمام المرأة في المدن ادى الى تزايد الهجرة . خذ مثلا لآنك الكويت . في بداية الخمسينات ، كانت نسبة المهاجرين من الاناث للذكور تقدر بحوالي ٢٧ اثنى لكل ١٠٠ ذكر . وارتفعت النسبة في الوقت الحاضر الى ٧٥ اثنى لكل ١٠٠ ذكر . والحقيقة ان الظاهرة نفسها برزت في مصر . ففي حركة السكان من الدلتا والصعيد الى المدن كانت الهجرة مقتصرة تقريبا على الرجل ، لكن هذه الظاهرة تبدلت فيما بعد حيث اخذت المرأة بالهجرة الى المدن . فالذي اريد التركيز عليه هو ان العامل الاجتماعي كان له اثر كبير على عملية التحضر ونمو المدن في الوطن العربي .

د. سفيان : ان العامل الاجتماعي مهم بلا شك حيث ان هناك بعض الدول

العربية ما تزال في بداية تحولها الاجتماعي . اما في مصر فيمكن القول ان حركة هجرة المرأة بدأت منذ فترة طويلة نسبيا ، ويمكن ان تكون قد بدأت منذ مطلع العشرينات .

د. أبو عياش : لقد اعطينا العوامل المرتبطة بحركة التحضر ما فيه الكفاية من الوقت ، وعلينا أن نحاول التركيز الآن على المشكلات التي نجمت عن هذه الظاهرة ، وبما أننا ركزنا على حركة السكان والهجرة فالأفضل أن نناقش مشكلات التكيف التي يواجهها المهاجرون في المجتمعات الحضرية التي يستقرون فيها . كذلك نود معالجة المشاكل النفسية الخطيرة التي يعاني منها سكان المدن كالاغتراب والفردية ومقدان الانتماء وغيرها .

د. سليمان : الذي لا شك فيه أن الانتقال من الريف الى المدينة هو تغير صعب من نمط حياة ريفية الى نمط حياة حضرية . ففي الريف ، يتمتع الأفراد بعلاقات دافئة وطيدة قائمة على أساس المشاركة ، وهذا نخلق شعورا واحساسا بالطمأنينة والانتفاء . فإذا انتقلت اسرة من الريف الى المدينة فإنها تأتي الى بيئة غريبة عليها مكائيا واجتماعيا . ويؤدي هذا الى نتائج هامة ، فيتولد الشعور بالغربة والوحدة ، وإذا لم تستطع الاسرة تكوين علاقات جديدة تعوض عن علاقاتها في الريف ، فإن ذلك سيقترق فراغا نفسيا بين أعضائها . فتواجه الاسرة صراعا في القيم والعادات والتقاليد التي اعتادت عليها في الريف وما عليها أن تتعامل معه في المدينة والذي يحدث على الاغلب أن أعضاء الاسرة المتقدمين بالعمر وخاصة الوالدين يتوقعون ويتمسكون بنمط حياتهم القديمة . لكن المشكلة التي تواجه أبناءهم أعمق وأبعد أثرا إذ أن عليهم أن يواجهوا صراعا يوميا بين قيمهم وعاداتهم وتقاليدهم وقيم وتقاليد أبناء المدينة ، فما هو مقبول لابن المدينة يمكن أن يكون مستهجنا وغير مقبول لابن الريف .

د. سفيان : أود الإشارة هنا الى أن دور السلطة الأبوية اخذ يتغير ويتبدل هو الآخر ، ففي السابق ، كان دور الأب كبيرا وسلطته هي المؤثر الوحيد تقريبا في حياة الاسرة . لكن الأبناء في الوقت الحاضر يتمتعون بحرية لم يعهدها من قبل وخاصة بالنسبة لأبناء الأرياف ، فقد حدث تبرد على القيم والتقاليد التي كان متعارفا عليها . فلنأخذ مثلا مسألة الزواج حيث كان للاب فيها الدور الرئيسي ، فهو الذي يقرر كل شيء سواء بالنسبة لابنه أو ابنته . أما في الوقت الحاضر فلم يعد للأباء سوى سلطة التوجيه ولم يعد بمقدورهم فرض ما يريدون على أبنائهم .

د. سليمان : نلاحظ ان الاسرة المهاجرة الى المدينة تحاول المحافظة على توازنها بالسكن والتجمع في مناطق خاصة بها في المدينة حتى تستطيع الإبقاء على عاداتها وتقاليدها . وهذه الظاهرة نلاحظها بشكل واضح في مدينة القاهرة ، والهدف من هذا النوع من التجمع هو محاولة خلق بيئة جديدة في المدينة مشابهة لبيئته السابقة .

د. أبو عياش : عنوا لمقاطعة حديثك د. سليمان ، لكن الذي نريده هو تحديد أهم المشاكل النفسية التي تواجه سكان المدن والمجتمعات الحضرية سواء كانوا من السكان الاصليين او من المهاجرين اليها .

د. سليمان : دعني أحدد أولا المقصود بالمشاكل النفسية فالمقصود بالمشاكل النفسية هي الامراض النفسية وخاصة الامراض العصبية كالقلق والشعور بالوحدة والانهيار العصبي وما نجم عنها من تزايد حالات الانتحار والجريمة . فالثابت احصائيا ان نسبة الامراض النفسية تزيد في المدن عنها في المناطق الريفية .

د. سغفان : ان معظم المشكلات النفسية تنجم عن فشل الشخص المهاجر في التكيف لظروف المدينة بشكل معقول ، وفشله أيضا في إيجاد عمل مناسب ومسكن مناسب . ان هذه المشكلات هي التي تزيد من قلق الشخص وتؤدي الى العصايبه والانهيارات العصبية والهامشية الاجتماعية .

د. قطب : نحن نشير الى المشكلة عندما يظهر وضع غير طبيعي في المجتمع الحضري . ان أحد الاسباب الرئيسية للمشاكل الاجتماعية والنفسية هو الضغط السكاني الشديد على رقعة ارض المدينة وخدماتها . فالمدينة العربية تعاني مما يمكن أن نسميه بالتحضر الباثولوجي أي التحضر المرضي . فالتحضر في الدول العربية ليس تدرجيا بحيث تصبح عملية التكيف موازية لعملية النمو الحضري . فالتنمو الحضري يسير بسرعة أكثر من مقدرة الإنسان العادي على التكيف لهذا النمو .

ثم هناك المناطق الطفيلية وخاصة مناطق العشيش (Slum Areas) التي تعاني منها المدن العربية . أعتقد أن معظم المشكلات الاجتماعية موجودة في هذه المناطق ، فهي مراكز تفريخ للجريمة والبطالة والعادات السيئة التي تسمم المجتمع نفسه .

د. أبو عياش : لا نستطيع أن نعزل المشكلات الاجتماعية والنفسية لسكان المدينة ، وخاصة المهاجرين منهم ، عن الاوضاع الاقتصادية ، فالظروف الاقتصادية الصعبة تترك اثارا خطيرة على السلوك الاجتماعي للفرد

وعلى توازنه النفسي . فالوضع الاقتصادي السيء يؤدي الى اوضاع اجتماعية سيئة وبالتالي تتكاثر المشكلات النفسية .

د. الفراء : ان عملية التحضر يمكن ان تكون نتيجة او تكون سببا . فربما كانت نتيجة لاضاع اقتصادية معينة ، وقد ينجم عن التحضر ايضا مشكلات اقتصادية وهي التي نحن بصدد الحديث عنها الان . ويمكن القول بان كل مشكلة من المشكلات التي طرحت يمكن ان يكون لها وجه اجتماعي ووجه اقتصادي ووجوه أخرى . فحينما يتسع المجتمع الحضري يحدث نوع من عدم التوازن ليس في التركيبة السكانية محسوب وانما في التركيبة الاقتصادية ايضا ، فتنشأ مناطق مزدهرة ومنتعشة تستقطب الناس ومناطق كاسدة تطرد السكان . والذي يهاجر عادة هو القادر على العمل فيخسر الريف قواه المنتجة ويبقى فيه الشيوخ والاطفال فيضعف بنيانه الاقتصادي وينهار تدريجيا . بينما تكسب المدينة هذه القوى الشابة . ان هذا التخلخل في توزيع القوى العاملة يترك مشكلات في الارياف واخرى في المدن ضمن النواحي التي اشار اليها الزملاء . فالمدينة على الرغم من انها تكسب باستمرار الا انها تخسر ايضا . فللمدينة قدرة معينة على الاستيعاب السكاني . فعندما تصبح تكلفة الخدمات مرتفعة ، يتحمل المواطن عندها اعباء كبيرة تؤثر على حالته الاجتماعية والنفسية .

د. قطب : اود الإشارة الى ملاحظتين سريعتين . الملاحظة الاولى تتعلق بتركز المنشآت الصناعية في العواصم في الدول العربية . فمدينة بغداد تضم حوالي ٣٣٪ من المنشآت الصناعية في العراق ، كذلك بالنسبة لعمان وغيرها من المدن العربية الاخرى . فهذا التركيز له تأثيره على نوعية الذين يهاجرون الى المدن وهم الذين يوصفون بعمال الياقات الزرقاء . اما الملاحظة الثانية فتتعلق بتركز الخدمات في بعض المدن كما هو الحال في الكويت حيث ينجذب اليها العمال من ذوي الياقات البيضاء ، اي الذين يعملون في وظائف اغلبها ادارية .

د. ابو عياش : ما راىكم بتوجيه الحديث الى كيفية معالجة المشكلات التي تصاحب عملية التحضر ؟ وما هي التوصيات والاقتراحات التي يمكن ان نوجه العناية لها ؟ .

د. سليمان : اعتقد ان المشكلات التي تكلمنا عنها تنجم عن الانتقال الى التخطيط السليم . فالتخطيط يجب ان يأخذ بنظر الاعتبار القوى المرتبطة بالتحضر بحيث يكون لكل مدينة ادارة خاصة بها على معرفة تامة بهميع امكانات وقدرات المدينة وفرص العمل فيها . كما اقترح ان تتوفر لهذه

الإدارة كل المعلومات اللازمة عن القادمين إلى المدينة بهدف الاستقرار والعمل بها بحيث توجههم إلى فرص العمل المتوفرة وترشدتهم إلى الأماكن السكنية المناسبة . فإذا صادفت المهاجرين أية مشكلات من المشكلات فإنهم يستطيعون الرجوع إلى هذه الإدارة التي يمكن أن تقدم لهم المساعدة والإرشاد .

د. أبو عيائش : التخطيط الذي تشير إليه د. سليمان يجب أن يكون على مستوى الدولة وليس على مستوى المدينة . فالتخطيط للمدينة لوحدها لا يحل سوى جزء صغير من المشكلة .

د. الفراء : في نظري هناك ثلاثة مستويات من التخطيط محلي وإقليمي وقومي . فالذي نلاحظه أن هناك عدم توازن بين هذه الأنواع . فأحياناً نجد أن السائد هو التخطيط القومي وهذا خطأ لأن المصلحة القومية ربما تستدعي في بعض الأحيان التركيز على مناطق معينة . والتخطيط الإقليمي يؤدي في بعض الأحيان إلى ترك جيوب ناقصة ومختلفة . والتخطيط المحلي يركز على منطقة محدودة . فالهم في عملية التخطيط إذن هو كيفية الموازنة بين المستويات الثلاثة . ويمكن تحقيق ذلك ن طريق ربط المجالس المحلية بالاقليمية والقومية .

د. سعيان : يشترط في مراكز التخطيط أن تكون كاملة ، أي أن تتضمن الاختصاصيين من جميع المجالات العلمية ويكون فيها الإحصائيات اللازمة والإمكانات المالية الضرورية لتنفيذ بنود الخطة لأنه لا فائدة من وجود مراكز تخطيطية ناقصة .

د. أبو عيائش : كون المشكلات التي تطرقنا إليها كثيرة ومتشابهة من اقتصادية واجتماعية ونفسية وإدارية وتخطيطية فيجب أن تشتمل المراكز التخطيطية على خبراء من كل العلوم كالإقتصاد والإدارة والجغرافية والاجتماع والهندسة وتخطيط المدن وغيرها .

د. الفراء : التخطيط في الوقت الحاضر يقوم على كاهل فريق تجد فيه الاقتصادي والمهندس والاجتماعي والجغرافي وغيرهم . فهذا الفريق يعمل كوحدة واحدة متكاملة في عناصرها وروابطها . وهذا بدون شك يختلف عن التخطيط القديم الذي كان يقوم به المهندسون بشكل رئيسي .

د. قطب : أريد أن أضيف إلى النقطة المتعلقة بالكفاءات المتواجدة في مجالس بلديات المدن العربية المعاصرة . علمت أن العديد من بلديات مدن العالم العربي لا يوجد فيها مهندسون لتخطيط المدن . فالشرفون على التخطيط في الغالب هم حفنة من المهندسين المعماريين والمدنيين ، دون أن يكون

هناك متخصصون في تخطيط المدن . كذلك ، نلاحظ افتقار بلديات بعض المدن الى الخطة الشاملة .

واخيرا لا بد ان يكون هناك نوعان من التخطيط ، تخطيط قريب المدى وآخر بعيد المدى .

د. الفرا : اعتقد ان مشكلة التحضر واجهت العالم في جميع اجزائه . وحتى الدول المتطورة ما تزال تعاني من هذه المشكلة . فبعض هذه الدول نجح في حلها والاخر لم ينجح لان التعامل مع السلوك البشري صعب ولان برمجة مثل هذا السلوك تكاد تكون مستحيلة . فمن بعض الاقتراحات التي طرحت هي تهيئة المدينة عن طريق اقامة احزمة خضراء حولها . من بعض الحلول الاخرى التي اقترحت تلك المتعلقة بالصناعة حيث منعت بعض الدول التوسع الصناعي في المدن لكونه احد العوامل المهمة في جذب السكان اليها . وقد اتبعت بريطانيا مثل هذا الاسلوب في المدن غير المرغوب في نموها اكثر مما هي عليه . فاللامركزية في التصنيع تهدف الى نقل الصناعات من المناطق المكتظة بالسكان الى المناطق القليلة السكان لغرض تخفيف العبء عن الاجزاء المزدحمة في الدولة او الاقليم . وقد ظهرت اقتراحات اخرى بانشاء مدن جديدة لمتنص الفائض السكاني في المدن المزدحمة . وقد سمعت من الاخبار ان مصر تعاقبت مع عدد من الشركات العالمية للتخطيط لمدن جديدة لتخفف من الضغط عن القاهرة وتمتص الفائض السكاني فيها . وبما ان الهجرة مرتبطة بالاغراءات والفرص الكثيرة الموجودة في العواصم ، فان توفير مثل هذه الاغراءات في مدن الاقاليم والمدن الصغيرة يزيد من جاذبيتها وبالتالي تستطيع امتصاص جزء من الفائض السكاني في المدن الكبيرة .

د. ابو عياش : انني اتفق مع د. الفرا بان الحاجة ماسة الى ايجاد خطة شاملة تأخذ في الاعتبار جميع المشكلات سواء كانت اقتصادية ام اجتماعية ، ادارية او خدمات ، سكانية او مرورية ، فكل هذه الجوانب لا بد ان تؤخذ بعين الاعتبار في محاولتنا لاعادة تنظيم المدينة العربية سواء بتحسين اوضاع السكان داخل المدينة او اغراء جزء منهم بترك المدينة الى مدن اخرى .

د. سفيان : ليس من شك في ان ما اشار اليه د. الفرا و د. ابو عياش صحيح خاصة وان لدى الدول العربية مناطق واسعة مهلهلة يمكن ان تنشأ فيها مدن لتطويعها والنهضة بها . وقد اشارت الدراسات الى ان تكاليف انشاء مدن جديدة ارخص من اعادة تنظيم المدن القائمة حاليا ، فمثلا ، ان انشاء انفاق مرورية في القاهرة لن يخفف من الازدحام بينما ستكون

تكاليفها باعظة . وعلى العكس من ذلك فإن انشاء مدينة مثلا بين القاهرة والاسكندرية سيكون قادرا على امتصاص جزء من الضغط والفائض السكاني في هاتين المدينتين .

د. قطب : ظهر واضحا من خلال مناقشاتنا أن معظم مشكلات التحضر مرتبطة بما اطلقنا عليه بالمركزية ، اي مركزية الخدمات والادارات والصناعة والنشاط الاقتصادي وغيرها ، لكنني أود أن اضيف نقطة في غاية الاهمية وهي المتعلقة بطبيعة استخدامات الارض في المدينة العربية ، فمعظم التوسع الحضري يكون عبارة عن امتداد أفقي . ولهذا نجد أن مساحة المدينة تتضاعف خلال فترة قصيرة فتصل الى عشرات الكيلو مترات المربعة والتي غالبا ما تكون اراضي زراعية . لذلك يجب أن توجه العناية الى التوسع الراسي ايضا في عملية التخطيط .

د. أبو عيَّاش : اعتقد أننا اغفلنا نقطة مهمة وهي غياب البرمجة السكانية . فعدم نجاح برامج تنظيم النسل يؤدي الى تزايد سكاني كبير . فمعظم مشكلات المدن في العالم العربي ناتجة عن النمو السكاني السريع بحيث تعجز ادارات هذه المدن عن توفير الخدمات لهذه الاعداد الضخمة فهذا هو لب المشكلة .

د. مسعفلان : ان مشكلة تحديد النسل معتدة لانها مرتبطة بقضايا اجتماعية وثقافية وحتى دينية . فهناك سوء فهم من قبل نسبة كبيرة من السكان ومن قبل بعض رجال الدين الذين وقفوا ضد مثل هذه البرامج . لذلك لا بد أن تتعاون الدول العربية كلها مجتمعة للمساهمة في حل هذا الاشكال فالتخطيط للمدينة العربية يجب أن يكون في بعض جوانبه توميا تساهم به كل الدول العربية .

د. أبو عيَّاش : اعتقد أننا عالجتا جوانب كثيرة في هذا الموضوع . وهو بدون شك موضوع مهم وخطير اذ ليس هناك من دولة عربية لا تعاني من مشكلات التحضر . وانني أأمل أن نكون قد استطعنا لقاء الضوء على مفاهيم التحضر وخصائصه واتجاهاته ، ووفقتنا في معالجة بعض ملامح النمو الحضري في العالم العربي وما يتركه من اثار سلبية واجابية على حياة المدينة العربية وسكانها . كما وجهنا عناية خاصة الى مشكلات التخطيط واشيرنا الى الاقتراحات التي يمكن أن تساعد في حل مثل هذه المشكلات . انني اشكركم جميعاً واشكر « مجلة العلوم الاجتماعية » التي اتاحت لنا الفرصة لمعد هذه الندوة المهمة ، وأرجو أن يكون لنا لقاءات اكااديمية دائمة ومكررة .

مراجعات بالعبرية

اقتصاديات المدن

Robert Bish and Hugh Nourse, Urban Economics and Policy Analysis,
McGraw Hill Book Company, 1975, 435 pages.

مراجعة : سليمان القيسي *

لئن كانت « التنمية الاقتصادية » تهدف فيما تهدف اليه ، الى وضوح
اطر وضعية لهيكل العلاقات الاقتصادية القائمة في مجتمع ما ، وطرح الحلول
الهادفة الى تخليص كثره من بلدان الارض من مرض التخلف ، فان « اقتصادا-
التمدن » تضع امام البلدان المتخلفة صورة للمجتمع المتقدم ، وهو المجتمع
الذي اليه قصد جهود الانماء في مختلف البلدان . ومن هنا فان « اقتصاديات
التمدن هي المستقبل للحاضر المتخلف ، وهي تضع امام ناظري المتخلف من
البلدان تحليلات للمشاكل التي يعاني منها مجتمع التمدن والحلول المطروحة
لها ، وبالتالي فان « اقتصاديات التمدن » هي الامتداد المنطقي لدراسات
التنمية الاقتصادية اذا ما كان التقدم — بخصيصة تمدن — التخلف —
بخصيصة ريفيته — مطالب .

وواضعا المؤلف الحاضر في « اقتصاديات التمدن وتحليل السياسة »
لها في المجال الطروق باع طويل ، فروبرت بش يعمل في جامعة كاليفورنيا
وله مؤلف بعنوان :

The Public Economy of Metro Political Areas. صدر عام ١٩٧١ . واما
هيوپورس فعضو هيئة التدريس بجامعة ميزوري ومن نتاجه كتاب اقتصاديات
الاقليم Regional Economics ، وعلى بعض فصوله يستند المؤلف الحالي .

ويشتمل هذا الكتاب على ثلاثة عشر فصلا ، في الفصل الاول والثاني
تقديم لمشكلة التمدن ، وتعريف ببعض المصطلحات كاصطلاح المدنية واينما
اجيز استخدامه، وانماط التطور المدني مع اشارة الى الولايات المتحدة بالاضافة
الى وضع خطط للكتاب عادة .

فالتمدن ، وبعض خصائصه تركز السكان ، وتكتل انماط ارزاقهم في
المدن ، ظاهرة عهد الانسانية بها قريب ، فحتى اواخر القرن الثامن عشر ما
جاوزت نسبة المدن التي زاد عدد سكانها الالف خمسة الواحد او الاثنى بالمئة
من مدن العالم بأسره . فجمهرة السكان في عالمهم كانت تسكن الارياف فيه

* طالب بالدراسات العليا في الاقتصاد بجامعة كاليفورنيا — ديليز .

لها ولغيرها ، والغير ممن استقروا في المدن قلة ، القوت والمعاش ، تلك كانت مجتمعات بدائية ، حال بينها وبين التمدن غياب مطالبه كارتفاع انتاجية الزراعة على نحو يحرر — نسبة من العمال الريفيين ينطلق الى المدن ، قاصدا سبلا للرزق أخرى ، وبطء وسائل النقل المعروفة اذ ذلك وتعرش حالها ، ناهيك عن غياب نظام سوقي ناضج بمؤسساته وموجبات كفاءة انتاجه .

وفي الفصل الثالث تحليل لبعض العوامل المحددة للتوطن الصناعي كحجم السوق وكلفة الانتاج . ففي عالم ما يتكتل قطانه في اجزاء دون أخرى ، تميل الصناعة الى التوطن اينما آلت كلفة الانتاج الى الانخفاض بفعل قرب من المواد اولية او معسكر للأيدي العاملة ذات مهارة ورخص . وما يخفى أنه في الواقع يتركز السكان في مناطق المدن او الاقاليم ، ومن ثم فدالة الطلب على المنتجات الصناعية اكبر كثافة هنا منها في جهات من الاقاليم أخرى قلت تجمعات اسكانها ، وعلى ذلك يتحدد التوطن الصناعي بمقارنة دالة الربح Profit Function في موقعه احدهما قريب من السكان ، بعيد عن مصدر المواد الأولية وعليه تميل كلفة شحن المواد الأولية الى الارتفاع ، والاخر يكون عند مصدر المواد الخام فتتعدى كلفة نقلها ، يقابله ارتفاع كلفة شحن المنتج الثاني الى مستهلكه . وبعبارة أخرى تكون المقارنة بين كلفة شحن المواد الأولية من مصدرها الى المصنع في المدن اذا ما كان التوطن فيها وبين كلفة شحن الناتج النهائي من موقعه عند مصدر المواد الخام الى المدن حيث الطلب عليها . وغنى عن البيان تعقيدات اكثر يمكن أن تدخل على التحليل السابق مثل تعدد وسائل النقل والخيار بينها ، كما ينبغي أن يدخل في الاعتبار اذا ما كان المنتج للمادة محل الدراسة وحيدا — محتكرا — او واحدا من منتجي قلة ، او عدة كثر ، ناهيك عن خصائص المنتج محل الدراسة وما اذا كان كاسبا للوزن Weigh-Gaining في العملية الانتاجية أم فاقدة . يزيد في تعقيد التحليل ادخال عوامل في الانتاج عدة أخرى كل منها مصدرة على درجات متفاوتة من التباعد عن مركز المسطح الصناعي (المستوى — المثلث — السداسي — الدائري) موضع الدراسة . وكل هذا يفترض عالما يخلو من اللامعروف Unknown تغيب فيه كل احتمالات عدم التأكد ، وادخال العامل الاخير في التحليل يوجب استخدام ادوات احصائية كالاختبارات . وبديهي أن عدم التأكد يصعب ايكاتية عوامل أخرى غير اقتصادية قد تدخل في تحديد الموقع الصناعي للمنشأة . سيما اذا كانت صغيرة الحجم مملوكة من قبل رجل اعمال مساعد ، قبالة التوطن بالقرب من اهل او حي منه كان التزعرع والنشوء ، وخلافه من العوامل التي قد تدخل في دالة منفعة — لا دالة ربح — رجل الاعمال هذا .

ويتناول الكاتبان في الفصل الرابع تحليل الاستخدامات المدنية للأرض ، مستنديين الى نظرية « ريتشارد ميوث » و « وليم الزو » التي باتت البناء الاساسي في الموضوع . وموجز النظرية أن الطلب السكني على الأرض كسلعة يقوم على علاقة المبادلة Trade-off وبين كلفة التنقل الى مكان العمل — سعر المتر المربع من الأرض ، واسعار السلع الأخرى . ومن ثم فالاقتراب من سوق المدينة المركزي Central Business Districts يزيد احتمال ارتفاع سعر المتر المربع من الأرض في مقابل انخفاض تكلفة الانتقال الى مكان العمل — بفرض أن مكان العمل يقع في سوق المدينة المركزي — وغني عن الإيضاح أن ذلك يفترض أن أسعار السلع الأخرى تأتيه من موقع آخر ، وذلك بحكم التعريف تقريبا لان النظرية تستند على افتراضات المنافسة الكاملة . نظرية ميوث . . ويكون التوازن مستقرا ومتحصلا باختيار ذلك الموقع السكني الذي ما تتأني بتغييره زيادة الاشباع الشخصي — مقدرا الوجدان من النقود — مرد ذلك الى أن الابتعاد عن التوازن ، اقترابا من سوق المدينة المركزي يرفع سعر الوحدة السكنية بمعدل يفوق معدل الوفرة (الادخار) المتحقق من انخفاض تكلفة النقل ، وبالعكس فالابتعاد عن التوازن ليا عن سوق المدينة المركزي يخفض سعر الوحدة السكنية ذات تناقص جدي الزيادة الحادثة في تكلفة النقل ، فالأخيرة — هندسيا . اقل انحدارا (ميلا) من الاولى . وتنهض على ما سبق خلاصه أن الأرض تتدحرج انخفاضاً في قيمتها — اسعارها — بالابتعاد عن سوق المدينة المركزي .

ويعرض الكاتبان في الفصل الخامس لموضوع السلع الجماعية والتنظيم السياسي من الوجهة الاقتصادية متطرقين الى الدعائم الاقتصادية التي عليها ينهض السلوك الجماعي أو الحكومي مثل الوفورات الخارجية سلباً أم ايجاباً والسلع العامة بما يختص من استحالة الاستبعاد Non-Excludability واستحالة تناقص الاشباع بزيادة عدد المستهلكين في حالة السلع العامة تامة النقاء Pure Public Goods ويناقشا ذلك الموضوع من جانبي الطلب والعرض . ففي جانب الطلب-يميزان بين طلب جماعي متجانس ، وآخر بين التجانس Hetrogenous وعلى حين أن انعدام تجانس الطلب الجماعي يفقد المجتمع بعضاً من جماع فائض مستهلكة ، فإن توافر التجانس يعظم جماع فائض المستهلكين ، وهو ما يجعل الكاتبين يتطرقا الى « فرضية تيبو Tiebout Hypothesis »

والعائلة ببدا التصويت بالاقدام Vote by your feet في بلد كالولايات المتحدة تتعدد فيه الحكومات المحلية لتبلغ ثمانين ألف حكومة مختلفة . وفي جانب العرض يشير الكاتبان الى أن دراسات ميدانية قدمت بحثاً عما إذا كان الانتاج

الحكومي يخضع لما تخضع له بعض منتجات القطاع الخاص من خاصة زيادة عوائد النطاق Economic of Sale ، أم لا ، وما وصل الاقتصاديون الى اجماع ايجابيا او نفيًا حول هذا التساؤل بعد .

وفي الفصلين السادس والسابع يمر الكاتبان على مصادر الإيرادات الحكومية . . فدرالية كانت أم محلية ، ذاكرين أن الحكومات المحلية في مقابلة زيادة المسؤوليات المسندة اليها بفعل زيادة السكان ، المتبدن وارتفاع الدخل الفردي ما تأتي لها زيادة متحصلاتها بنفس النسبة ، يعزى ذلك الى حقيقة أن المصدر الرئيسي لإيرادات الحكومة المحلية يتمثل في ضرائب العقارات وهي ذات مرونة دخلية منخفضة (المرونة الضريبية هي نسبة التغير المئوي في الإيراد الحكومي مقاسة بنسبة التغير المئوي في الدخل) في حين أن المصدر الرئيسي لإيرادات الحكومة الفيدرالية والولائية States يتمثل في ضرائب الدخل وهي ذات مرونة — معرفة على النحو الفائق — مرتفعة . ويستتبع ذلك أن الحكومة الفيدرالية والحكومات الولائية يمكن أن تتحصل معدلات نمو في مدخراتها تقل عن معدلات نمو الدخل . هذه الحقيقة دفعت بعضا من الاقتصاديين المبرزين في الستينات الى حث الحكومة الفيدرالية على اشراك الحكومات المحلية في بعض مدخولات الحكومة الفيدرالية تمكينا للمحلي من الحكومات من القيام بواجبات آخذة التكاثر آن اثر آن .

وفي الفصل الثامن ضرب الكاتبان موضوعا تقليديا في اقتصاديات المدن في امريكا وهو موضوع التمييز السكاني القائم على اساس العرق والحالة الاقتصادية . عرض الكاتبان لنماذج استاتيكية في تفسير التمييز ، ووفقا في ذلك العرض وان غفلا عن وضع مقياس عملي محدد للتمييز السكاني ومتى يجوز اطلاق لفظ التمييز السكاني وصفا لوضع ما عليه ينطبق ، على الرغم من أن الادب الاقتصادي حافل بمثل هذه المقاييس .

وتناول الكاتبان في الفصل التاسع والعاشر بالبحث مشكلة التخصيم Zoning

وانتاج الخدمات التعليمية على التوالي . ويراد بالتخصيم عزل بعض الاحياء السكنية عن استخدامات معينة . ثم تطرق الكاتبان الى الحديث عن مبررات الاخذ عن مبررات الاخذ ببدا التخصيم ، وبدائل عنه ، والمشاكل التي تثيرها ، وفي خضم هذا الحديث تطرقا الى الوفورات المتحققة من وراء التوسع في انتاجه وتكاليفه على مستوى الحكومات المحلية ومصادر الإيرادات الكافية لهذا الضرب من ضروب الانتاج الجماعي .

و في الفصل الحادي عشر تحدثنا عن مشكلة التلوث في المجتمع المدني

سواء تلوث الماء أو الهواء ، متخذين من قيمة العتار مقياسا للخسارة يلحقها التلوث بمنطقة ما ، وللحديث عن تلوث المحيط السكني النقاش الدائر حول تبين التكلفة الجماعية علاقة مشنجرة عكفت كثرة من الكتابات الانتقادية في السنوات الأخيرة على تحميمها . فما تكثرث المنشأة الفردية لاي تكلفة على اكتاف المجتمع توقعها كتلوث مياهه ، فقتل الحي من كائناتها ، أو تلويث أهوائه فتعرض نشاته لآنواع من الإصابات عدة ، ومن ثم فلا غرابة أن بها كشفت عنه بعض الدراسات من وجود علاقة عكسية بين درجة التلوث في منطقة ما وقيمة عقاراتها ، وبالتمثيل فإن خفض مقدار التلوث الهوائي في منطقة سانت لويس مثلا بمقدار ٢٥ مللغراما لكل مئة سنتيمتر مربعا من الهواء في اليوم يعود على المنطقة بنفع متمثل في ارتفاع قيمة عقاراتها بمقدار يزيد ثمانية مليوناً من الدولارات .

وقبل الانتهاء ، تصدى الكاتبان في الفصل الثاني عشر لمشكلة المواصلات في المدن ، وهي واحدة من أعتى المشاكل التي تواجه المخططين في الحكومات المحلية . وصعوبة المشكلة ناجمة عن عاملين : أولهما أن زيادة الطلب على المواصلات بصورها المختلفة (الحديدية — الطرق — العمومية — الطرق الحرة ..) يعني زيادة الطلب على انصبه متزايدة من الأرض تخصص للنقل غرضاً . ومن ثم فالمواصلات تتنافس مع الإنسان على الحصول على سلعة مرجوة وهي الأرض ؟ المواصلات لتمشي عليها ، والإنسان عليها سكن ومصانع فيها رزق . يزيد من حدة هذا التنافس حقيقة أن تكاثر الإنسان ما يعني زيادة طلبه على الأرض لآجل السكن والعمل فحسب ، بل يعني زيادة طلبه على وسائل النقل تأخذه من رقعة الى رقعة سائحا أو ساعيا وراء رزق ، وزيادة الطلب على الاتصال هذا تترجم في زيادة الطلب على أهم مخلاته وهي الأرض .

وثانيهما : أن هذه العلاقة المشنجرة كثيرا ما تولد ظاهرة الازدحام ، وإنما وقع هذا وقع التباعد بين كلفة فردية خاصة وكلفة جمعية أكثر منها . ولما كانت صناعة المواصلات ذات دوال انتاجية تمكس خصيصه زيادة عوائد النطاق في الغالب ، وفي ضوء وجود بون بين الكلفة الاجتماعية والفردية ، فإن العمل ببدا التسعير الحدي *Marginal-Cost Pricing* في تلك الصناعة يعرضها لخسارة عنها لا بد أن تعوض في شكل عون حكومي مقدم . ونسي ضوء ذلك سعى المخططون الى حيث جمهوره الناس الى التخلي عن النقل بسياراتهم الخاصة واستبدالها بالحاملات الجماعية ، تجنباً لمشكلة الازدحام : في وجه هذا حلا للمشكلة كينونة المرونة المتبادلة بين وسائل النقل الخاصة والجماعية غاية في الانخفاض . ومرد هذا الآخر الى عنصر الوقت فالحاملات

الجمعية أكثر استهلاكاً له ، وأقل اقتصاداً منه . كما توسل المخططون بوسائل أخرى بغية حل هذه المشكلة كتشق الانفاق . واقتضاء رسم عبور في حالة الجسور وتشجيع لاستخدام الاقتصادي للسيارات الخاصة بحيث تنقل كلا منها أربعة أو خمسة أشخاص بدلاً من أن يقود كل شخص سيارته وينقل منفرداً ، والتشجيع يكون بمنح إعفاء عن دفع رسوم عبور الجسور في حالة السيارات المقطونة . Car-Pools

وفي الفصل الثالث عشر يقوم المؤلفان بإعطاء موجز سريع للمشاكل القائمة في المدن والحلول المطروحة لها على نحو سبق أن مرا عليه تفصيلاً في سوابق الفصول .

وكل بكل جاء الكتاب موافقاً في عرض مشاكل المدن في البلدان المتقدمة والعلاجات التي رأى الاقتصاديون أنها لها ناجعة ، وإن كنا نود أن نرى مناقشة توزيع الدخل القومي الولائي بين قرى ومدن ، وبين سكان المدن تبعاً لمرتهم وحالاتهم الديمغرافية ، والتركيز الجنسي في المدن قدر من التفصيل أكثر . غير أن تنويع المواضيع التي تطرق إليها الكتاب ، جودة التحليل ، سلاسة اللغة ، وتناسق الأفكار — كلها صفات تجلب القارئ فيما كتابه ، تشوقه إليه ، وتقحمه ذهنياً فيه .

جان تينبرجن ، منسق إعادة تشكيل النظام الدولي

(نيويورك : أ.ب. داتون ، تقرير مرفوع الى نادي روما ، ١٩٧٦) ، ٣٢٥ صفحة .
Jan Tinbergen, Coordinator, RIO : Reshaping The International
Economic Order (New York : E. P. Dutton & C. Inc., 1976), 325 pages.

د. محمد سلطان أبو علي ★

يحتوي هذا الكتاب على تقرير مقدم الى نادي روما . وقد يكون من المفيد قبل عرض محتويات الكتاب ذكر كلمة موجزة عن هذا النادي . وليس النادي مؤسسة بالمعنى المعتاد لهذه التسمية . ولكنه عبارة عن ملتقى لعدد من المفكرين حول العالم يجتمعون بصورة دورية في أماكن مختلفة . ورئيس النادي هو الدكتور أوريليو بيتشي الإيطالي الجنسية من أسرة هونغارية الاصل (١) . ويرجع تاريخ تكوين هذا النادي الى العام ١٩٦٧ عندما التقى بيتشي بالمدير العام للشؤون العلمية بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الكسندر كينج . ويهدف النادي الى تحقيق شيئين هما : نشر فهم أوسع وأعمق لظروف الانسانية وحث تبني اتجاهات سياسية ومؤسسة جديدة قادرة على مواجهة الظروف العالمية الحالية (٢) . ولا يقوم النادي بأداء ذلك بنفسه ولكن يعمل كعامل مساعد على تعميق هذه الاتجاهات في أرجاء العالم . وكان اول كتاب صدر عن النادي هو كتاب **حدود النمو** (٣) الذي اثار العديد من وجهات النظر المؤيدة والمعارضة لما ورد به من أفكار وآراء (٤) .

ينقسم الكتاب بعد الفصل الاول الذي يحتوي على مقدمة التقرير الى أربعة أجزاء . وعنوان الجزء الاول : الحاجة الى نظام دولي جديد ومناطق المشاكل الرئيسية . ويشتمل هذا الجزء على ثلاثة فصول . أما الجزء الثاني فيحمل عنوان : هيكل النظام الدولي الجديد ، وبدء وتحريك عملية التغيير المخطط . ويتكون من الفصول الخامس الى السابع . ويظهر الجزء الثالث تحت عنوان : اقتراحات العمل ، ويشتمل على المقترحات الاساسية التي انتهى اليها التقرير والتي يمكن أن تكون موضع التفاوض من أجل التوصل الى النظام الجديد . ويأتي التقرير الفني في الجزء الرابع وهو عبارة عن عشر

✻ استاذ الاقتصاد بكلية التجارة في جامعة الزاويق ، ومستشار اقتصادي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية .

اوراق بحسب المجالات المختلفة اعدتها تسعة عشر باحثا . ويختتم التقرير محتوياته ببيان موقف الكتاب من الاراء الواردة به .

اولا : الحاجة الى نظام دولي جديد

يبين الفصل الثاني الجوانب الاقتصادية وتطوراتها لكل من الدول الصناعية والنامية والمخططة مركزيا (او المصطلح على تسميتها بالدول الاشتراكية) . وبالنسبة لمجموعة الدول الصناعية فيظهر الرخاء الذي تمتعت به من ١٩٥٠ الى ١٩٧٠ . وان امريكا واوروبا (باستثناء الاتحاد السوفييتي) وحدهما حصلا على حوالي ٦٢٪ من الدخل القومي للعالم في حين ان عدد سكانها لم يصل الى ١٠٪ من سكان العالم (ص ١٢) وذلك في العام ١٩٧٣ . ويظهر هذا الفصل حقيقة ان النمو السريع قد ضمن بفضل انخفاض أسعار المواد الأولية . كما صاحب ذلك الاسراف والتبديد في الموارد (ص ١١) .

اما بالنسبة لمجموعة الدول النامية، فان اهم تغيير تم بها خلال هذه الفترة فهو حصولها على الاستقلال السياسي . ولكن هذه الدول ما زالت فقيرة ، مواردها ضعيفة ، وتقنياتها بدائية ، وتحققت من ان الاستقلال السياسي لا يحقق بالضرورة استقلالها الاقتصادي . ويقرر الفصل الثاني مبداء اعتقد ان له تبولا علما وهو انه بدون الاستقلال السياسي يستحيل تحقيق الاستقلال الاقتصادي ، وبدون القوة الاقتصادية يكون الاستقلال السياسي للدولة ناقصا وغير آمن (ص ١٥) . كما يظهر الفصل ان دول العالم الثالث لا تطلب صدقة من الدول الصناعية او اعادة توزيع الدخل والثروة التي تحققت في الماضي ولكن تطلب تكافؤ الفرص والحصول على نصيبها العادل في النمو الذي سيتحقق مستقبلا .

وفيما يتعلق بالبلدان المخططة مركزيا فيشير الى المشاكل التي يعاني منها والمتمثلة في ارتفاع أسعار البترول وعدم التوازن في تجارتها الخارجية مع العالم الغربي والناشئ، عن اتصال صناعاتها بالحدادة ، ولهذا فان هذه الدول ايضا يهملها ان يرى نظام دولي جديد النور .

وبالرغم من ان هذا الفصل يشير الى وجود مشاكل أخرى الى جانب ارتفاع أسعار البترول الا انه يجعل هذا السبب الاخير عبئا اكبر من اسباب المشاكل الاقتصادية التي يواجهها العالم . فمن المعروف انه خلال الستينات كانت أسعار البترول في انخفاض ولكن معدل التضخم كان في تزايد في الدول الغربية . وربما كان من الانسب لمحاولة خلق الظروف للائمة للنظام الدولي الجديد تأكيد عدم قبول الدول الصناعية لمستتبعات هذا النظام بسهولة .

على أية حال فإن هذه التطورات قد عمقت عدم العدالة الموجودة في العالم بحيث أصبح يوجد عالمان أحدهما مثقف وآخر ينتشر به الجهل . تصنيع وتحضير من ناحية وزراعة وريف على الناحية الأخرى . عالم يموج بالاستهلاك وآخر يكافح من أجل الكفاف . الأغنياء يهتمون بنوعية الحياة ويكافح الفقراء ضد المرض ... الخ (ص ١٩) . ولهذا فإنه يوجد حاجة للتغيير فقط ولكن مع موازنة المنافع التي يتمتع بها كل من الأغنياء والفقراء . وأن الوصول الى هذا التوازن يؤمن للجميع مستقبلا واحدا والفشل فيه يعني عدم وجود مستقبل للجميع .

ثم يعرض الفصل الثالث لقائمة طويلة من مجموعات المشاكل وهي سباق التسلح ، والسكان ، والغذاء ، والتوطن السكاني ، والبيئة الانسانية ، النظام ، النقد الدولي ، الموارد الطبيعية والطاقة ، العلم والتكنولوجيا او المشاريع متعددة الجنسية ، المحيطات ، والفضاء الخارجي ، والمنظمات الدولية والاعتماد المتبادل بين دول العالم المختلفة ، ومن الطبيعي أنه يصعب معالجة كافة هذه المشاكل في فصل واحد . الا ان هذا الفصل يعطي بعض المؤشرات المفيدة التي تظهر اتجاه الامعال المطلوبة في ظل النظام الجديد . مثال ذلك ، ان الاتفاق السنوي على التسليح يعادل ٣٠٠ بليون دولار كما أنه في تزايد مستمر . كما ان الاتجاه نحو الاسلحة النووية يهدد الحياة البشرية بالفناء ، وكذلك تحول بعض مناطق باكملها من مصدرة الغذاء الى مستوردة ومثال ذلك أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا (ص ٢٩) . ويشير التقرير الى التضخم المتزايد في سكان المدن والذي ينتج في المقام الاول من انتقال سكان الريف الى المدينة وما ينتج عن ذلك من مشاكل . كما يبين مشاكل النظام النقدي الدولي والذي يتسبب في زيادة أرصدة الدول المتقدمة نتيجة لما تحققه من فائض وربما زادت قيمة هذا الفائض اذا اخذنا في الحسبان « استنفاد العقول » من الدول النامية نتيجة لهجرتها الى الدول الصناعية (ص ٣٧) . ثم يبرز التقرير المشاكل المتعلقة بالموارد الطبيعية وخاصة الطاقة والمياه . ولهذا الغرض الاخير عقد في آذار مارس ١٩٧٧ مؤتمر الامم المتحدة تحت اسم مؤتمر المياه الدولي . ولعل من أهم الجوانب التي يمكن أن تساعد على ايجاد نظام دولي جديد بطريقة سليمة تمثيل الدول النامية في المنظمات والمؤسسات الدولية . واحدى المشاكل الرئيسية هي أن تمثيل العالم الثالث فيها حدى . وهذه المؤسسات يجب أن تتغير بحيث تظهر « ديمقراطية أكبر ، وكفاءة أكثر ، وتضامنا الصق » ص ٤٣ .

وبين الفصل الرابع درجة التقدم المحقق في عملية التفاوض على النظام الجديد بدءا بالدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة الى

المؤتمرات التي عقدت بعد ذلك في سبيل التفاوض من أجل التوصل الى النظام الجديد . ويشير الى أن مجموعة الدول الصناعية تستخدم قوتها الجماعية في سبيل التأثير على أعمال دول العالم الثالث أو اضعاف تضامنه (ص ٥٢) . ويشير الى الوضع الغريب الذي نتج عن تزايد قوة دول الاوبك والذي أدى الى تقوية الدول الصناعية بدلا من مجابهتها . وحدث ذلك عن طريق شراء تقنية الغرب واسلحته والودائع النقدية الكبيرة المودعة لديه . وهذا مجال يستحق البحث . ويشير نهاية الفصل الى أن النظام الدولي الجديد ليس ترياقا لجميع مشاكل العالم الحالية ولكنه قد يؤدي الى تقليل عدم العدالة السائدة حاليا وبتح الفرصة لاسس تعاون جديد .

ثانيا : هيكل النظام الدولي الجديد :

يبدأ الفصل الخامس بوضع الهدف الذي يجب أن يسعى العالم الى تحقيقه وهو « تحقيق حياة الكرامة والرغاهية لجميع مواطني العالم (ص ١٦) . والعناصر التي تقود الى ذلك هي : العدالة ، الحرية ، الديمقراطية والمشاركة ، التضامن ، والتنوع الحضاري ، وسلامة البيئة المحيطة . وهذه مفاهيم لا يختلف اثنان على المطالبة بها ولكن كيف السبيل الى رؤيتها في الواقع ؟ وما هي الضمانات الكفيلة باستمرارها ان وجدت ؟ . ثم يعرض بعد ذلك للمكونات الاساسية لاستراتيجيات تنمية جديدة . وهذه المكونات هي : اشباع الحاجات والتعليم ، والقضاء على الفقر ، والاعتناء على الذات ، واثابة الفرصة للجميع لتشارك في جهود التنمية ، واستخدام السلطة العامة لقدراتها في توجيه المجتمع ، والتنمية الاقتصادية المتوازنة . ولا ارى جديدا يذكر في هذه الاستراتيجيات سوى المسميات . ويختتم هذا الفصل بالفكرة التي نادى بها كثير من المفكرين وهي وحدة العالم والتي قد تقتضي اعادة تفسير مضمون السيادة الوطنية .

ثم يعرض التقرير بعد ذلك لنماذج متعددة لتطور الدخل والانتاج الزراعي ونمو السكان . وتبين كافة التنبؤات على ان العالم الصناعي سيطر مستحوذا على الجانب الاكبر من الموارد حتى العام ٢٠١٢ على الاقل .

وفي الفصل الاخير من هذا الجزء (الفصل السابع) يعرض استراتيجيات التغيير . ويشير الى ضرورة تغيير المؤسسات الدولية علما بان ذلك يتطلب توافر ثلاثة معايير في المؤسسات الجديدة هي : المساهمة اي ان تتيح للجميع المساهمة في بناء النظام الجديد ، وان تكون ممكنة سياسية ، واخرا ان تعمل بكفاءة (ص ١٠١) . ثم يبين سبيل الدول النامية للحصول على نصيب افضل ومن بينها المركز التفاوضي امام الدول الصناعية ، نظرا لاعتماد هذه الاخرة

على المواد الخام المنتجة في الدول النامية . فمثلا ، تستورد أوروبا واليابان جميع حاجاتها من الكوبالت والمطاط والفوسفات كما تستورد الولايات المتحدة ١٠٠٪ من حاجاتها من المطاط الطبيعي ٩٦٪ من الكوبالت ، ٩٨٪ من المنجنيز ، ٨٧٪ من القصدير ونسبا متفاوتة من الموارد الأخرى (ص ١٠٦) . كما يشير إلى الحاجة إلى تغيير الإطار القانوني بحيث لا يعتمد على الحضارة الغربية فقط ولكن يمتد ليشمل الحضارات الإسلامية والهندية والبوذية (ص ١١٦) .

ثالثا : اقتراحات العمل

يتكون هذا الجزء من اثني عشر فصلا (الثامن إلى التاسع عشر) . وتبني هذه الاقتراحات على الأبحاث الفنية التي يشتملها الجزء الرابع . وتنقسم هذه المقترحات من حيث الأفق الزمني إلى اقتراحات للأجل المتوسط والطويل ، وتنصب على مجالات النظام النقدي الدولي ، إعادة توزيع الدخل وتمويل التنمية ، انتاج الغذاء ، التصنيع والتجارة وتقسيم العمل الدولي ، والطاقة والمواد الخام والمعادن ، البحث العلمي والتطور التكنولوجي ، المشاريع الدولية (أو متعددة الجنسية) البيئة الإنسانية ، خفض التسليح ، وإدارة المحيطات .

ويصعب عرض وتحليل ما اشتملت عليه هذه الفصول من محتويات نظرا لانها عرضت بطريقة موجزة . وليس هنا المجال لإعادة تكرارها . ولكن هذه الفصول تحتوي على الأركان الأساسية للمجالات المتعلقة بها . إلا أنها يلزمها الكثير من التفصيل وبحث مقترحات بديلة . ومن بين المقترحات في مجال النظام النقدي ضرورة اعطاء دور متزايد لحقوق السحب الخاصة في الاحتياطات الدولية بدلا من الذهب أو العملات الوطنية (ص ١٢٨) . ولكن ما هي حقوق السحب الخاصة ؟ ليست عبارة عن سلة من عملات بعض الدول ؟ وهل ستبقى الدول في هذه العملة وتتخلى فعلا عن الذهب ؟ كما يطالب التقرير بضرورة التوصل إلى اتفاق بشأن الطرق المقبولة لتعديل أسعار صرف العملات المختلفة .

وفي مجال إعادة توزيع الدخل ، يطالب التقرير بزيادة تدفق الموارد من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة . ولكن تظهر التجربة للأسف تضالفا معونة الدول الصناعية للدول النامية بدلا من تزايدها . ويعتمد التقرير على هذه الوسيلة بصورة أساسية لانتال عدم العدالة في توزيع الدخل ، ولكن لا تعتقد بفعالية ذلك .

ومن بين المقترحات المتعلقة بالغذاء محاولة وصول كل الدول إلى

ما يرب من الاكتفاء الذاتي . ولا نعتقد انه من المفيد للتعاون الدولي ان تكون كل دولة مكتفية ذاتيا في انتاج الغذاء . هذا فضلا عن ان هذا المبدأ قد يؤدي الى عدم الكفاءة وارتفاع تكلفة انتاج الغذاء ومن ثم التبذير في موارد العالم وهو ما يسمى التقرير الى تلافيه .

ولا شك ان وسيلة حيوية في تحقيق نوع من التقارب بين الدول النامية والدول الصناعية هي التكنولوجيا . وينادي التقرير بضرورة تمكين دول العالم الثالث من الحصول على المعرفة التقنية ، وزيادة قدرتها على اجراء البحوث ، وان تخصص الدول الصناعية جانباً من ابحاثها لحل مشاكل الدول النامية (ص ١٥٢) .

كما يعرض التقرير لمقترحات طويلة ومتوسطة الاجل في ميدان الحد من التسلح والتي تهدف اساسا الى الحد من السباق نحو التسلح .

ويعرض الفصل الاخير من هذا الجزء للوسائل المقترحة للتفاوض . ونظرا لجنوح العالم نحو حل مشاكله بالطرق السلمية ، تصبح عملية التفاوض رئيسية وتحتاج الدول انامية الى اكتساب خبرات جديدة في التفاوض بنجاح للحصول على اكبر مكاسب ممكنة . ويقدم التقرير مجموعة من البدائل تستحق التدقيق .

هذا بايجاز شديد ما يحتويه هذا التقرير الذي قام بتنسيق جهود المشاركين فيه الاستاذ تينرجن الفني عن التعريف والفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد . ولعل اهم ما يميز هذا التقرير جانبان هما الاول : انه يتميز بروح التفاؤل بالنسبة لمستقبل العالم بالمقارنة للتقارير السابقة لنادي روما والتي كانت تصور العالم انه قد بلغ قرب نهايته . والجانب الثاني انه يجمع في صورة موجزة لجوانب المشكلات التي تواجه العالم الحاضر مع تقديم مقترحات ببناء لحظها . ومن هنا يصلح لكي يكون مرجعا لقراءات في مقرر اقتصاد تطبيقي ومشكلات معاصرة .

والذي نأخذه على التقرير ان النتائج التي يمكن ان تترتب على مقترحاته في حالة تبنيها انها تؤدي الى تغييرات حدية في اصلاح الاحوال الاقتصادية للدول النامية . لا شك ان التعاون بين الدول الصناعية والدول النامية مرغوب فيه ، وتتضمن مصالح الدول الصناعية ان تقدم دعما اكبر للدول النامية .

ولعل المطلوب هو تغيير الفلسفة التي يقوم عليها النظام العالمي الان . وهنا يبرز الدور الذي يمكن ان يلعبه العالم العربي الاسلامي وعلمائه .

فالفلسفة والنظام الاسلامي يهدف في المقام الاول الى خلق عالم يتميز بالنماء والعدالة الاجتماعية . وهذه هي الدعائم الاساسية الكفيلة باقامة نظام دولي جديد حقا .

حواشي

(١) انظر كتابة :

Aurelio Pecceio, *La Qualite Humaine* (Stock, 1976).

(٢) المرجع السابق ، صص ١٢٨ ، ١٢٩ .

D.H., Meadows et. al., *The Limits to Growth* (N.Y: Universe Booke, 1972).

(٤) لعرض مفصل لوجهة نظر معارضة ، انظر .

H.S.D. Cole, C. Freeman, M. Johoda, and K.L.R. Pavitt, *Thinking About the Future: A Critique of the Limits to Growth* (Sussex University Press, 1974).

من صدر المجلد السنوي الثاني عشر



كبرى المجلات
المتخصصة
في الوطن
العربي

- مرجع عامي للعاملين في الحقل السياسي والدبلوماسي والإعلامي .
تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
- المجلد مزود بفهرس تحليلي وفهرس للمعاهدات والاتفاقات الدولية .
- ١٠٠٠ صفحة ... الثمن ٢٠٠ قرش
- يطلب من قسم الاشتراكات بمؤسسة الأهرام تساع المبداء
القاهرة - جمهورية مصر العربية .
- يضم الأعداد ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦ الصادرة خلال عام ١٩٧٦

رئيس التحرير

د. بطرس بطرس غالي

تفسير

الاعلام في خدمة التنمية الوطنية

د. نبيل حجازي *

كلمتا الاعلام والتنمية اصبحتا من التعابير الشائعة والرائجة في مجتمعنا المعاصر غير ان لهما معان عديدة ومفاهيم مختلفة . وبداية ، لا بد من تعريف ما اعنيه بالتنمية وبوسائل الاعلام ومن ثم اعرض تصوري للدور الصحيح للاعلام في التنمية والمجتمع والمشاكل التي تواجه استعمال الاعلام في التنمية في العالم العربي .

التنمية هي تعبئة الموارد البشرية لاستعمال واستثمار الموارد الطبيعية في المجتمع للنهوض ودفعه في طريق النمو المتوازن او المتكامل في جميع قطاعاته . فمالم تتم الامة روح الشعب والطاقات البشرية فيها فهي غير قادرة على ان تنمي اي شيء اخر في المجتمع . والمشكلة الاساسية لمعظم الدول النامية ليست الفقر في الموارد الطبيعية بقدر ما هي الفقر في الاستعمال المنظم لموارد الانسانية . وتعبئة الموارد البشرية تتطلب ان نحل قدر الامكان سلوكا ومواقف منتجة محل السلوك والمواقف غير المنتجة . والمواقف والسلوك المنتجة هي التي تساهم في الجهود الوطنية الطويل الامد والتي تجعل التعاون والتحرك ممكنان . عملية التنمية اذن ، هي عملية تغيير عريض للمجتمع .

والمهمة الاساسية للدول النامية هي اشراك الشعب بصورة اكثر فاعلية في القضايا الاقتصادية الانمائية والوطنية عن طريق زيادة مهارتهم ، وتعزيز ارتباط بعضهم مع بعض في اطار المجتمع الواحد ، ومساعدتهم على اكتشاف هويتهم الحضارية .

وما اعنيه بوسائل الاعلام لا يقتصر على الوسائل الحديثة للاعلام بل يشمل ايضا الوسائل التقليدية . والوسائل الحديثة لا تقتصر على ما يسمى عادة « بالوسائل الجماعية كالصحف وكالات الأنباء والراديو والتلفزيون والسينما ، بل يتعدها ليشمل دور النشر والاتصالات السلكية (ومن بينها التلفزيون والتلكس) ووسائل تنسيق ونشر المعلومات بالاضافة الى اشربة التسجيل وسائر التقنيات الحديثة المشابهة .

ومهمة وسائل الاعلام في عملية التنمية هي ان تعمل وتيسر التغيير

* استاذ الاعلام بكلية الاداب والعلوم بالجامعة الاميركية في بيروت .

الاجتماعي اللازم لهذه العملية . وهذا التغيير هو عادة بطيء وطويل الامد .
ولذلك فان من وظائف وسائل الاعلام التثوية تيسير مهمة تعبئة الموارد
البشرية وراء المجهود القومي وتوسيع افق المواطنين .

ويمعزل عن وسائل الاعلام والاستعمال الكامل الجماعي الحديث لها
بالاضافة الى استعمال وتطوير الوسائل التقليدية ، ليس هنالك من امل في
الوصول بوقت قصير الى الاهداف الملحة التي تستلزم عمل الالاف معا .

ولان انتشار وسائل الاعلام واضح فان العامة تعتقد ان نجاح الاعلام
يتم بالضرورة وبشكل عفوي . غير ان عملية الاعلام الانساني في المجتمع
الحديث يمكن ان تتعطل بسهولة لانها تعتمد الان على متطلبات كثيرة منها
المتطلبات التقنية ، والتنظيمية ، والقانونية ، وتنبثق هذه المتطلبات من سياسة
عامة تستلزم اهتماما عاما . وفي ضوء ذلك ، يتوجب على المخططين والمواطنين
في الدول النامية اعطاء العناية الكافية للدور الذي تلعبه وسائل الاعلام في
مجتمعاتهم ، وعلى المخطط استكشاف احسن السبل لاستعمال وسائل الاعلام
هذه في جميع مناحي التنمية الوطنية .

ان المجتمعات الساعية نحو النمو تحتاج الى تنسيق اكبر بين السياسات
والنشاطات لوسائل الاعلام المختلفة ، وتحتاج الى سياسات وخطط اعلامية
تسمح بالتنوع الاعلامي . والسعي الصحيح يكون نحو برنامج يستطيع ان
يوفر نظاما للمشاركة العامة في وسائل الاعلام . فلا يقتصر دور وسائل
الاعلام ضمن نظام المشاركة هذا على بث المعلومات فقط ، بل يتعداه الى
امداد المواطن العادي بالمعلومات والآراء الكافية ليساهم بدوره مساهمة
ذكية في مجتمعه . والبرنامج الصحيح هو في استعمال وسائل الاعلام بشكل
اوسع في حقل التربية والتنمية مع عدم سماح تطور هذا الاستعمال الى نظام
استعمار اعلامي او ثقافي جديد بسبب انعدام مقدرة الدول النامية على
التخطيط ، خاصة في حقل استعمال التلفزيون والاقمار الاصطناعية .

وكذلك فان البرنامج الاعلامي السليم في المجتمع المتغير للدولة النامية
يحتوي على سياسات وخطط اعلامية ديناميكية تأخذ بعين الاعتبار الحاجات
الاعلامية المتغيرة للمجتمع والامكانيات الحقيقية لوسائل الاعلام فيه واثار
تمثيتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والخلقي .

واود هنا ان اشدد على ضرورة عدم الربط بين فكرتي « السياسة
الاعلامية » و « التخطيط الاعلامي » وفكرتي الرقابة والتقييد والتوجيه . ان
ما اقصده هو السياسة الاعلامية والتخطيط الاعلامي اللذين يسعيان لتأكيد
حرية التعبير عند الفرد وحرية الوصول الى وسائل الاعلام . واقصد ايضا

السياسة والتخطيط للذين يتوجهان الى سد حاجات التنمية الوطنية .

ولوضع برنامج اعلامي لا بد للمخطط أن يجمع معلومات أساسية عن وسائل الاعلام في المجتمع ، منها : من يحكم ويتحكم بوسائل الاعلام ؟ ما هي موارد هذه الوسائل وما هي مصادر هذه الموارد ؟ ما هي الحاجات التي تسدها وسائل الاعلام وما هي الحاجات التي لا تسدها ؟ الخ ...

وبصورة عامة ومبدئية يمكن تصنيف دور وسائل الاعلام في المجتمع كما يلي :

(١) الانبساط :

وهو دور ايصال المعلومات التي تمكن الفرد من اتخاذقرارات حكيمة . فعلى وسائل الاعلام ترجمة الاحداث وتمكين المواطن من الحصول على المعلومات من المصادر المختصة وتقديمها بطريقة نافعة ومفهومة للمواطن العادي . ونظرا لكثرة تدفق المعلومات في هذا العصر فان على وسائل الاعلام غريلة هذه المعلومات والتصرف بها كحراس لابواب تدفق المعلومات . ويجب ان تتم هذه الغريلة على اساس حاجات البلد والمصلحة الاجتماعية .

(٢) المشاركة الاجتماعية :

ان المساهمة في التكوين الاجتماعي للانفراد عن طريق خلق وعي اجتماعي مبني على ادراك الافراد للقيم الحالية والتقدير بها هو من اهم ادوار وسائل الاعلام وكذلك تعريف القادمين الجدد سواء كانوا اطفالا أم متجنسين الى هذه القيم ومساعدتهم على تقبلها ومن ثم تبنيها .

(٣) المحافظة على التقاليد مع تقبل التجديد :

ومن دور وسائل الاعلام دعم الهوية القومية للمجتمع وتأكيد ثقة المجتمع بنفسه بواسطة التذكير بقيم المجتمع وانجازاته الماضية والمحافظة على هذه القيم وعلى الثقافات الناتجة عنها . غير أن المجتمع في حاجة ايضا للتجديد لمواجهة التطورات السريعة في عصرنا هذا . ولهذا فعلى وسائل الاعلام المشاركة في تقديم حلول بديلة عن طريق تقديم افكار وقيم جديدة .

(٣) التثقيف :

ان وسائل الاعلام هي ميدان هام للتعبير عن ثقافة المجتمع واداة لنقل انباط الثقافات الاخرى ، وغالبا ما تكون وسائل الاعلام الوسائل الوحيدة التي تنتقل الثقافة نقلا يكون في متناول جماهير الناس . لذلك فان وظيفتها الاجتماعية تقوم على دعم الثقافات التقليدية وفتح الاذهان على اشكال

واساليب جديدة ، وعلى وصل الماضي القومي بالابعاد العالمية الواسعة الحضارة الانسانية .

٥) تسهيل عمل الحكومة :

والحكومة لا تستطيع ان تصل الى المواطنين بشكل واسع الا من خلال وسائل الاعلام . ومن الوظائف المهمة لوسائل الاعلام تأمين السبل لتدفق دائم للانباء والمعلومات والآراء ، والمشاركة الفعالة كهزة وصل بين الحكومة والشعب من جهة ، وبين الشعب والحكومة من جهة أخرى ، وايضا كهزة وصل بين مختلف ادارات الدولة .

٦) دعم الادارة :

والادارة تحتاج الى تدفق دائم للانباء لكي تركز عملياتها في اتجاه اوسع ولكي تبقى على اتصال مستمر بموظفيها . والمجتمع الحديث تلعب فيه الادارات العامة دورا متزايد الاهمية وبالتالي تحتاج هذه الادارات الى انظمة اعلامية تساعد على تنسيق العمل بين موظفين موزعين في مختلف انحاء البلاد .

٧) دعم القطاع الاقتصادي :

لا يقتصر دور وسائل الاعلام في القطاع الاقتصادي على الوسائل المبنية من ضمن هذا القطاع كالتلفون والتكس بل يتعداها الى الوسائل المطبوعة والوسائل الالكترونية المسبوعة والمرئية التي تلعب دورا اساسيا في تنشيط القطاع الاقتصادي وخاصة في حقل الزراعة والتجارة وفي تدريب القوى العاملة والتوجيه المهني .

٨) دعم التربية :

ان وسائل الاعلام ، بالاضافة الى تأمين المعلومات ، تستطيع ان تطبع في النفوس قابليات ومهارات خاصة . ويمكنها كذلك ان تقدم انظمة تربوية موازية للانظمة التربوية الرسمية تد بها المواطن الذي غالبا ما يتعلق بها تعلقا اكبر وايسر من تعلقه بمؤسسات التعليم الرسمية .

ان وسائل الاعلام المختلفة ، التقليدية والحديثة ، مرتبط بعضها ببعض في تطورها وكذلك مرتبطة بمختلف انظمة الاتصال . ومن الضروري للمجتمع الساعي للنمو البحث في تنسيق هذه الوسائل لزيادة الفوائد الاقتصادية وزيادة فعالية الوسائل اداريا واستجابتها لمواجهة الاهداف الانمائية . فعلى سبيل المثال ، يمكن ان تكون هنالك فائدة اقتصادية من التنسيق بين دوائر جمع

الإنشاء الخارجية للراديو والتلفزيون عن طريق إيجاد جهاز مشترك من المخبرين ومصادر الأنباء . وكذلك يمكن أن تتم طباعة الجرائد والمجلات والدوريات بصورة أفضل عندما تكون المطابع مشتركة بينهم . وفي ميدان الإدارة ، يمكن تخفيض الكلفة في الراديو والتلفزيون والخدمات البريدية والاتصالات السلكية عندما نلجأ الى ادارة موحدة . وقد تتطلب الاهداف الانمائية ايضا أن تعمل أجهزة البث الاذاعي جنباً الى جنب مع أجهزة خدمات التطور الزراعي من أجل انتاج البرامج ، ومن أجل اعداد المجتمع المحلي لتقبل البث الاذاعي الخاص بالزراعة .

على أن للتنسيق بين وسائل الاعلام محاذيره وفي هذا الحال ، يجدر الاخذ بعين الاعتبار النتائج السلبية التي قد تنتج عن الارتباط والتشابك بين وسائل الاعلام المختلفة . فالملكية الجماعية او الادارة الجماعية قد تعيق نمو وسائل اعلامية أخرى أصيلة وهامة . كما أن الاشتراك في الخدمات التقنية بين وسائل الاعلام المختلفة قد يسبب في النهاية اعتنائها للآراء نفسها .

وفي منطقة نامية كالعالم العربي يجب أن يبذل جهد خاص للحيلولة دون تقدم التكنولوجيا تقدماً يجعل المنطقة عاجزة عن السيطرة عليها من الناحية الاقتصادية ، و من الناحية الإنسانية . فالتكنولوجيا يجب أن تكون خادمة للإنسان في حقل بناء وتطوير وسائل الاعلام وليس العكس . وقد برهنت الخبرة أن الصعوبة الحقيقية هي في ما يمكن تسميته اندماج التكنولوجيا مع البنية الاجتماعية . فاعتماد التكنولوجيا يتسبب بنمط جديد في العمل وبأسلوب جديد أيضاً في الانتاج وحتى بمحتوى جديد . وهذه التكنولوجيا غالباً ما تكون مستوردة من بلدان صناعية متقدمة جداً ، وهي لا تلائم بالضرورة ثقافة البلد الذي تنقل اليه ولا طريقة معيشته . ومن هنا ، يجدر بنا أن نكيف التكنولوجيا المستوردة مع حاجات منطقتنا الخاصة ومع أوضاعها .

والنمو السريع للتكنولوجيا في حقل الاعلام يفرض على الذين يستخدمون هذه التكنولوجيا أن يبتقوها دوماً حديثة وجديدة . فما كان بالامس غير ممكن الوصول اليه تقنياً او اقتصادياً قد يصبح اليوم معقولاً ، وعظيم الجاذبية في الغد . وقد تكون التغطية التلفزيونية للسكان المتوزعين على أماكن بعيدة ونائية غير جذابة اقتصادياً بواسطة البث الأرضي غير أن هذه التغطية ممكنة وأكثر جاذبية بواسطة البث عن طريق الأقمار الاصطناعية . والبث التلفزيوني التربوي المتعدد الاقنية الكثير الكلفة والذي يحتاج الى قدر مفرط من التوتّر الطيني قد يكون معقولاً اذا ما استخدمت أنظمة تلفزيونية تعتمد على الكابل الذي يؤمن عدداً كبيراً من الاقنية بكلفة معقولة .

ان البرامج الاتصالية تزداد فاعلية اذا ما رافقتها نشاطات اعلامية منظمة ومبنية ضمن سياسة اعلامية وخطط اعلامية . وقد تزيد الكلفة الاجمالية لهذه البرامج الاتصالية ، غير انها كثيرا ما تفسح المجال لتوزيع الخدمات على عدد اكبر من الناس ، وبذلك تخفض كلفة الشخص الواحد في البرامج . كما انها قد تحسن نوعية الخدمات . فمثلا ، اذا ما اردنا زيادة فرص التعليم لنسبة اكبر من الشعب يلزمنا عادة بناء عدد اكبر من الكليات . غير انه بإمكاننا ان نحقق هذا الهدف عن طريق انشاء نظام اعلامي يربط بين الطلاب والاساتذة ومصادر المعرفة .

ان القول بسياسة اعلامية وبخطط اعلامي يجب الا يعني فقط التوجيه المركزي ، بل يجب أن ينظر اليه على أنه اسلوب للتطوير العتلائي للنشاطات الاعلامية المختلفة في المجتمع . فالخطط الاعلامي الصحيح يفتح المجال امام اقتراحات بديلة ممكنة ويسمح بالمرونة والتجديد . كما انه يتيح كامل الفرص للابداع . والخطط الصحيح لا يشجب الانظمة والممارسات الموجودة لجرد كونها مستمدة من الماضي . ففي الحالات التي تعتبر مثل هذه الانظمة غير مناسبة لاهداف المستقبل يمكن تطويرها او تعديلها لتصبح ملائمة لهذه الاهداف .

ان السياسات الاعلامية هي مجموعة مبادئ وقواعد وضعت لترشد الانظمة الاعلامية في سلوكها . وتوجيهها اساسي وطويل المدى وقد يكون له اثار عملية مباشرة او على المدى القصير . واعداد السياسات الاعلامية ينطلق في آن واحد من تحليل الممارسات القائمة والتعرف عليها ومن صياغة مبادئ وقواعد جديدة ملائمة لبلوغ اهداف مرغوب فيها .

بعد هذا التعرض النظري لدور الاعلام في التنمية اتعرض للمشاكل التي تعوق استعمال الاعلام في التنمية الوطنية في العالم العربي :

(١) المشكلة الاولى تعود لعدم توفر الادراك الكافي لدى المخططين والعاملين في حقل التنمية لاهمية دور الاعلام في التنمية .

(٢) ومن هذه المشكلة تبرز مشكلة ثانية هي اعطاء العمل الاعلامي اهمية ثانوية في نظر الدولة ، وبالتالي تخصيص جزء يسير وغير كاف من ميزانية الدولة للقطاع الاعلامي .

(٣) والمشكلة الثالثة هي في عدم الربط بين الخطط الاعلامية في حال وجودها ، مع خطط التنمية .

(٤) والمشكلة الرابعة هي عدم تطوير وسائل الاعلام والعمل الاعلامي

في العالم العربي للسماح باتصال ذو وجهتين بين الجماهير وواضعي الخطط وبين مختلف فئات الشعب مع بعضها .

٥) ومشكلة خامسة هي في تفضيل المؤسسات الحكومية وتشديدها على الاعلام السياسي الدعائي وانصرافها الى الاهتمام بالوسائل الاعلامية المطبوعة لسهولة استعمالها مع انها لا تصل الا لفئات قليلة من الشعب .

٦) وتشديد المؤسسات الحكومية بصورة لا منطقية على الانتاج الاعلامي على حساب أعمال اعلامية اساسية كالبحث والتقييم والتدريب والتسويق والتوزيع الصحيح يشكل المشكلة السادسة . اذ ان الاعمال الاعلامية يجب ان ينظر اليها ككل وان كلا منها جزء من العملية الاعلامية .

٧) ومشكلة اخرى تساهم في الحد من استعمال وسائل الاعلام في التنمية تكمن في عدم تطوير الطبيعة في بلداننا مع حاجات المجتمع كاجاد شبكات طرق ومد الكهرباء والمعدات اللازمة . وهذا يجعل من الصعب مد شبكة اتصال بين انحاء المجتمع الواحد .

٨) ويضاف الى المشكلة السابعة مشكلة الامية المتفشية في عالمنا العربي بالاضافة الى فقر غالبية افراد الشعب . فالامية تحد من استعمال الشعب للوسائل الاعلامية المطبوعة والفقر يحد من امكانية وصولهم الى الوسائل الاعلامية السمجية او البصرية .

٩) ومشكلة اخرى هي عدم وجود نحوافز لدى المؤسسات الاعلامية، التي يملك اغلبها مؤسسات خاصة او افراد ، للتوجه الصحيح الى كل الجماهير ، بل تكفي هذه المؤسسات بالتوجه الى النخبة والى الطبقة الميسورة في المدن وتهمل الجماهير الاخرى ، خاصة الجماهير الريفية .

١٠) ويتقابل هذه المشكلة مشكلة النمو البطيء غير الكافي للمؤسسات او المنظمات الوطنية او الاقليمية التي تضم عاملين مختصين في الاعلام كالمصاحفيين والمرشدين الزراعيين وغيرهم .

١١) واخيرا ، عدم وجود وكالات وطنية مستقلة ذات كفاءات مقبولة مما يفسح المجال امام احتكار وكالات الانباء العالمية للانباء . وينتج عن هذا تخمة اجهزة الاعلام العربية بالانباء العالمية وضعفها الكبير في انباء البلد او المنطقة .

ويمكنني ان اقدم اربعة اسباب عريضة لهذه المشاكل التي عرضتها الان :

اهمال العامل البشري :

السبب الاول هو في اهمال العامل البشري في خطط التنمية . فالقرارات الاساسية بالتنمية يتخذها عادة سياسيون . وهؤلاء يبنون قراراتهم على توصيات اختصاصيين تقنيين في الاقتصاد والهندسة وغيرها من الحقول العلمية التطبيقية . اما الاختصاصيون في علوم الاجتماع والنفس والاعلام فلا يزالون للأسف خارج نطاق الخبراء الذين يطلب اليهم المساهمة في وضع الخطط الانمائية . وهذا الخطأ ناتج عن الفكرة المغلوطة في عالمنا العربي بأن التغيير الاجتماعي أو البشري يتبع بالضرورة التغيير الاقتصادي أو التكنولوجي وبالتالي ففكرة الهندسة البشرية أو الاجتماعية التي تهتم بتعبئة الجماهير لتقبل التغيير المراد غير مقبول بها بعد .

اهمال عامل الاتقاء في الخطط الانمائية :

والتغيير نحو اهداف معينة لا يتم في المجتمعات الديمقراطية الا بواسطة الاقتناع — اقتناع الجماهير بأهمية الاهداف وضرورة تبنيها . غير أن العالم العربي لا يبذل الا الجهد اليسير في تنظيم الانظمة الاعلامية والقيام بعمليات اقناعية لتبني الخطط الانمائية ، وهنا يكمن السبب الثاساني لمشاكل عدم استعمالنا الصحيح للاعلام في حقل التنمية الوطنية .

النظر الى الاعلام كشيء بديهي :

والسبب الثالث الذي يعوق استعمالنا وسائل الاعلام في التنمية هو عدم اقدام أية دولة عربية ، حسب اطلاعي ، على وضع سياسة اعلامية واستراتيجيات اعلامية تساعد عملية التنمية . ان العديد من المخططين لا يؤمنون بأهمية وسائل الاعلام في عملية التغيير الاجتماعي بس على العكس فهم ينظرون الى هذه الوسائل على انها تعيق النمو وتفسد الجماهير . ومن هنا السبب في عدم اعتماد ميزانيات كافية لتحسين وسائل الاعلام في المجتمعات العربية . فلا تزال هذه الوسائل لا تحظى بأكثر من واحد في المائة من الميزانيات العامة لدولنا العربية .

معارضة النظام الاجتماعي لعملية التغيير :

التنمية ، كما أسلفت ، تعني التغيير في توزيع الثروة والنفوذ ، ومثل هذا العمل خطر على بعض الفئات التي تستفيد من ابقاء حالة المجتمع كما هي ، وبالتالي تسعى لايثاق التغيير عندما يتفرض لمصلحتها . وهنا يكمن السبب الاخير الذي اود التعرض له هنا .

فهذه الفئات المستفيدة من الحالة الراهنة تحتكر وسائل الاعلام الخاصة وبصورة خاصة الصحف والمجلات ، او ان لها التأثير الكبير على وسائل الاعلام هذه اذا كانت لا تملكها ، وتأثيرها يكون عادة عن طريق حجب الاعلانات او غيرها من مصادر الدخل . ونتيجة لهذا التأثير، نرى وسائلنا الاعلامية الخاصة تحوي القليل من المعلومات التي توصي بالتغيير في طريق لا تريده هذه الفئات . ونرى هذه الوسائل تضيف صبغة المتطرف على من لا يماشي التقاليد، حتى البالية منها ، وصبغة الديمقراطية والايجابي او المواطن الصالح على كل من كان محافظا حتى على امراض مجتمعة . واخيرا نرى هذه الوسائل تحول انظار الجماهير عن المشاكل الاساسية للتنمية وتلتفت الى الامور المثيرة كالجرائم والفضائح وغيرها .



المؤتمر الثامن عشر لجمعية الدراسات الدولية

د. فهمي الصدي *

انعقد المؤتمر الثامن عشر لجمعية الدراسات الدولية في سانت لويس بولاية ميسوري — الولايات المتحدة في الفترة الواقعة بين ١٥ — ٢٠ نيسان / ابريل ١٩٧٧ . اتخذ المؤتمر شعارا له هذا العام العنوان التالي : « تقييم دولي للمؤسسات : نحو تحقيق الكرامة الانسانية » . وقد هدفت معظم الابحاث التي قدمت للمؤتمر التركيز على هذا الشعار في خطوطه العامة .

افتتح المؤتمر بمناقشة عامة لبحث كان تقدم به الاساتذة هارولد لاسويل — ريتشارد سنابير — تشارلز هرمان ونشر في مجلة الدراسات الدولية الربعية (العدد ٢٠ ، رقم ٢ ، حزيران / يونيو ١٩٧٦) وتضمن اقتراح اقامة نظام مراقبة دولي يهدف الى دراسة تأثير سياسات الدول على الكرامة الانسانية . في جوهر هذا النظام الاهتمام بحقوق الانسان كما قررتها المواثيق الدولية وجرى الاتفاق عليها كحد ادنى من الالتزامات نحو المواطن بصرف النظر عن أنظمة الحكم المختلفة ويستهدف هذا الاقتراح مراقبة التزام الدول بهذه الحقيقة الاساسية للانسان وتأثير أعمالها وتصرفاتها على هذه الحقوق . ونشر تقارير دورية عن مدى الالتزام بها أو تجاوزها . وقد قام بالتعليق على هذا الاقتراح الاساتذة كينيث بولدنج من جامعة كولوارد وهربرت كولمان من جامعة هارفرد ، وهما من أبرز العلماء السياسيين في الولايات المتحدة ، بالإضافة الى ماركوس كابلان من مركز الابحاث الاقتصادية والتدريب في المكسيك ممثلا للعالم غير الغربي . كان لهذه المناقشة 'برز الاثر في الالتزام بشعار المؤتمر هذا العام وقد افاض الكثيرون بالاشادة بهذا الاتجاه الانساني في برنامج عمل واهتمامات المشتغلين بالعلوم السياسية والسياسة الدولية بشكل خاص . الا ان النقد والتحفظات حول الاقتراح ، وهي ما عبرت عنه التعليقات المختلفة خلال المناقشة وبعدها ، يمكن ايجازها في ثلاث نقاط : —

١ — الاهتمام بحقوق الانسان والكرامة الانسانية في المؤتمر يبدو انعكاسا لسياسة الرئيس الاميركي الجديد كارتر الخاصة بحقوق الانسان وليس تعبيرا عن تطور تدريجي حصل في القيم التي يحملها المهتمون بالعلوم السياسية والسياسة الدولية في الولايات المتحدة .

★ استاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت .

٢ — العلاقة بين اهتمام الوسط الاكاديمي الطارئ بالكرامة الانسانية وسياسة الرئيس كارتر يمكن أن تؤدي الى محاولة استغلال الادارة الاميركية الجديدة لجهود الباحثين في هذا السبيل وبشكل اخص نظام المراقبة الدولي المقترح لخدمة اغراض السياسة الخارجية الاميركية .

٣ — صعوبة تحديد القيم التي يرمي نظام المراقبة الدولي الى حمايتها ، واعتبار القيم الغربية المعيار الذي تقاس بموجبه تصرفات الدول غير الغربية ، وذلك يعني سيطرة القيم الغربية في التقييم .

بالرغم من وجهة هذه التحفظات يمكن القول ان الجو العام للمؤتمر كان متفائلا الى حد كبير بالانجازات التي يمكن ان يحققها نظام المراقبة الدولي من أجل حفظ كرامة الانسان وصيانة حقوقه الاساسية المعترف بها في المواثيق الدولية .

تضمن المؤتمر ١٨٥ حلقة للبحث اشترك فيها اكثر من ١٠٠ باحث منهم من قدم ابحاثا للمؤتمر ومنهم من اشترك فقط في مناقشتها والتعليق عليها . وتتراوح المواضيع التي عولجت في المؤتمر بين تلك التي تركز على الولايات المتحدة وسياساتها في الداخل والخارج والقضايا التي تستأثر باهتماماتها ، وتلك التي تعالج جوانب مختلفة من سياسات الدول الاخرى في الشرق والغرب والعالم الثالث . من الابحاث ما كان ذات صبغة نظرية بحتة وطابع فلسفي ومنها ما تناول قضايا معينة بالبحث والاستقصاء . وبشكل عام يمكن القول أن المؤتمر في شمولية مواضيعه قد عالج كل ما يمكن أن يعتبره المهتم بالامور الدولية جديرا بالبحث والتأمل . على انه فيما يتعلق باهتمامات الباحث في شؤون الشرق الاوسط تلاحظ شمولية المؤتمر للامور المتعلقة بالطاقة من كافة جوانبها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية ، كما يلاحظ التركيز لأول مرة في اعمال هذا المؤتمر على بعض القضايا الداخلية في دول الخليج والنظرة المستقبلية الى هذه الدول .

من المواضيع المتعلقة بالشرق الاوسط مثلا يمكن ذكر الابحاث التالية :

— تأثير السكان غير المحليين على التطور الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة وعلى سياسات العمل فيها .

- صفات سكان الكويت وتوزيعهم الجغرافي .
- الجنسية وسوق العمل في البحرين وقطر .
- الصين وأمريكا اللاتينية والشرق الاوسط .
- اوبك واعادة تنظيم الطاقة الدولية .

- القوة والانتظمة العسكرية في الشرق الاوسط .
- الارهاب الدولي .
- رد الولايات المتحدة على الاستثمارات العربية واليابانية فيها .
- مبدأ ترومان .
- حوض المتوسط كمنطقة للدراسة .
- القوة العسكرية وسياسة ايران .
- تشكيل الشخصية السعودية .
- الامن القومي والبدائل لنظام الطاقة العالمي .
- الامن القومي والشؤون المالية الدولية .
- نماذج لتصرفات دول أوك : دراسة نظرية باستعمال الكمبيوتر .
- الاسلام والمسلمين في ظل الاشتراكية .
- السيطرة على الاقلية العربية في اسرائيل .
- الاستثمارات الخارجية والتنمية التبعية : دراسة للشركات الدولية في ايران .

هذا وقد ركزت معظم الدراسات حول القانون الدولي والعالم الثالث والنظام الاقتصادي الدولي الجديد على دور مجموعة الدول العربية ، وبشكل خاص امكانياتها العادية وسيطرتها على مصادر الطاقة ، في التغيرات الطارئة على النظام الدولي . على أن الفائدة التي يمكن استخلاصها من المؤتمر تتمثل في متابعة الاهتمامات التي تشغل بال المشتغلين بالدراسات الدولية ، والجو العام المسيطر على طريقة معالجتها ، بالإضافة الى تطور اساليب تدريس مادة السياسة الدولية وهو موضوع افرد له المؤتمر عددا من حلقات البحث .

كانت جامعة الكويت هي الجامعة العربية الوحيدة الممثلة في هذا المؤتمر وقد قدم الدكتور فهمي الصدي بحثا للمؤتمر بعنوان « الاوجه الجديدة للتبعية » في حلقة بحث تناولت تقارير عن ابحاث مقارنة في التنمية .

دليل المكتبات الجامعية

مع صدر عدد نيسان / ابريل ١٩٧٦ بدأت مجلة العلوم الاجتماعية بنشر تقارير وملخصات اكااديمية عن الجامعات العربية متضمنة اوضاعها العلمية واقسامها ونشاطاتها ، ودورها في خدمة المجتمع .

وعلا بسياسة التطوير التي اصبحت من معالم الخط العام للمجلة ، وتمشيا مع التنويع ، نواصل في هذا العدد بالتعريف بالمكتبات الجامعية ، ضمن باب « دليل المكتبات الجامعية » .

وفي الصفحات القادمة نقدم نبذة مختصرة عن مكتبة الجامعة الاردنية ، آملين من ذلك أن يتحقق التعريف الذي اردناه بالنشاطات المكتبية في الجامعات العربية وغير العربية .

مكتبات الجامعة الأردنية

- ١ . تأسست مكتبة الجامعة الأردنية في اواخر عام ١٩٦٢م .
- ٢ . تشغل المكتبة حاليا بناء جديدا مكونا من ثلاثة طوابق ، مساحتها الاجمالية (٦٧٥٠ م^٢) .
- ٣ . تتكون المكتبة من الاقسام التالية : —
 - ١ — قسم التزويد : وهو القسم المسؤول عن شراء الكتب وتبادل المطبوعات وقبول الهدايا واعطاء الهدايا .
 - ب — قسم التصنيف : وهو القسم المسؤول عن اعداد البطاقات اللازمة للكتاب لتسهيل استعماله والاستفادة منه .
 - ج — قسم الدوريات : وهو قسم المطبوعات المنتظمة الصادر (الجرائد والمجلات والحوليات) .
 - د — قسم الاعارة : وهو القسم المسؤول عن اعارة الكتب لرواد المكتبة ثم استرجاعها منهم وترتيبها على الرفوف في أماكنها .
 - هـ — قسم المراجع : وهو القسم الذي يحتوي على الكتب التي لا تقرا من اولها لآخرها مثل القواميس والموسوعات والاطالس وكتب التراجم والادلة والكتب السنوية والقوائم الببليوغرافية وكتب التفسير والحديث والفقه والتاريخ المتعددة الاجزاء .
 - و — قسم المجموعات الخاصة : ويضم عدة شعب هي القاعة الهاشمية ، التصوير الفوتوستاتي ، التصوير الميكروفيلمي ، المخطوطات ، الرسائل الجامعية ، الكتب النادرة ، الخرائط، مواد مكتبة غير الكتب .
- ٤ . عدد مجلدات المكتبة الان حوالي (١٦٠.٠٠٠) مجلد ، تجبعت في مدة (١٤) سنة .
- ٥ . عدد الدوريات في المكتبة حوالي (١٦٠٠) دورية منها (١٢٥٠) باللغات الاجنبية لا سيما الانجليزية و (٣٥٠) باللغة العربية .
- ٦ . عدد رواد المكتبة يوميا يتراوح بين (٢٠٠٠ — ٢٥٠٠) شخص .

- ٧ . عدد الكتب التي تضاف شهريا للمكتبة تتراوح بين (٨٠٠ - ١٢٠٠)
كتاب .
- ٨ . عدد ساعات العمل في المكتبة عشر ساعات (من السبت الى الارباء)
وخمس ساعات يوم الخميس أي تفتح (٥٥) ساعة اسبوعيا وتمتد
ساعات دوامها اثناء الامتحانات .
- ٩ . خدمات المكتبة ليست مقصورة على اسرة الجامعة (الطلاب والموظفين
وأعضاء هيئة التدريس) وانما بإمكان القراء من خارج الجامعة
الاستفادة من خدماتها .
- ١٠ . عدد موظفي المكتبة ستة وستون موظفا منهم من يحمل شهادة
المجستير في علم المكتبات ومنهم من يحمل شهادة البكالوريوس في
علم المكتبات ، ومنهم من يحمل دبلوما في علم المكتبات ، ومنهم من
حضر دورة مدتها تتراوح بين شهر وشهرين أما في الجامعة الأمريكية
في بيروت أو في عمان بإشراف جمعية المكتبات الاردنية .
- ١١ . تتعاون المكتبة مع جمعية المكتبات الاردنية بعقد دورات تاهيلية في
علم المكتبات سنويا مدتها حوالي شهرين .
- ١٢ . تقوم المكتبة بتدريب عدد من موظفي الدوائر والمؤسسات الحكومية
والخاصة باطلاعهم على طريقة العمل المكتبي في كل قسم من اقسامها .
- ١٣ . المكتبة مركزية ولا يوجد في الجامعة مكتبات فرعية وانما هناك خمس
قاعات للمطالعة في كل من كليات : الطب ، العلوم ، الزراعة ،
التجارة ، والتربية .
- ١٤ . يسمح للطلاب باستعارة ثلاثة كتب في آن واحد ولمدة اسبوعين ويحمل
كل طالب هوية خاصة بالمكتبة .
- ١٥ . يسمح لاءضاء هيئة التدريس باستعارة كتب تصل في حدها الاقصى
٢٥ كتابا ولمدة فصل واحد .
- ١٦ . يسمح للموظفين باستعارة عشر كتب في آن واحد ولمدة شهر .
- ١٧ . يسمح لطلاب الدراسات العليا باستعارة خمس كتب في آن واحد
ولمدة اسبوعين .
- ١٨ . في المكتبة قاعة لرف الحجز تتسع لثلاثماية طالب ، تحجز فيها الكتب
المحدودة العدد والتي تطلب من عدد كبير من الطلاب بناء على طلب

اعضاء هيئة التدريس .

١٩. تقييم المكتبة حسب المناسبات معارض للمكتب كما انها تشترك في معارض الكتب التي تقام داخل الاردن وبعض المعارض التي تقام في الخارج . كما ان بعض المعارض التي تقام فيها يضم صورا ولوحات فنية من انتاج الطلبة او بعض الفنانين في البلد.
٢٠. مكتبة الجامعة الاردنية مكتبة ايداعية لمطبوعات الامم المتحدة منذ سنة ١٩٧٢ ولطبوعات منظمة الزراعة والاغذية الدولية منذ سنة ١٩٧٠م كما انها ايداعية لمطبوعات منظمة الصحة العالمية منذ سنة ١٩٧٤ .
٢١. تحفظ المكتبة في القاعة الهاشمية المطبوعات التالية :
 - ا — الكتب التي تتحدث عن الاردن بغض النظر عن جنسية مؤلفها ولغتها وموضوعيتها .
 - ب — الكتب التي ألفها اردنيون .
 - ج — التقارير الرسمية الحكومية الاردنية .وذلك لتكون مركزا للأبحاث عن الاردن لا سيما لغير الاردنيين .
٢٢. تحرص المكتبة على الحصول على المكتبات الخاصة لبعض اعلام الفكر والادب الاردنيين لا سيما بعد وفاتهم اما عن طريق الاهداء أو الشراء وقد حصلت على حوالي عشر مكتبات خاصة .
٢٣. هناك حوالي (١٦٠) اتفاقية تبادل مطبوعات بين مكتبة الجامعة الاردنية وبعض المراكز الثقافية والمكتبات العامة والمكتبات الجامعية في البلاد العربية والاجنبية حيث تهديهم مطبوعات اردنية وتستلم بدلا منها مطبوعات اخرى غير متوافرة لدينا .
٢٤. تهدي مكتبة الجامعة عددا من المطبوعات لبعض المدارس الاعدادية والثانوية والنوادي الرياضية والثقافية والجمعيات الخيرية في الاردن .
٢٥. تصدر المكتبة ببليوغرافيات خاصة اما بمبادرة منها أو حسب الطلب من جهات اخرى .
٢٦. افردت المكتبة جناحا خاصا للرسائل الجامعية .
٢٧. تزود مكتبة الجامعة الاردنية كلا من مكتبتي جامعتي عين شمس ودمشق بنسخة من كل رسالة ماجستير تصدر عن احدى كلياتها وذلك

- وفقا لمقررات مؤتمر مدراء المكتبات الجامعية في البلاد العربية بالنسبة لجامعة عين شمس وفقا لاتفاقية التوأمة بالنسبة لجامعة دمشق .
- ٢٨ . تقوم المكتبة بتصوير الاف من الصفحات يوميا للطلاب وغيرهم مقابل (٣٠) فلسا للصفحة الواحدة ، كما أن بإمكانها القيام بأعمال التصوير الميكروفيلمي والتكبير والاستنساخ .
- ٢٩ . تحاول المكتبة زيادة مجموعتها من المخطوطات اما بشكل اصلي أو بشكل ميكروفيلم .
- ٣٠ . توفد المكتبة بين الحين والاخر عددا من موظفيها للحصول على درجات عليا في علم المكتبات ، وحتى الان فقد اوفدت خمسة اشخاص الى الولايات المتحدة حيث حصلوا على شهادة الماجستير ، وشخصين الى بريطانيا حيث حصلوا على الدبلوم .
- ٣١ . تتبع المكتبة نظام الارف المفتوحة في الاعارة .
- ٣٢ . يتوافر في المكتبة عدد لا بأس به من طاولات الدراسة والبحث (Carrels) لاستعمال الاساتذة وطلاب الدراسات العليا .
- ٣٣ . تتبع المكتبة نظام ديوي العشري في تصنيف كتبها .
- ٣٤ . لكل كتاب في المكتبة اربع بطاقات على الاقل : الاولى باسم المؤلف والثانية بعنوان الكتاب والثالثة بموضوع الكتاب وترتب هذه البطاقات هجائيا اما الرابعة فبرقم تصنيف الكتاب وترتب رقميا .
- ٣٥ . يقوم باختيار الكتب للمكتبة الاساتذة كل في مجال اختصاصه كما أن بعض موظفي المكتبة يختارون عددا من الكتب .
- ٣٦ . يسمح للطلاب العمل في المكتبة مقابل اجر معلوم بحيث لا يزيد عدد ساعات عمل الطالب الواحد عن خمسة عشر ساعة اسبوعيا .
- ٣٧ . مكتبة الجامعة عضو فعال في كل من :
 ا — جمعية المكتبات الاردنية في عمان .
 ب — الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات (IFLA) في لاهاي .
 ج — مكتب تبادل المطبوعات في نيويورك .
- ٣٨ . ميزانية شراء الكتب والدوريات لعام ١٩٧٦ كانت (٩٠) ألف دينار وستكون (١٠٠) ألف دينار لعام ١٩٧٧ .

٣٩. رصدت ادارة المكتبة مبلغا في ميزانية عام ١٩٧٧ لايغاد موظفين اثنين لدراسة علم المكتبات في الخارج .
٤٠. قدمت المكتبة بالتعاون مع بعض المكتبيين في الاردن - الى رئاسة الجامعة مشروعا لتدريس علم المكتبات في كلية الاداب فيها يكون على غرار دراسة دبلوم التربية .
٤١. علاقة المكتبة جيدة جدا مع كل من المراكز الثقافية الاجنبية والسفارات
٤٢. تقوم المكتبة بخدمة الباحثين فيها وذلك بالحصول على مسـور فوتوستاتية لبعض المآلات الواردة في المآلات العالمية من المكتبة البريطانية للاعارة في يوركشر بانجلترا مقابل كوبونات مدفوعة الثمن .
٤٣. شاركت المكتبة بايغاد ممثلين عنها لعدد من المؤتمرات الدولية في علم المكتبات خلال السنوات القليلة الماضية منها ما عقد في الرياض والخرطوم وبغداد وواشنطن وجنيف وباردين (اسكتلندا) والقاهرة .
٤٤. اعتمدت المكتبة لها وكلاء لتزويدها ببعض المطبوعات التي تطلبها في كل من الرباط وبغداد وحلب وبيروت ولندن والقاهرة وغيرها
٤٥. تقوم المكتبة بممارسة ما يسمى بالاعارة بين المكتبات (Inter Library Loan) مع عدد من المكتبات الاردنية .
٤٦. تخطط المكتبة لتوسيع بنائها الحالي ليوآجه زيادة الخدمات وحفظ المطبوعات المتزايدة في المستقبل .
٤٧. معظم كتب المكتبة ومآلاتها باللغتين العربية والانجليزية ولكن هناك نسبة لا بأس بها باللغات التركية ، الفارسية ، الفرنسية ، الالمانية ، العبرية ، الايطالية ، الاسبانية .
٤٨. تقوم المكتبة مرة كل اسبوعين بعرض افلام ثقافية ومكتبية للعاملين فيها كما تحضر لهم احيانا بعض المحاضرين المختصين .
٤٩. اعارت المكتبة في السنوات القليلة الماضية عددا من موظفيها المؤهلين للعمل في كل من الجمعية العلمية الملكية في عمان وجامعة محمد الخامس في الرباط ومكتبة داغ همرشولد في نيويورك وجامعة اليرموك في اربـد .

٥٠. تحرص المكتبة على تعريف القراء بما يرد اليها حديثا من مطبوعات وذلك بعرض بعض اغلفة هذه المطبوعات أو بالتعريف ببعضها في جريدة الجامعة (أبناء الجامعة) .

٥١. يرتاد المكتبة يوميا تقريبا عدد كبير من الزوار من داخل الاردن وخارجه

المعرفة

مجلة ثقافية شهرية

رئيس التحرير : صفوان قديسي

★ المراسلات : باسم رئاسة التحرير : جادة الروضة - دمشق - الجمهورية العربية السورية
★ الاشتراك السنوي :

خارج الجمهورية العربية السورية ما يعادل ١٢ ليرة سورية مضافا إليها
اجر البريد (العادي او الجوي) حسب رغبة المشترك .

★ الاشتراك يرسل حوالة بريدية او شيكا او يدفع نقدا الى :

محاسب مجلة المعرفة - جادة الروضة - دمشق

★ يتلقى المشترك كل سنة كتابا هدية من منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي .

ثمن العدد :

| | |
|-----------------|----------------|
| ١٥ قرشا محسريا | ١٠٠ قرش سوري |
| ١٥ قرشا سودانيا | ١٠٠ قرش لبناني |
| ١٥ قرشا ليبيا | ١٢٥ فلس اردني |
| ريالان سعودي | ١٢٥ فلس عراقي |
| ٢٥٠ دينار حراري | ٢٠٠ فلس كويتي |
| درهمان معريان | ٢٥٠ روبية |
| درهمان تونسيان | ٢٥٠ شيلن |

قاموس الترحمة والتعريب

قاموس الترجمة والتعريب

مع صدور هذا العدد ، واستمرارا في سياسة التطوير التي انتهجتها مجلة العلوم الاجتماعية ، منذ صدور عدد نيسان / ابريل ١٩٧٦ . نواصل معالجة موضوع الترجمة والتعريب في مجال العلوم الاجتماعية ، تمهيدا لعقد مؤتمر خاص بهذا الموضوع مستقبلا .

ونأمل ان تتحقق الاهداف التي رجوناها من هذا العرض ، كما نعد باستكمال تقديم ترجمات اخرى لمصطلحات العلوم الاجتماعية المختلفة .

مصطلحات مادة التأمين

| المصطلح | الترجمة |
|--|--|
| Risks of Unemployment | أخطار البطالة |
| Risks of Disability | أخطار العجز |
| Risks of illness | أخطار المرض |
| Risks of old age and death | أخطار الشيخوخة والوفاة |
| Co-operative insurance | التأمين التعاوني |
| Properties | الممتلكات |
| Financial abilities | القدرة المالية |
| Co-operative insurance societies | هيئات تأمين تعاونية |
| Agricultural Insurance | التأمينات الزراعية |
| Compensation | تعويضات |
| Mutual Insurance Organization | هيئات التأمين التبادلي |
| Friendship societies | صناديق التأمين الخاصة |
| Organizations | المنظمات |
| Personal risks | أخطار شخصية |
| The payment of Lump sum | تعويض الدفعة الواحدة |
| Health insurance | تأمين صحي |
| Possibilities of treatment | إمكانات العلاج |
| Livestock insurance | التأمين على الماشية |
| Agricultural crop insurance | تأمين المحاصيل الزراعية |
| The types of insurance | أنواع التأمين |
| Insurance systems | أنظمة التأمين |
| Special insurance | التأمين الخاص |
| Brotherhood societies | جمعيات الاخوة |
| To rend the best possible services | تقديم احسن خدمات ممكنة |
| Lowest costs | اقل تكاليف |
| Without any motive of profit | عدم وجود دافع للربح |
| The risks of Hail | أخطار البرد |
| The risks of Windstorm | أخطار الرياح |
| The risks of Dry, floods | أخطار الجفاف والفيضانات |
| The risks of insects, fire | أخطار الحريق والحشرات |
| The risks of theft | أخطار السرقة |
| The risks of scab, death | أخطار النفوق |
| Property risks | أخطار الممتلكات |
| Personal risks | أخطار الأشخاص |
| Risks befalling and financial potentialities | الاطار التي تصيب المراكز المالية والثروات والأفراد |
| Enough guarantee | ضمان كاف |

| المصطلح | الترجمة |
|-------------------------------------|------------------------|
| The awareness | الوعي التأميني |
| The attitudes | الاتجاهات النفسية |
| To cover the risks | لتغطية الخطر |
| Medical treatment | العلاج الطبي |
| According to the financial position | القدرة المالية للأفراد |
| Risk concept | مفهوم الخطر |
| Risk defined | تعريف الخطر |
| Nature of risks | طبيعة الاخطار |
| Economic risks | اخطار اقتصادية |
| None-economic risks | اخطار غير اقتصادية |
| Pure economic risks | اخطار اقتصادية بحتة |
| Static risks | اخطار السكون |
| Dynamic risks | اخطار الحركة |
| Hazards | مسابات الخطر |
| Nature of Hazards | طبيعة مسببات الخطر |
| Perils | الحوادث |
| Loss | الخسارة |
| Personal Perils | الحوادث الشخصية |
| Measurements of risks | مقاييس الخطر |
| Degree of risk | درجة الخطر |
| Unexpected losses | الخسائر غير المتوقعة |
| Probability of loss | احتمال الخسارة |
| Expected loss | الخسارة المتوقعة |
| Expectation of loss | توقع الخسارة |
| Risk Management | ادارة الخطر |
| Risk control | التحكم في الخطر |
| Risk manager | مدير الاخطار |
| Risk avoidance | تجنب الخطر |
| Risk reduction | تخفيض الخطر |
| Insurance | التأمين |
| Insurance policy | وثيقة التأمين |
| Insurer | المؤمن |
| Insured | المؤمن له أو المتأمين |
| Beneficiary | المستفيد |
| Life insured | المؤمن على حياته |
| Consideration | العوض المالي |
| Peril insured | الحادث المؤمن منه |
| Term of insurance | مدة التأمين |
| Individual policy | الوثيقة الفردية |
| Group policy | الوثيقة الجماعية |

| | |
|----------------------------------|--------------------------------|
| Contract of indemnity | عقد تعويض |
| Life assurance | تأمينات الحياة |
| Non-life or general insurance | تأمينات عامة |
| Mutual insurance | تأمين تبادلي |
| Commercial insurance | تأمين تجاري |
| Social insurance | تأمين اجتماعي |
| Undomental principles | المبادئ الأساسية للتأمين |
| Tentative rate | سعر مبدئي |
| Judgement basis | أساس تقدير |
| Legal contract principles | المبادئ القانونية لعقد التأمين |
| Insurable interest | مبدأ المصلحة التأمينية |
| Utmost good faith | مبدأ حسن النية |
| Proximate cause | مبدأ السبب القريب |
| Indemnity | مبدأ التعويض |
| Contribution | مبدأ المشاركة |
| Subrogation | مبدأ الحلول |
| Coinurance role | التأمين دون الكفاية |
| Under insurance | قاعدة النسبية |
| Insurance organization | هيئات التأمين |
| Advance subscriptions | اشتراكات مقدمة |
| Advance premiums | اقساط مقدمة |
| Insurance certificates | شهادات التأمين |
| Technical functions of insurance | أعمال التأمين الفنية |
| Insurance Broker | سمسار التأمين |
| Agent | الوكيل |
| Low of large number | ظاهرة الأعداد الكبيرة |
| Spread of risks | ظاهرة انتشار الخطر |
| Premium | القسط |
| Rate | السعر |
| Life tables | جداول الحياة |
| Base rate | السعر الأساسي |
| Units of exposure | الوحدات المعرضة للخطر |
| Policy cash value | قيمة التصفية |
| Net premium | القسط الصافي |
| Gross Premium | القسط التجاري |
| Annual premium | القسط السنوي |
| Mathematical reserve | احتياطي حسابي |
| Loading | إمباء السفر |
| Tariff Rates | التعريفية |
| Fire Insurance Policies | وثائق تأمين الحريق |

| | |
|-----------------------------------|-----------------------------|
| Transportation insurance policies | وثائق تأمين النقل |
| Inland marine policies | وثائق تأمين النقل البري |
| Ocean marine insurance policies | وثائق تأمين النقل البحري |
| Hull policies | وثائق تأمين السفينة |
| Fleet policy | وثائق تأمين أسطول سفن |
| Voyage hull policy | وثائق تأمين سفينة الرحلة |
| Time hull policy | وثائق التأمين السفينة لمدة |
| Cargo policies | وثائق تأمين الشحنة |
| Cargo open policy | وثائق تأمين الشحنة المفتوحة |
| Cargo blanket policy | وثائق تأمين الشحنة الشاملة |
| Book policies | وثائق تأمين الشحنة المجلدة |

ملخصات

ديناميات التنظيم

دراسة مقارنة بين تنظيمين صناعيين مصريين

د. السيد محمد الحسيني

تهدف الدراسة الى التعرف على الديناميات التنظيمية في مصنعين مصريين متباينين ، حيث تجد تأكيدا لدور كل من الصراع والتغير وعلاقات القوة . اما ادوات جمع البيانات فكانت الملاحظة بالمشاركة ، وتحليل الوثائق والملفات ، واجراء المقابلات الحرة والاستبيان . وتمثل النتائج الامبيريقية لهذه الدراسة اضافة للتراث العلمي الاجتماعي النامي الذي يتناول التنظيمات على اختلاف انواعها في مجتمعات مختلفة وفترات زمنية متباينة . اما تحليل النتائج فقد تم في ضوء التغيرات الاجتماعية — الاقتصادية الواسعة النطاق التي تعرضت لها مصر خلال العقود الاخيرة . وفضلا عن ذلك حاولت الدراسة الامادة من منهج دراسة الحالة بما يتيح من عمق و ثراء ، والمنهج المقارن بما يتيح من قدرة على التعميم والتوصل الى احكام واستنتاجات عامة .

ولقد اوضحت النتائج ان الديناميات التنظيمية في كلا المصنعين تتأثر ببعض الظروف البنائية الخاصة (داخلية وخارجية) ، كما تتأثر ببعض التطورات التاريخية . وبدا ذلك واضحا بالنسبة للمتغيرات الثمان التي تناولتها الدراسة في كل من المصنعين (الضبط ، والاتصال ، والتوازن ، والتكامل ، والصراع ، والتغير ، والاهداف ، والمعوقات) . ففي المصنع القديم — الذي يمارس صناعة تقليدية — اتضح ان ديناميته كانت مترتبة اوئق الارتباط بتغير نمط ملكيته وما ترتب على ذلك من غموض في المعايير ، وعدم استقرار خطوط السلطة ، وعدم التاكيد من فائدة الممارسات الديمقراطية . وفي المصنع الحديث — الذي يمارس صناعة حديثة — اتضح ان ديناميته كانت تتحدد بفعل عوامل خارجية (مجتمعة وثقافية وايدولوجية) فضلا عن عوامل تنظيمية ادارية اخرى تتمثل في تبعيته لادارة اقليمية ، فلقد نشأ هذا المصنع في اطار خطط التنمية الاقتصادية التي نفذتها مصر خلال الخمسينات ، ومن ثم كان يعد نموذجا من نماذج التحديث في المجال الاقتصادي . بيد ان

ديناميات هذا التنظيم قد خضعت لبعض الضغوط الاقتصادية (مسألة توفير العملات الأجنبية) وكذلك الضغوط السياسية الناجمة عن تحول مصر من الاعتماد على دول الكتلة الغربية الى دول الكتلة الشرقية في منتصف الخمسينات . ولقد بدا ذلك بوضوح في دراستنا للمتغيرات الثمان السالفة الذكر .

ولا شك أن هذه النتائج تعكس لنا كيف يمارس تنظيمان صناعيان وظائفهما في ظل ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية تختلف عن تلك التي تمارس في ظلها التنظيمات الغربية وظائفها . كما اوضحت الدراسة أن القضايا الكلاسيكية التي أثارها ماركس ونير وميشيلز يمكن أن تنطوي على فائدة في دراسة التنظيمات الحديثة ، وأن استخدام المناهج والادوات المختلفة والربط بينها في دراسة التنظيم يساعدنا على فهمه فهما أعمق وأفضل .

الوحدة بعد العداء :

نقد للنظرة النفسية الاجتماعية حول نزاع الشرق الاوسط

ت. فيرلي

د. كيفجين

يعتبر هذا البحث خطوة جديدة لدراسة الصراع العربي - الاسرائيلي ،
وحيثياته . وهو جديد لانه يعني بنقد وجهة النظر النفسية الاجتماعية ودورها
في نزاع الشرق الاوسط .

ويتطرق البحث الى عوامل التراث العربي وفي المقابل العداءات
الصهيونية التي زادت وتزيد من حدة الصراع في المنطقة .

ويركز البحث على أن النظرة النفسية الاجتماعية والتي يقول بها البعض
للظهور على النزاع في الشرق الاوسط تعاني من صعاب وعقبات تحول دون
تنفيذها . خاصة وأن تاريخ الصراع طويل شاركت فيه عوامل لم تكن مقتصرة
على العوامل النفسية والاجتماعية .

وحتى اذا ما اريد لهذه النظرة أن تنجح فان الاسس النفسية الاجتماعية
في العالم العربي تحتاج لكثير من القلب .. وهذه هي الصعوبة .

قواعد وأسس النشر

بمجلة العلوم الاجتماعية

مع بداية العام الأكاديمي ١٩٧٥-١٩٧٦ ، قررت هيئة التحرير المشرفة عندئذ على « مجلة العلوم الاجتماعية » ، الصادرة عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت ، أن الوقت قد حان لقيام المجلة بانطلاقة جديدة بعد أن نجحت الهيئات السابقة طوال الأعوام الثلاث الماضية ، في إرساء القواعد اللازمة لئلا هذه الانطلاقة . والآن - وبعد مضي عامين كاملين على الانطلاقة الجديدة - ارتأت الجهات المسؤولة عن المجلة تطوير قواعد وأسس النشر بحيث تأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية :

الشخصية الداخلية للمجلة :

١ - تطمح المجلة لأن تكون منبرا بارزا من منابر الأكاديميين العرب . وفي هذا المجال ، لا بد من تعزيز نجاح هذا الجانب ودفع المجلة أكثر فاكتر باتجاه فتحها أمام المساهمات الوافدة من جميع أرجاء الوطن العربي وخارجه بحيث تتأكد هويتها كمجلة عربية .

٢ - ترغب « المجلة » في أن تتخصص في الأبحاث (باللغتين العربية والإنجليزية) المهتمة بالعلوم النظرية والتطبيقية في كافة حقول العلوم الاجتماعية (ابتكارا وعرضا ونقدا) . وفي هذا المجال ، لا بد من التشدد في قسمة نشر الأبحاث على تلك التي لا لبس ولا غموض حول كونها تعالج جانبا أو أكثر من الجوانب المتصلة بالعلوم الاجتماعية . وبعبارة أكثر تحديدا ، تقتصر الأبحاث على تلك التي تعالج شؤوننا ضمن واحد أو أكثر من حقول الاقتصاد ، والسياسة ، وعلم الاجتماع ، وعلم النفس ، والأنثروبولوجيا . كذلك ، فإن « المجلة » مهتمة ، في الوقت ذاته ، في نشر الأبحاث التي ترى سكرتارية التحرير أنها ذات علاقة قوية بالعلوم الاجتماعية على الرغم من كون اختصاص مؤلفها يقع خارج الدوائر الخمس المشار إليها أعلاه .

١ - الأبحاث والدراسات : الشروط والإجراءات

١ - ترحب المجلة بنشر الأبحاث الجيدة المبكرة ذات الصلة بأي من حقول العلوم الاجتماعية (كما هي محددة أعلاه) والتي تهدف إلى أحداث إضافات جديدة في هذه الفروع المختلفة .

وتقبل الأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية على أن يكون حجم البحث بحدود (٢٥) صفحة مطبوعة من الحجم المادي (...) كلمة ، ولكل عدا الحواشي اللازمة التي يرجى أن تتم كتابتها في صفحات منفصلة في نهاية البحث .

أما الأبحاث التي تعد لائقاً ضمن المواسم الثقافية للجامعات ومراكز البحث المختلفة ، داخل الكويت أو خارجها ، فيجب ألا ترسل للنشر إلا بعد أن تتم مناقشتها ، وبالتالي بعد أن تمام عملية كتابتها لتناسب طريقة عرضها مع الإطار العام للبحوث العلمية التي تقوم المجلة بنشرها .

٢ - وكما يمكن للمجلة أن تعتبر البحث المقدم إليها مرشحاً للنشر ، يؤهل أن يراعى واضع البحث الملاحظات التالية :

أ - اعتماد الأصول العلمية في أعداد وكتابة البحث .

ب - ألا يكون قد سبق نشره .

ج - أن تزود المجلة بثلاث نسخ من الدراسة المراد نشرها ، علاوة على خلاصة بحدود صفحة واحدة لموضوع الدراسة باللغة الانجليزية ان كان البحث بالعربية ، وباللغة العربية ان كان البحث باللغة الانجليزية .

د - تضمن غطاء عنوان البحث باقل عدد ممكن من الكلمات إضافة الى اسم المؤلف واسم المعهد العلمي الذي ينتمي اليه . ويرجى ان يكتب في صفحة منفصلة المزيد من المعلومات عن المؤلف ، وبخاصة القسم الذي يعمل فيه ، وعنوانه الكامل .

٢ - ترسل الأبحاث معنونة الى سكرتير التحرير ، مجلة العلوم الاجتماعية ، كلية التجارة جامعة الكويت ، ص.ب ٨٦٥ .

٣ - وبعد ان تصل الأبحاث الى سكرتارية التحرير يتم عرضها - على نحو سري - على محكمين (او أكثر) من المختصين الذين تختارهم هيئة التحرير سنوياً .

٤ - وفي خطوة لاحقة ، تقوم سكرتارية التحرير بتبليغ اصحاب الأبحاث المقدمة بالرأي للمحكمين بخصوص تلك الدراسات ، وذلك ضمن الترتيبات التالية :

أ - يبلغ اصحاب الأبحاث التي تقبل (بعد موافقة محكمين اثنين) بموافقة هيئة التحرير على نشرها . وإذا ما تعذر اتفاق المحكمين على مستوى البحث ، تحول الدراسة الى مستشار ثالث لترجيح واحد من الراي .

ب - أما الأبحاث التي يرى مستشارو التحرير وجوب اجراء بعض التعديلات عليها او الإضافات اليها قبل نشرها ، فستعاد الى اصحابها مع الملاحظات المحددة كي يعمل على اعدادها نهائياً للنشر .

ج - وفي حالة استحالة نشر بعض الأبحاث في المجلة بسبب بعدها عن المواضيع التي تعالجها المجلة ، او بسبب عدم صلاحيتها للنشر من النواحي الفنية ، او غير

ذلك من الاسباب ، فان سكرتارية المجلة ستقوم بتبليغ اصحابها بذلك .

د - يمنح كل مؤلف نسخة من العدد الذي يتضمن بحثه علاوة على ١٠ مستخرجات مجسنا .

٦ - الأبحاث التي تصل الى المجلة لا ترد الى اصحابها .

٧ - تبلغ سكرتارية التحرير اصحاب الأبحاث من استلامها لأبحاثهم خلال اسبوع من تاريخ الاستلام ، وتبلغهم عن قرارها حول صلاحية البحث للنشر او عدمه خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر .

٨ - يتوجب على صاحب البحث ، في حالة تياجه بعرض دراسته المعنية على مجلات علمية أخرى للنشر ، ان يقوم بتبليغ سكرتارية تحرير المجلة بذلك . وفي حالة حصول جهة أخرى على حق النشر ، دون علم « مجلة العلوم الاجتماعية » ، فان المجلة سوف تعتذر عن قبول أية أبحاث أخرى في المستقبل من صاحب البحث .

٩ - يبلغ اصحاب الأبحاث المجازة للنشر بمواعيد نشرها عندما يحين الوقت المناسب . ويراعى في أولويات النشر الاعتبارات التالية :

١ - تاريخ استلام سكرتارية التحرير للدراسة المعنية .

ب - طبيعة الموضوع الذي تعالجه ، ذلك ان من سياسة « المجلة » عدم نشر بحثين في حقل واحد في العدد ذاته .

ج - مصدر البحث ، ذلك ان من سياسة « المجلة » تحقيق توازن بحيث تنشر لأكبر عدد ممكن من الكتاب ومن أكبر عدد ممكن من الاقطار في العدد الواحد .

١٠ - تؤول كافة الحقوق المترتبة على النشر الى ملكية المجلة .

١١ - تدفع المجلة لاصحاب الأبحاث التي تقبل للنشر مكافأة مالية رمزية مقدارها (٦٠) ستم ديناراً كويتياً .

ب - مراجعة الكتب :

وبالإضافة الى نشر الأبحاث العلمية المختلفة ، تقوم « مجلة العلوم الاجتماعية » بنشر مراجعات ونقد لبعض الكتب التي تعالج مواضيع علمية تقع ضمن اهتماماتها . ويراعى في هذا المجال الالتزام بالقواعد التالية :

١ - أن تكون الكتب الخوي مراجعتها حديثة النشر أي صادرة بعد العام ١٩٧٠ ، او تقترحها السكرتارية وهيئة التحرير للمراجعة .

٢ - أن لا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى .

٢ - أن يكون حجم النقد والمراجعة بحدود ٥ صفحات فولسكاب والا تتجاوز (١٠٠٠) كلمة الا في حالات خاصة يتملزم معها الا يجاز ضمن هذه الحدود وفي هذا المجال ، يفضل تقسيم العرض والنقد ، بشكل مباشر أو ضمنى ، الى ثلاثة أقسام تشتمل على مقدمة ومقن واستنتاج .

٣ - أن يرسل منها ثلاث نسخ .

٤ - أن تحوى الصفحة الاولى عنوان الكتاب الدقيق ، واسم المؤلف ، ودار النشر ، وتاريخه ، مع ذكر عدد صفحات الكتاب ، وثمنه ان أمكن . وفي حال نشر الكتب في الاصل بلغة غير العربية ، يكتب عنوان واسم المؤلف ودار النشر وعنوانها والتاريخ بلغة النشر الاصلية ذاتها .

٥ - تدفع « مجلة العلوم الاجتماعية » لكل باحث يقوم بعرض ونقد أحد الكتب التي نقرها المجلة مكافأة مالية رمزية مقدارها (٢٠) ديناراً كويتياً ، علاوة على سخين مجانيين من العدد الذي نشرت فيه المراجعة .

ج - ندوة العدد :

وايماناً من هيئة تحرير المجلة بأن ثمة مواضيع ، هي في صلب العلوم الاجتماعية ، لا يمكن معالجتها على نحو فعال الا عبر الحوار وتعارض الآراء والاجتهادات وإدراكاً منها لضرورة زيادة التفاعل بين الزملاء الأكاديميين العرب اللذين حال دون تفاعلهم في الماضي عوامل وظروف عديدة ، ستفتح المجلة صفحاتها لنشر محاضرات حوار ندوات علمية شيقة (بحدود ٥ أشخاص) تعالج مواضيع حساسة في العلوم الاجتماعية ، على أن تكون هذه الندوات معقودة بناء على موافقة سكرتارية التحرير . وفي هذا المجال ، ترحب هيئة التحرير بأية اقتراحات شبه تفصيلية حول مواضيع مناسبة للحوار . ومما يجدر ذكره أن المجلة ستدفع مكافأة رمزية لكل مساهم في الندوة قدرها (٢٠) ديناراً كويتياً باستثناء منظم ومحرر الندوة الذي يتقاضى (٦٠) سنون ديناراً كويتياً .

د - التقارير العلمية :

ومتابعة منها للمنشآت والحقائق الدراسية العلمية في الوطن العربي وخارجه ، تقدم المجلة مكافأة مالية رمزية قدرها (٢٠) ديناراً كويتياً لكل تقرير علمي خاص يغطي بشكل شامل ومنظم أخبار وتنظيم وابحاث ونتائج المؤتمرات العلمية وغيرها من مجالات النشاطات الأكاديمية دون أن يتجاوز ذلك (١٥٠٠) كلمة .

هـ - دليل الجامعات :

تقوم المجلة بنشر ما يرد إليها من أخبار علمية تتعلق بالجامعات ومعاهد البحث العربية وما تقوم به تلك المؤسسات العلمية من استحداث تغييرات في نظم التدريس أو شؤون البحث العلمي أو فروع التخصص المختلفة . هذا وقد باشرت سكرتارية التحرير بتوجيه الدعوة الى الجامعات العربية المختلفة بتقديم تقارير شبه مطولة عن نشأة وتطور وأفاق النشاط في هذه الجامعات .

و — قاموس الترجمة والتعريب :

تشجع المجلة الباحثين العرب على القيام بترجمة وتعريب المصطلحات العلمية في الحقول المختلفة للمعلوم الاجتماعية ، وترحب بنشرها على صفحاتها كي تتطور اللغة الأكاديمية ، شئنا فشيئنا ، نعوّجده هذه المصطلحات .

ع — مناقشات :

وأخيرا ، تفتح المجلة صفحاتها للمختصين لإبداء آرائهم المبدئية ينشر من أبحاث في المجلة . وفي هذا المجال ، ترحب المجلة بنشر كل مناقشة موضوعية للدراسات التي تظهر على صفحات الأعداد المختلفة .

II. REVIEWS :

The Journal of the Social Sciences will also accept book reviews, with the provision that the titles be submitted for approval in advance. The following should be of assistance.

- 1 - The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1970)
- 2- The review should not exceed 4 standard typed pages (1,000 words)
- 3 - Two copies of the review should be submitted with a cover-page including the following information: exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name, name of the university or institute with which the reviewer is currently associated.
- 4 - The reviewer will be notified as soon as possible of the suitability of his article.
- 5 - The remuneration for a book review is 20 KD. (\$60 U.S.).

III. SPECIAL REPORTS :

Organizations and individuals are encouraged to inform the Journal of the Social Sciences of relevant conferences or seminars to be held in or out of Kuwait. Reports on such conferences may later be requested.

All articles, book reviews, and special reports should be addressed to :
 Managing Editor,
 Journal of the Social Sciences,
 P.O. Box 5486,
 Kuwait University,
 KUWAIT.

KUWAIT UNIVERSITY
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Regulations Governing Contributions

1. ARTICLES :

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields. Anthropology, Economics, History, Linguistics, Political Science, Psychology, Public Administration, and Sociology. Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle-range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guide lines should be of help in submitting articles for publication :

- 1) Articles should not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes
- 2) Two copies of the article should be submitted with a cover-page containing the following information; exact title of the article, full name of the author, and name of the university or institute with which the author is associated.
- 3) A separate sheet should be attached listing the following information: academic achievements, previous publications, exact current address.
- 4) Scholars are requested not to submit articles that have been published previously. Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presentation and subsequent discussion and modification.
- 5) Publication procedures are as follows :
 - a - An article submitted to the managing editor will be forwarded to specialists in the appropriate field of specialization for consideration. The author will be notified within one week that it has been received and advised of its suitability for publication within eight weeks (Copies of an article submitted for publication but not accepted will not be returned).
 - b - If modifications are needed, a copy of the article, with editorial suggestions, will be returned to the author for final revision.
 - c - Remuneration for an article accepted for publication will be 60 K.D. (approx 180\$ US). In addition, the author will receive one copy of the issue and 10 extracts of his article.
 - d - Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publications rest with the journal.

men and the most important white collar workers. This was to persuade them of the necessity of creating a "cooperative" relationship among different groups. Managers-workers meetings were, nevertheless, rare and incidental, because of managers' belief that foremen and white collar workers are capable, having a "humanistic" approach, to create encouragement and motivation among workers.

- 25 — In our "free" interviews with managers, it became quite clear that they were aware enough of the fact that representatives of workers have not yet the necessary qualification to share in the decision-making process. Representatives of workers, on the other hand, did express feelings of incompetence to participate fully in discussing some organizational problems such as innovation and recruitment.
- 26 — The explanation that managers gave to this situation was that workers tend to fix their habits once they get used to it. This explanation was supported by our statistical evidence which shows a significant positive correlation between the age of workers and their ability to cope quickly with technological changes.



- 15 — Employees, according to these legislations can get 25 per cent of total profits. The distribution of profits depends on the economic status of the employee rather than his role in the process of production. The higher the occupational status, the higher the profits.
- 16 — The words "older" and "younger" are used for convenience and clarity of presentation.
- 17 — According to official statistical records, this firm is the only textile factory which failed in achieving profits. The fact that workers at this factory did receive the same amounts of bonus, like other workers in more successful firms, did not prevent them from expressing their disapproval of top management policy and demanding equality of treatment with the management.
- 18 — In addition to the overall conflict situation, evidence showed specific forms of conflict especially in the spheres of promotion and rewards. The evidence, however, does not support the assumption that there is an inevitable conflict between "staff" and "line", since "staff" has no real existence in the firm.
- 19 — Technological innovations were very few. Apart from very minor exceptions little change affected the means of production.
- 20 — This may be partly due to historical reasons. The physical conditions of textile factories, which were established as an individual or shareholders enterprises, were mainly determined by size of enterprise. Therefore, the larger the firm, the more likely it is to have better physical conditions.
- 21 — Here the size of the firm seems to be a very crucial element. "Familism" and "Cooperation" are, among other slogans frequently used by top management.
- 22 — One important source of pressures the central management exercises upon local management is the fact that the factory produces commodities which are source for hard currency, and is, therefore, considered as one of the main achievements of Nasser's regime.
- 23 — Such situation became clearly visible when the government shifted its economic dependency from the Western bloc countries to the Soviet Union.
- 24 — This is, perhaps, more applicable to foremen-workers relationship. The managers used, from time to time, to hold meetings with fore-

- Boston. Harvard, 1958; E. H. Schein: *Organizational Psychology*. Englewood Cliffs, N. J., Prentice-Hall, 1965; D. Katz and R. L. Khan: *The Social Psychology of Organisations*. New York.
- 4 — S. Krupp: *Pattern in Organization Analysis: A Critical Examination* Philadelphia. Chilton, 1961.
 - 5 — M. Dalton: *Men Who Manage*. New York. Wiley, 1959.
 - 6 — M. Crozier: *The Bureaucratic Phenomenon*. Chicago. University of Chicago Press. 1964.
 - 7 — L. R. Sayles: *Behaviour of Industrial Work Groups*. New York. Wiley, 1958.
 - 8 — See S. Avineri: *The Social and Political Thought of Karl Marx*. Cambridge University Press, 1968, pp. 48-54; and J. Calvez: *La Pensée de Karl Marx*. Paris 1956, pp. 41 ff.
 - 9 — Max Weber : *The Theory of Social and Economic Organization*, tr. A. M. Henderson and T. Parsons. and ed. T. Parsons, Glencoe, Illinois; Free Press, 1947; and *From Max Weber: Essays in Sociology*. Ed. H. Gerth and C. Mills, Wright, Routledge + Paul Kegan. Ltd., London 1967, especially pp. 196-262.
 - 10 — R. Michels: *Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy*. tr. by Eden and Paul Cedar and ed. by S. M. Lipset: *The Free Press*. New York 1962.
 - 11 — This firm which is called "Nassr Company for Weaving and Spinning" is run by a board of directors which has a wide range of freedom of action delegated to it by the "Spinning and Weaving Establishment." The latter is the administrative body which controls textile activities throughout the country.
 - 12 — Actually, this firm is a productive unit which belongs to a large company (Delta Industrial Company) which runs, through its board of directors, three factories; one of these is the organization studied.
 - 13 — The word "dysfunction" is used in Merton's sense to mean those factors which prevent or impede the organization from fulfilling its goal adequately.
 - 14 — These categories were used on the ground that income is the most appropriate index which can reflect status groups. Moreover, it was one of the most objective and available criteria we had.

- Boston. Harvard, 1958; E. H. Schein: *Organizational Psychology*. Englewood Cliffs, N. J., Prentice-Hall, 1965; D. Katz and R. L. Khan: *The Social Psychology of Organisations*. New York.
- 4 — S. Krupp: *Pattern in Organization Analysis: A Critical Examination* Philadelphia. Chilton, 1961.
 - 5 — M. Dalton: *Men Who Manage*. New York. Wiley, 1959.
 - 6 — M. Crozier: *The Bureaucratic Phenomenon*. Chicago. University of Chicago Press. 1964.
 - 7 — L. R. Sayles: *Behaviour of Industrial Work Groups*. New York. Wiley, 1958.
 - 8 — See S. Avineri: *The Social and Political Thought of Karl Marx*. Cambridge University Press, 1968, pp. 48-54; and J. Calvez: *La Pensée de Karl Marx*. Paris 1956, pp. 41 ff.
 - 9 — Max Weber: *The Theory of Social and Economic Organization*, tr. A. M. Henderson and T. Parsons, and ed. T. Parsons, Glencoe, Illinois; Free Press, 1947; and *From Max Weber: Essays in Sociology*. Ed. H. Gerth and C. Mills, Wright. Routledge + Paul Kegan. Ltd., London 1967, especially pp. 196-262.
 - 10 — R. Michels: *Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy*. tr. by Eden and Paul Cedar and ed. by S. M. Lipset: *The Free Press*. New York 1962.
 - 11 — This firm which is called "Nassr Company for Weaving and Spinning" is run by a board of directors which has a wide range of freedom of action delegated to it by the "Spinning and Weaving Establishment." The latter is the administrative body which controls textile activities throughout the country.
 - 12 — Actually, this firm is a productive unit which belongs to a large company (Delta Industrial Company) which runs, through its board of directors, three factories; one of these is the organization studied.
 - 13 — The word "dysfunction" is used in Merton's sense to mean those factors which prevent or impede the organization from fulfilling its goal adequately.
 - 14 — These categories were used on the ground that income is the most appropriate index which can reflect status groups. Moreover, it was one of the most objective and available criteria we had.

FOOTNOTES

- 1 — Of the well-known attempts which have applied the structural-functional approach on the study of organizations are: T. Parsons: *Suggestions for a Sociological Approach to the Theory of Organizations*. *Administrative Science Quarterly*. 1956, Vol. 1, 68-88, 225-239, P. Selznick: *An Approach to a Theory of Bureaucracy*. *American Sociological Review*, Vol. 13, 25-35; W. Bakke: *Bonds of Organization: An Appraisal of Corporate Human Relations*. Hamden/Connecticut 1946; R. K. Merton: *Bureaucratic Structure and Personality*. In: *Reader in Bureaucracy*, edited by R. K. Merton et al; Glencoe/Illinois 1952, 361-371.

- 2 — The integrative aspects of organizations are, perhaps, the main theme of the enormous empirical research on organizations which takes its central inspirations from the theoretical framework of structural-functionalism. See, for example, J. Roethlisberger and Dickson: *Management and Worker*. Massachusetts. Harvard. 1939; P. Selznick: *TVA and the Grass Roots*. Berkeley. California University Press, 1949; A. Gouldner: *Patterns of Industrial Bureaucracy*. Glencoe, Illinois. Free Press, 1954. The stress upon integrative aspects of organizations is also easily shown in the works which reflect an interest in the relation between technology and other elements of organizations, i.e., socio-technical system. See G. Walker, R. Guest: *The Man on the Assembly line* Massachusetts. Harvard, 1952; J. Woodward: *Management and Technology*. London. H. M. S. O., 1958; F. Emery and E. Trist: *The Causal Texture of Organisational Environments*. *Human Relations*, 18, pp. 21-32; A. Rice: *The Enterprise and Its Environment: A System Theory of Management Organization*. London. Tavistock 1963; E. Miller and A. Rice: *Systems of Organization: The Control of Task and Sentient Boundaries*. London. Tavistock, 1967.

- 3 — See, for instance, C. Argyris: *Personality and Organization*. New York. Harper, 1957; William F. Whyte: *An Interaction Approach to the Theory of Organizations*. In: M. Haire: *Modern Organization Theory*. New York. Wiley, 1955, pp. 155-183; A. Zaleznik et al: *The Motivation, Productivity and Satisfaction of Workers*.

although economic, technological and political considerations played a central role in our firms, the nature of this role was largely determined by the specific conditions of the two firms. Classical issues raised by MARK, WEBER and MICHELS seem to be very useful in analyzing organizational reality. In fact, old organizational analysis is hardly possible unless a broad perspective is adopted. For instance, without delineating the general conditions through which the two firms are functioning, it is hardly possible to understand their internal dynamics.

One methodological note is worth emphasizing. By using the comparative approach together with other techniques, our empirical objectives were partly achieved. The method of participant observation helped us to penetrate and analyse some aspects of organizational reality. The "free" and "structured" interviews enabled us to obtain additional evidence about other aspects of the phenomenon as envisaged by different classes. Finally, the use of files and documents made possible the carrying out of comparisons between the formal and informal; between the legitimate and the illegitimate aspects. It is hard, without combining these techniques, to present comparative analysis of two different organizations existing in a country different from those which sociologists have traditionally studied, in formulating their theories and generalizations about organizations.



In the "younger" firm, although its dynamics were different in form from that of the older one, the fact still remains that both have something in common. That is, their internal processes are largely determined by external factors, e.g., societal, cultural, ideological, etc.

Nevertheless, the very specific structure of this firm seems to be an influential determinant of its processes. The firm was established as a part of an industrial movement which was intended to be one of the main achievements of socio-economic development in Egypt. Special attention was devoted by the Government to these growing industries. In this sense the firm was no more than a symbol of the Government's preoccupation with modernization.

As a matter of fact, much of the conflict and change this firm has witnessed can be explained in terms of the continuous societal changes. The pressures which the Central Management exerted on managers were, by and large, one of the negative consequences of the policy of centralization which was adopted since 1961. The economic and technological pressures could be understood in terms of the economic stress and the instability of the economic relations between the state and the foreign World Powers. Furthermore, a large part of technological pressures are due to the officials' belief that the Western type of industrial development is the "ideal" to follow and imitate.

In many cases, external pressures served some functions in different spheres of organizational activity. The harmonic aspects in the relationships of the different classes and status groups seemed to be a very resonant of these pressures. That is managers have found in the pressures, a favourable justification for claiming peaceful relations among different classes so as to face the technological and economic changes.

The successful attempts of the managers to suppress the conflicts between different classes and status - groups does not mean that managers have fully solved the inherent contradictions among these groups. Hidden conflicts, however, emerged in periods of technological changes. In dealing with these conflicts, managers felt that they will be in a strong position if they relate their ideology to the official ideology of the state.

It could be argued that the two firms were operating in a social, political and economic context which significantly differs from that of Western industrial organizations. Moreover, it can be claimed that

red over two decades. In different ways, the exchanges had produced the observable dynamics in our two organizations.

Much of the dynamics of the "older" firm are directly connected with the change in the ownership of the firm. Before nationalization, the firm was privately owned and run. Relationships between the owners and employees, on the one hand, and among the employees themselves on the other, were clearly defined and elaborated. Nationalization (i.e., state ownership) creates a traditional situation in which a state of "anomic" (i.e., ambiguous norms) emerges. The conflicts between managers and workers reflect, in a sense, disputes over the undefined and sometimes ambiguous — use of power. The "strategy" of managers is something more than merely decision-making. It means that they envisage themselves as the "primogenitors" of the firm who must hold absolute power. The workers' position shows a state of confusion. According to the new rules and regulations, they have had some rights in making the policy of the firm. In actuality, they did not feel they have an effective influence.

Class interests in this firm seem to play a dominant role, precisely because of the historical background of the firm. These class interests have developed and prevailed in the overall organizational pattern. In the sphere of control, there have been "rulers" and "ruled"; in the sphere of communication there have been those who "give" and those who "receive"; and in the sphere of goals, there have been contradicting sub-goals each reflecting particular vested interests.

The role of technology does not seem to have been of pivotal importance. The traditionalism of the industry together with its oldness have provided the firm with a considerable amount of "self-discipline". As a matter of fact, workers over their work histories in the factory, did not experience serious technological changes. The only objection they had about the work conditions was mainly related to the physical aspects for which they blamed the managers.

Industrial "democracy", in practice, seemed to be formal rather than real. Intentionally or unintentionally, it turned out to favor the strongest element (i.e., managers). It was intended to support the new state ownership system. This fact — together with the fact that workers had never sufficiently strived for realizing a "true democracy" — can shed some light on our observation of the inefficiency of democratic practices.

considerable proportion of workers had experienced what may be called a feeling of "uncertainty".

Considering organizational goals, there seems to be apparent consistency between official goals and the managerial "strategy". Starting from their strategy, managers were capable of persuading workers to identify with official goals. Managers conceived organizational goals as societal ones; a situation which makes it easy for them to relate their "ideology" to the official "ideology" of Egypt at large. The way the managers dealt with organizational goals had, in fact, specific repercussions on the structure of the firm. That is to say, sub-goals and vested interests tended to shrink. Our observations, however, tend to show the emergence of new subgoals, particularly in periods of successive technological changes. Over these periods workers and foremen did claim some economic rewards in return for the new technological burdens. Managers mediated these claims to the central management; and in so doing they were intentionally trying to avoid the emergence and formation of interest groups.

Concomitant with their conception of organizational goals, managers were strongly aware of the idea that official goals of efficiency cannot and should not be achieved without adopting a flexible managerial policy. This awareness was supported in different ways. As we have already mentioned, managers were preoccupied with the idea of the "impartiality" of bureaucratic rules, and the ways white collar workers apply it. Moreover, managers were conscious of the need for substituting old rules with new ones, once technological conditions change. Our evidence records two successful attempts by managers to introduce some radical changes in the rules, and rejected pressures from outside (i.e., Central Government) to recruit more employees on the managerial staff. Moreover, managers have remarkably succeeded in minimizing routine and resisting inflexibility organizational behavior, as well.

IV. Discussion :

According to our analysis, there have been two dissimilar types of organizational dynamics; both are mainly affected by particular structural conditions (i.e., internal and external). These structural conditions are, to a great extent, reflections of the whole structural changes which occur-

Organizational stability was mainly achieved through managers' struggle for an integrative and harmonious type of relationship based on personal communication. Managers conceived of these relationships as the most instrumental of facing the above-mentioned pressures. Our evidence shows a considerable awareness among managers of the ongoing changes which were a real threat to organizational stability. It also shows a clear managerial stress on the idea of the "impartiality" in the foremen-workers relationships, and a struggle for transforming the bureaucratic authority into a technocratic one.

Democratic practices, nevertheless, have nothing to do with the stability prerequisite. Industrial "democracy" in this firm, like that of the older one, ceased to be functional. Representatives of workers on the Board of Directors were likely to behave in a managerial way. However, these representatives were relatively more active compared with their counterpart in the "older" firm. This means that although workers had a certain amount of power in the firm, the main decisions were still in the hands of managers. As far as democracy is concerned, it seems that the foremen-workers meetings represent, in a way, the existence of a common will rather than being the result of formal democratic practices (as had been hoped by the 1961 Socialist Acts).

Organizational change was largely determined, in its source and intensity, by external and internal pressures. Meanwhile, these pressures have had great influence on the whole organizational policy. That is to say, managers had to secure the availability of particular structural conditions, through which the firm could achieve its goals. The most outstanding example of this is, perhaps, the managerial policy to change its dependence from the Western to Socialist countries; and also during periods of shortages of raw materials. In periods of restricted production (which were mainly due to the lack of raw materials), managers were strongly preoccupied with persuading workers to compensate for these periods by working free over-time during periods when raw materials were available. Technological changes were looked at by managers as an exceptional situation which necessitated the adoption of specific measures to secure adequate adaptation for workers to these technological innovations. Technological "alienation" was, nevertheless, inevitable during the periods of severe technological changes. Our evidence shows clearly that a

As a result of the political and economic conditions prevailing in this firm, the relationship between foremen and their workers was, to use Parsonian language, "particularistic". That is, considerable favoritism was exhibited in these relationships. Bureaucratic rules were conceived by "bureaucrats" as an ideal expression of rationality and impersonality; a view which was not shared by the workers. Throughout a number of "free" interviews with some white collar workers, I gained a strong impression that this group was consciously equating respect for rules with respect to top management. Rules seemed, therefore, to be strictly applied, and the range given to discretion was consequently limited.

Let us turn to analyze the dynamics of the "younger" firm. Generally speaking, the firm was basically run on a specific managerial "ideology"; an ideology which is based upon maintaining and keeping "peace" among different classes and "status-groups", and creating a collective sense of solidarity. This ideology, which is adhered to by top management is, in fact, a by-product of various political, economic and technological pressures which management had encountered. Political pressures arose out of the fact that the factory was regarded as a productive unit run by a local management which, in turn, belonged to a big enterprise with an autocratic Board of Directors. Economic-technological pressures arose from the fact of being completely dependent in most of its activities on foreign sources for equipment, innovations, marketing etc. Throughout its history, the firm had faced another type of pressure which was of a pure technological nature. During this period, the firm had to undergo successive technological changes. In order to cope with these changes, local management had to face many obstacles; one of these is the inability of workers to adjust themselves to the ongoing technological changes. Many solutions were undertaken: providing enough training, adopting new recruitment policies, etc.

Organizational dynamics were, therefore, and to a great extent, a direct reflection of the managerial "ideology". To achieve simultaneously organizational goals and its own goals, local management was strongly preoccupied with lessening and minimizing the formalistic type of bureaucratic rules and adopting particular means of control, i.e., persuasion rather than coercion. Nevertheless, the above-mentioned pressures imposed on top management created a situation in which the latter found itself strongly preoccupied with the adequacy and fitness of bureaucratic rules.

for the failure of the firm to achieve profits, and for the lack of democratic practices (which workers are theoretically entitled to since 1961). Representatives of workers were condemned by the rank-and-file as part of the Board of Directors mainly preoccupied with maintaining its own vested interests. Democratic practices have, actually, nothing to do with the type of "integration" (in the sense of the continuation of the structure and authority relations within) this firm has. Instead "normative" elements (i.e. religious and moral) provided the necessary legitimation and rationalization for the maintenance of the status quo.

Conflicts were mainly resolved by top management through the application of bureaucratic rules which were highly formalized since the industrial activity of the firm was relatively old. The attitudes of workers toward existing rules showed a sort of ambivalence; that is, these were considered on the one hand to be fairly institutionalized and systematized and, on the other hand as incapable of securing their rights. Whatever the nature and types of conflicts, top management tended always to interpret these as evidence of the need for the enactment of new rules or for the enforcement of the old ones.

Organizational change in this firm was, thus, largely determined by the "strategy" of top management of rejecting changes of any kind and perpetuating existing conditions so as to enable it to face the grievances of workers. The static technological conditions favored the position of the management. This was so because the firm was engaged in industrial activities of traditional nature. The physical conditions of productive work were relatively worse than those found in other firms in the same industry.

As far as organizational goals were concerned, our evidence shows that conflicts among different groups were mainly responsible for the emergence of sub-goals reflecting different vested interests. Managers were seen as an "oligarchy" seeking further control of workers. Workers appeared as a defensive group trying to face and resist the management strategy, and to achieve their ultimate goal, i.e., replacing the existing top management by another one. Lower white collar workers (MOWA-DHAFFEN) adopted inconsistent attitudes. That is they were trying simultaneously to identify their interests with that of management and that of workers. They belonged in terms of work and status conditions to the former, but economically (or more specifically their market conditions) to the latter.

in 1961. As a result, an enormous public sector came into being. Nationalization involved the introduction of new legislations (eg., ensuring some democratic practices for industrial workers and recognizing the right of employees to share in the profits of industrial enterprises). However, no radical changes did occur in the structure of organizations as a result of these measures, except in the type of ownership, i.e. state ownership instead of private ownership.

Taking into account the wider politico-economic context and the specific setting of both organizations, highlights the internal processes in both. In the "older" firm, top management adopted a "strategy" based on "absolute control." This strategy was, in fact, a result of certain specific events; one of these was the failure of the firm to achieve any profits in 1969. This event considerably worsened the situation between workers and management. The response of the management to this deteriorating relationship was to strengthen further its control. Thus, top management adopted a "tougher" policy to ensure compliance and to maintain conformity.

The organizational dynamics in this firm were largely determined by the managerial "strategy". Control was exercised through a bureaucratic structure with rules oriented to achieve conformity. The previous rules and regulations were from the viewpoint of management, incapable of achieving the necessary compliance especially in the productive units of the firm. As a result, the foreman (MOLAHEZK) tended to take a central place in its "strategy". His "span of control" became wider, and new relations between him and top management emerged. As far as communication is concerned, the foreman became the main link between workers and top management. The management regarded the hierarchical structure as an ideal condition for ensuring increased control. It used this structure to maintain a constant social distance between workers and upper managerial levels. Top management viewed the general problems of the firm (i.e., failure in achieving profits) in technical terms, i.e., the incapability of achieving the necessary productivity in its production branches, and the lack of coordination among different departments.

Conflict between workers on one hand and foremen, and top management leaders on the other, reached its peak in 1970, when workers organized a strike as a collective expression of rejecting the management policy. Top management, from the viewpoint of workers, was blamed

comparisons were to be further sharpened by analysis of respective departmental, organizational and societal features.

Data were collected through direct observation, study of documents and files, conducting interviews and through a designed "index" for studying structural attributes of organization. The direct observation was mainly used for constructing a picture of daily activities and official and informal aspects of organization. This technique proved helpful in understanding conflict and change — essential research targets of our study. Documents and files proved especially useful in the study of some organizational characteristics such as formalization, centralization and standardization. The interview schedule, which contains 137 questions covering a wide range of organizational issues, was administered to a representative sample of both firms (120 from the "modern" firm and 150 from the "older" one).

The following dimensions were covered by the interview items: control, communication, equilibrium, integration, conflict, change, goals and dysfunctions. Validity and reliability tests were undertaken to check its adequacy. The two samples were stratified-random, i.e. randomly selected from respective income categories. The two samples were representative of their respective universes with regard to known variables (age, sex education, etc.). Statistical analysis was carried out according to the types of comparisons mentioned above. The "index" of structural attributes of organization was designed to secure information of different nature, e.g., size of organization as measured by different criteria, main historical structural changes, presence of "performance criteria" filing, etc.

III Findings

The study shows that organizational dynamics are mainly determined by the ideological framework in which the two firms are operating. This framework rests upon the "principle" of the alliance of "Working People Forces". The principle means that contradictory class interests can and should be resolved peacefully. This "alliance", according to the official ideology of the state is "functional" since it assumes that such an "alliance" can ensure the legitimate interests of all "non-parasite" classes in society.

The major industries and commercial enterprises were nationalized

comparisons were to be further sharpened by analysis of respective departmental, organizational and societal features.

Data were collected through direct observation, study of documents and files, conducting interviews and through a designed "index" for studying structural attributes of organization. The direct observation was mainly used for constructing a picture of daily activities and official and informal aspects of organization. This technique proved helpful in understanding conflict and change — essential research targets of our study. Documents and files proved especially useful in the study of some organizational characteristics such as formalization, centralization and standardization. The interview schedule, which contains 137 questions covering a wide range of organizational issues, was administered to a representative sample of both firms (120 from the "modern" firm and 150 from the "older" one).

The following dimensions were covered by the interview items: control, communication, equilibrium, integration, conflict, change, goals and dysfunctions. Validity and reliability tests were undertaken to check its adequacy. The two samples were stratified-random, i.e. randomly selected from respective income categories. The two samples were representative of their respective universes with regard to known variables (age, sex education, etc.). Statistical analysis was carried out according to the types of comparisons mentioned above. The "index" of structural attributes of organization was designed to secure information of different nature, e.g., size of organization as measured by different criteria, main historical structural changes, presence of "performance criteria" filing, etc.

III Findings

The study shows that organizational dynamics are mainly determined by the ideological framework in which the two firms are operating. This framework rests upon the "principle" of the alliance of "Working People Forces". The principle means that contradictory class interests can and should be resolved peacefully. This "alliance", according to the official ideology of the state is "functional" since it assumes that such an "alliance" can ensure the legitimate interests of all "non-parasite" classes in society.

The major industries and commercial enterprises were nationalized

Taking into consideration the nature and types of current research on organizations, the present study is an attempt to understand, from a wider perspective, the dynamics of two Egyptian industrial organizations. This study will attempt to relate organizational dynamics to structural and historical conditions within which the two Egyptian firms operate. The underlying assumption is that organizations are not self-contained entities. That is, organizations are social units operating in structural and cultural contexts which affect their internal dynamics.

II Methodology

Organizational dynamics are studied through comparative analysis of two dissimilar firms. This analysis attempts to utilize two widely used research methods in the study of organizations, i.e., "case study" and "comparative approach". This attempt is based on the assumption that one can combine deeper analysis provided by "case studies" with the wider perspective that can emerge from the use of the "intensive comparative approach". This requires, however, a careful choice of organizations for study. That is, organizations which are chosen for research must be, as far as possible, "typical" ones. The fact that current literature on organizations is still far from unanimous on a specific typology of organizations does not mean that comparisons of a limited nature are impracticable.

The comparison carried out in this study is between two different types of Egyptian industrial organizations. The choice was determined by the following criteria : type of activity, size of enterprise and degree of autonomy. Accordingly, two different organizations seemed to display meaningful contrasts. One is relatively old (25 years old), large (i.e., has over 5,000 employees), relatively autonomous , and is engaged in a conventional industry (cotton textile). The other is relatively modern (7 years old), small, (i.e., 1,200 employees), largely dependent on outside central management for its main decisions, and is engaged in a modern industrial activity (the manufacture of fridges and airconditioning equipment).

Comparisons are undertaken at two levels: internal and external. Comparisons between the internal workings of the two organizations was necessary for understanding the specific nature of each organization. External comparisons, on the other hand, were required for delineating the similarities and differences between the two firms. The two levels of

those of latent nature. Throughout his analysis, DALTON is keen on discovering the vested interests of the various groups and their continuous endeavor to legitimate them; even when they are in conflict or inconsistent with organizational goals.

Similarly, starting from power relations and conflict, CROZIER argues, in a comparative analysis of two French organizations, that understanding organizational structure requires a parallel understanding of power relations among various groups together with historical and cultural analysis of the context which brought these into being.

In a different manner, but along the same line, SAYLES suggests that studying different attitudes toward work is, perhaps, more important than studying similar attitudes toward it. SAYLES then develops a "theory" on the behaviour of working groups. He argues that bargaining, conflict of goals, and distribution of power among individuals are all crucial elements in understanding working groups.

In the three empirical attempts mentioned above, aspects of conflict, change and power relationships are conceived as essential aspects of organizations. Apart from the ideological orientations underlying these attempts, one could argue that they provide valuable and important findings for the study of organizations.

Classical issues raised by MARK, WEBER and MICHELS in their studies on social organizations seem useful, if not crucial, in understanding modern organizations. Analytical concepts like alienation, class consciousness, freedom, initiative, oligarchy could, if used as elements of a broader theoretical framework, help sociologists in understanding organizations from a wider perspective. Unfortunately, studies adopting these analytical concepts are relatively rare. An outstanding example in this respect, in BLAUNER's study of alienation experienced by American industrial workers. Overlooking few limitations, one could argue that BLAUNER has successfully shown how broad analytical concepts, like the Marxist concept of "alienation", are of great importance and value.

The valuable elements in the above-mentioned studies relate to their use of a perspective which incorporates conflict, change and power relationships in the understanding of organizations. These studies have also demonstrated how modern organizations are affected by strategies and tactics adopted by various groups with their own specific interests.

organizations as entities which already contain all the needed elements to ensure conformity and discipline. The emphasis upon the integrative aspects of organizations creates, in fact, some difficulties in understanding the other face of relationships). This emphasis reflects an organic and positivistic view which conceives of society as a coherent whole composed of parts, each of which serves a specific function. This view, I believe, rests upon ideological persuasions concerned with the justification of the status quo.

In the current literature on organizations, there is a growing tendency towards explaining organizational reality in clear psychological terms. This tendency is, in fact, a sort of reductionism, and is, therefore, negation of a sociological (i.e., historical-structural) explanation of the dynamics of organizations. Conflict in organizations, according to this approach, is a "pathological" state which can be "cured" through adequate communication and better incentives.

Reviewing the current enormous empirical research on organizations, one major shortcoming appears. That is, much of this research ignores the cultural and historical contexts within which contemporary organizations operate. With very few exceptions, much of this current empirical research lacks reference to the relation between organization as a social unit and the larger society and culture within which it is situated.

Nevertheless, current literature on organizations contains many worthwhile attempts dealing with organizations from a wider perspective. In a compelling analysis, KRUPP shows how organizational change follows changes in the available resources of groups. This sort of change, according to KRUPP, affects the relative power of the competing groups. Although he accepts the idea that the individual's acceptance of organizational goals may reflect organizational effectiveness, yet KRUPP states that this acceptance will embody, in the long run, the authority structure. Consequently, if organizational effectiveness means achieving some organizational goals, this achievement, from the viewpoint of the individual, means subordination and conformity.

In an empirical study of six American industrial organizations, DALTON shows, as a participant observer, the conflicts between the different groups and their struggle for attaining power and obtaining higher degrees of rewards. The importance of this study lies in DALTON's ability to highlight the political activities in organization, especially

ORGANIZATIONAL DYNAMICS

A COMPARATIVE STUDY OF TWO EGYPTIAN INDUSTRIAL ORGANIZATIONS

S. El-Hussaini

Summary :

This study purports to show, empirically, the dynamics of two different Egyptian industrial organizations. Conflict, change and power relationships were studied. We relied on participant observation, documents and files, and interviews. The findings of this study are relevant to organizational theory in three ways. First, it is a contribution to the growing literature which deals with organizations in different cultures and periods. Secondly, it is a sociological attempt to relate organizational dynamics to large-scale socio-economic change. Thirdly, it is a methodological attempt to utilize the advantages inherent in the specifically-oriented case study method and extensive comparative approach.

1. The Problem

Much of the organizational analysis carried out during the last three decades stems from the structural-functional approach which emphasizes the integrative and harmonic aspects of organizations. Even when this analysis draws attention to conflict and power relationships, it still stresses the integrative pattern of organizations. There is, perhaps, some ideological reasons behind the neglect of genuine conflicts and the problems of distribution of power within modern organizations. The reason why most of the structural-functionalists ignore these aspects of organizational reality stem mainly from their one-sided preoccupations with "systematic" analysis. The latter is directed towards viewing organizations as functioning harmoniously. That is, they perceive these

* Lecturer, Ain Shams University, Cairo, Egypt, and the Faculty of Education in Qatar.

- Harkabi, Yehoshafat. **Arab Attitudes to Israel**. Jerusalem, Israel: Israel Universities Press, 1972, 137.
- Kerlinger, Fred N. **Foundations of Behavioral Research**. New York: Holt Rinehart, and Winston, Inc., 1964, Chapter 33.
- Kerr, Malcolm. Cited in Beling, Willard A. **The Middle East: Quest for an American Policy**. New York: State University of New York Press, 1973, 26-28.
- Khatchadorian, H. "The Mask and the Face, A Study of 'Make-Believe' in Middle East Society", **Middle East Forum**, 1961, 37, 15-19.
- Liff, Z. A. "The Arab-Israeli Psychological Impasse", **The International Psychologist**, 1971, 12, (2. International Understanding Suppl.), 3-13.
- McLeod, R. B. "The Arab Middle East : Some Social Psychological Problems", **Journal of Social Issues**, 1959, 15, 69-75.
- Mosher, Lawrence. **The National Observer**, January 10, 1976, 12.
- Patai, Raphael. **The Arab Mind**. New York : Charles Scribner's Sons, 1973, 159.
- Prothro, Edwii Terry. "Arab-American Differences in the Judgment of Written Messages", **Journal of Social Psychology**, 1955, 42, 3-11.
- Prothro, Edwin Terry. **Child Rearing in the Lebanon**. Cambridge, Mass. : Harward University Press, 1961.
- Prothro, Edwin Terry and Melikian, L. H. "Social Distance and Social Change in the Near East", **Sociology and Social Research**, 1952, 37, 3-11.
- Sanua, V. D. "Is Peace in the Middle East Possible? A Study of Sychological Factors", **The International Psychologist**, 197 12, 14-29.
- Stephen on, William. **The Study of Behavior: Q-Technique and Its Methodology**, Chicago: University of Chicago Press, 1953.
- Tamarin, G. R. "The Israeli-Arab Conflict in Terms of Non-Communication", **New Outlook**, 1968, 11 (2), 8-23.
- Waltz, Kenneth N. **Man, the State and War : "A Theoretical Analysis"**. New York and London: Columbia University Press, 1954.
- Wright, Quincy. **A Study of War**. Chicago and London: The University of Chicago Press, 1942, 253.

BIBLIOGRAPHY

- Adams, J. B. "Culture and Conflict in an Egyptian Village", **American Anthropologist**, 1957, 59,225-35.
- Associated Press**, Tuesday, December 16, 1975.
- Badeau, John S. **The American Approach to the Arab World**.
New York : Harper & Row, 1968, 47.
- Beit-Hallahmi, Benjamin. "Some Psychosocial and Cultural Factors in the Arab-Israeli Conflict: A Review of the Literature", **Journal of Conflict Resolution**, 1972, 269-280.
- Berger, M. **The Arab World Today**. Garden City, New York : Doubleday, 1964.
- Block, Jack. **The Q-Sort Method in Personality Assessment and Psychiatric Research**. Springfield: Charles C. Thomas, 1961.
- Bodin, Jean. Cited in Waltz, Kenneth N. **Man, the State and War : "A Theoretical Analysis"**. New York and London: Columbia University Press, 1954, 81.
- Cohen, A. **Israel and the Arab World**. New York : Funk and Wagnalls, 1970, 274.
- Deutsch, Karl W. **Nation-Building**. New York: Atherton Press, 1966, 122.
- Deutscher, I. **The Non-Jewish Jew and Other Essays**. London : Oxford University Press, 1968.
- Farley, Lawrence T. "Hostility, Threat-Perception, and Interstate Conflict: A Test of an Interaction Model", **Summation**, Fall '73, Vol. 3, No. 2, 33-55.
- Feldman, H. "Children of the Desert : Notes on Arab National Character", **Psychoanalysis and the Psychoanalytic Review**, 1958, 45, 40-50.
- Gillespie, J. and Allport, G. W. **Youth Outlook on the Future**. New York: Doubleday, 1955.
- Glidden, H. "The Arab World", **American Journal of Psychiatry**, 1972, 128, 984-88.
- Hamady, S. **Temperament and Character of the Arabs**. New York: Twayne, 1960, 38.

8.

at one level have any commonality with the dynamics at another level? There have been no empirical studies to show so much as a statistical relationship between the incidence of hostility at one level and at another.

What appears to be needed is a serious rethinking of the entire psychosocial approach to the Arab world. Until sufficient empirical work has been completed to validate or invalidate the psychosocial model, the unifying effects theory should be viewed with measured scepticism.

How, it should be asked, did Glidden ascertain the "felt need for revenge" in pre-Islamic times? By reading pre-Islamic poetry? And are the percentages for murder motives in Egypt different from those elsewhere? Can the behavior of 1,070 Egyptians (approximately .03 percent of the Egyptian population) be said to demonstrate a general Arab cultural trait?

Sanua argues that "the limitations of the Arab character have brought them (i.e., the Arabs) to their present predicament". But was it Arab character or European and American political and economic power and the technological prowess of the European founders of Israel that brought the Arabs to their current disadvantage?

A small amount of systematic empirical work has focused upon the concept of authoritarianism (Prothro and Melikian, 1952). Compared to Americans, Arabs usually display higher levels of authoritarianism. However, broad generalizations about the nature of Arab culture cannot be made from these studies.

Perhaps the hallmark of the psychosocial perspective is the ease with which levels of analysis are scaled. The free-floating hostility of the individual Arab can be neatly linked to societal scapegoating or to a bellicose foreign policy without logical qualms. Ignored is the fact that the individual "hostility" of an individual Arab is not the same phenomenon as societal "hostility" which, in turn, is not the same phenomenon as foreign policy "hostility" expressed by governmental leaders. The mechanisms at each level are of a fundamentally different nature. Societal "attitudes" are not simply additive composites of the individual attitudes of the members. Foreign policy "attitudes" such as hostility are verbal constructs used by foreign ministries as tactical instruments and bear no operational kinship to individual "attitudes" or social "attitudes".

The theory of unifying effects gains credence at one level by being said to operate at another. For instance, the individual Arab — in order to escape the alienation of his rigidly structured society — can achieve release of his frustrations by venting his pent-up hostility upon societally approved common enemies. Because this is supposed to be so, it can easily be believed that Arab states can maintain their solidarity with one another by the timely designation of external scapegoats, e.g., Israel. Yet is there any reason to think that the operational dynamics of the theory

In the normal course of foreign policy interaction between states there is often a time lag between action and reaction. It could be hypothesized, for instance, that one or more months could transpire before high intra-Arab hostility could be displayed onto Israel by one or more Arab foreign ministries. To explore the possibility of time lags, the variables were correlated for the current month and for each of three successive months. Again, however, no significant relationships emerged.

Discussion

The absence of any significant relationship between intra-Arab hostility and Arab-hostility calls into question the credibility of the psychosocial model that underlies the unifying effects theory. The model appears to suffer from several fundamental defects. It represents a conceptual framework which, despite the scholarly jargon of psychology and sociology, is largely based upon impressionistic and anecdotal evidence.

The Western concept of the Arab "national character" was probably well developed long before the Arab-Israeli struggle of this century. The observations of travellers, diplomats, explorers, soldiers-of-fortune, and novelists over the centuries have created a stereotypic Arab: violent, colorful, emotional, authoritarian, fanatical. It should come as no surprise that the Arab "character" has been a popular topic for research. (Arams, 1957; Feldmann, 1958; Gillespie and Allport, 1955; McLeod, 1959; Berger, 1964; Khatchdorian, 1961). The findings of this research are frequently generalized to encompass the whole of Arab-Israeli relations. For example, Glidden, speculating on the role of Arab culture in the Arab-Israeli conflict, asserts:

It is difficult to describe the depth of the Arabs' emotional need for revenge, but suffice it to say that Islam itself found it necessary to sanction revenge. The felt need for revenge is as strong today as it was in pre-Islamic times, as witnessed by the continued proliferation of vengeance-related feuds, murders, and so forth, for both private and political reasons, in the Arab Near East. For example, in Egypt in 1969, in 1,070 cases of murder where the perpetrators were apprehended, it was found that 20 percent of the murders were based on a desire to "wipe out shame" (*mahw al-'ar*), 30 percent on a desire to satisfy real or imaginary wrongs (*intiqam*), and 41 percent on a desire for blood revenge (*akhdh al-tha'r*). (Glidden, 1972).

FIGURE 3 : Correlation Coefficients

| Arab Hostility Towards Israel | | | | | |
|-------------------------------|--------------|-------------------|-------------------|-------------------|-------|
| | Same Month | 1st Mo. following | 2nd Mo. following | 3rd Mo. following | |
| Intra-Arab Hostility | Spearman rho | .029 | -.104 | -.006 | -.076 |
| | Significance | .41 | .21 | .48 | .28 |
| | Pearson r | .004 | -.172 | -.127 | -.168 |
| | Significance | .48 | .09 | .16 | .09 |
| Intra-Arab Hostility | | | | | |
| | Same Month | 1st Mo. following | 2nd Mo. following | 3rd Mo. following | |
| Arab Hostility Towards Israel | Spearman rho | .029 | .053 | -.045 | .087 |
| | Significance | .41 | .34 | .36 | .25 |
| | Pearson r | .004 | -.087 | -.132 | -.096 |
| | Significance | .48 | .25 | .15 | .23 |

of rank-ordering objects and then assigning numerals to the subsets of the objects for statistical purposes". (Kerlinger, 1964) Using the perceptions of several panels of judges, a rough but demonstrably reliable measuring scale can be developed. Using a Kendall's τ rank-order coefficient to measure the level of agreement between judges, an agreement of .80 was obtained. (For details of the scaling and coding system see Farley, 1973.)

FIGURE 1: Data Summary

| | Total Statements | Intra-Arab Statements | Arab-Israel Statements | Arab Statements Toward Israel | Israel Statements Toward Arabs |
|------|---------------------|--------------------------|---------------------------|----------------------------------|-----------------------------------|
| 1967 | 359 | 158 | 201 | 111 | 90 |
| 1968 | 226 | 63 | 163 | 75 | 88 |
| 1969 | 334 | 107 | 227 | 102 | 125 |
| 1970 | 429 | 217 | 212 | 82 | 130 |
| 1971 | 365 | 189 | 176 | 86 | 90 |
| | 1713 | 734 | 979 | 456 | 523 |

A total of 1713 statements were collected from the three sources. Only official statements attributed to governmental spokesmen were examined and scaled. Monthly hostility averages for intra-Arab and Arab-to-Israel events were computed.

Findings

No support for the unifying effects theory was found. No apparent relationship was found between the level of verbal hostility occurring between the Arab states and the amount of verbal hostility the Arab states displayed toward Israel. Because the data produced by the Q-sort procedure fall between the ordinal and interval levels of measurement — it is sometimes referred to as "ordinal-interval" data — both Spearman ρ and Pearson r correlation statistics were used. A Spearman's ρ coefficient of .29 and a Pearson's r coefficient of .004 indicated that no correlation exists between the two variables.

dispatch suggested that Karami could have been "using the charges against Israel as a toll to draw together Lebanon's feuding Christians and Moslems against their common Israeli enemy." (Associated Press, 1975)

H 2. Negative relationship. When Arab hostility toward Israel is high, it is argued that intra-Arab hostility will be low. The displacement of pent-up hostility upon Israel is thought to enable the Arab states to temporarily put aside their fratricidal quarrels and to join in common cause against the Zionist enemy. But when the Arab-Israel front is quiescent, the Arabs resume their intramural squabbling. **Illustration:** In an interview with the *National Observer*, Monsignor John M. Oesterreicher, director of Judeo-Christian Studies at Seton Hall University, asked: "You don't think these Arab states could get along with each other if they didn't have Israel to hit?" (Mosher, 1976)

The apparent success of the theory in explaining both positive and negative relationships is a result of the close interconnection between H 1 and H 2. The connecting link is time. It can be supposed that a period of high intra-Arab hostility will lead to high Arab-Israeli hostility (H 1). However, once this occurs, intra-Arab hostility would be expected to decrease over a period of time producing the condition described in H 2. Hence, H 1 and H 2 are simply different views of the same process from opposite ends of the time line. H 1 describes the initial condition of the process when intra-Arab hostilities intensify to such a level that the condition described in H 2 produces a decline in intra-Arab hostilities as they are displaced onto Israel.

Method

In order to test the foreign policy ramifications of the unifying effects theory and to explore the possible psychosocial underpinnings of the theory, the public statements of nine Arab governments (Egypt, Syria, Jordan, Lebanon, Iraq, Saudi Arabia, Kuwait, N. Yemen, and Libya) and of the Israeli government were collected and content analyzed for the five years between 1967 and 1971. Three newspapers were examined: the *New York Times*, the *Beirut Daily Star*, and the *Jerusalem Post*. Numeric scale values for a hostility-friendship variable were assigned to the statements reported in the newspapers according to a coding system developed from Q-methodology scaling exercises conducted by the authors. (Block, 1961; Stephenson, 1953) The Q technique is a "sophisticated form

2.

onto external scapegoats is considered the principal function of Arab social institutions. The frequent use of verbal threats by Arab civil and religious leaders to intimidate a foreign enemy is deemed essential to prevent the Hobbesian war "of every man against every man" inside the Arab community (Patai, 1973).

Thus, it is concluded that Arab society is the major obstacle to the resolution of the Arab-Israel issue (Glidden, 1972; Sanua, 1971). The Arabs — out of cultural necessity — must adopt a stance of extreme truculence towards the Israelis. Only through the displacement of hostility can the leaders of the Arab states maintain even a modicum of unity both within and between Arab states. The Zionist is simply the latest Arab *bête noire* — following the European Imperialist and the Christian Infidel.

At all three levels — the individual, societal, and foreign policy — hostility towards the outsider is seen as the central unifying force. The theory of the unifying effects of hostility is an old one and has fascinated students of politics for centuries. Bodin asserted that "the best way of preserving a state, and guaranteeing it against sedition, rebellion, and civil war is to keep the subjects in amity one with another, and to this end, to find an enemy against whom they can make common cause". (Bodin, cited in Waltz, 1954). More recently, the theory has played a role in many analyses of international relations (Deutsch, 1966; Waltz, 1954; Wright, 1942). From the perspective of the psychosocial theorists, the theory of the unifying effects of hostility describes the central dynamic of Arab behavior toward Israel.

Perhaps the attractiveness of the unifying effects theory in explaining Arab foreign policy stems from the fact that it can have it both ways — it can be used to explain both positive and negative relationships between intra-Arab hostility and Arab hostility toward Israel.

H 1. Positive relationship. It can be argued that the displacement of hostility onto the Israeli scapegoat is greatest during periods of high intra-Arab hostility. Thus, the Zionism issue is used as an escape valve which is activated when intra-Arab tension reaches a breaking point. When intra-Arab hostility is low, the need to utilize the unifying issue of Zionism is also low. **Illustration:** Commenting upon the claim of Lebanese Premier Rashid Karami that Israel was preparing to invade Lebanon in order to rescue the small Jewish community in Beirli, an Associated Press

UNITY FROM HOSTILITY : A CRITIQUE OF THE PSYCHOSOCIAL PERSPECTIVE ON THE MIDDLE EAST

T. Farley *
D. Kefgen **

Many accounts have been written which probe the sources of the Arab-Israeli conflict. An important segment of this literature shares a common perspective — one which has been termed a "psychosocial" perspective (Beit-Hallahmi, 1972). This perspective is unusual in that it combines three distinct levels of analysis. Individual personality characteristics are linked to cultural traits which together explain the foreign policy behavior of states. Thus, the unusually hostile foreign policy behavior of the Arab states is viewed as an expression of basic cultural characteristics which derive from the personalities of individual Arabs.

In much of the psychosocial literature, the individual Arab is portrayed in an unflattering light. He is said to possess a divisive personality which fluctuates between extreme aggressiveness and extreme submissiveness, between uncontrolled emotion and strict self-control (Patai, 1973). Suspicion and paranoia color his relationships with others. Singularly lacking in scruples, the Arab is said to readily resort to lying and deception to achieve his objectives (Hamady, 1960). Confined by a rigid family structure, restrained by an austere religion and authoritarian government, the Arab is pictured as the victim of repressed passions constantly in search of scapegoats upon which to vent his bottled-up hostility. An Arab proverb is said to illustrate this indiscriminate externalization of hostility: I against my brother, my brother and I against my cousin, my cousin and I against the stranger (Prothro, 1961).

Arab society is thought to reflect the volatile temperament of its members. The cohesiveness of Arab communities is said to depend upon the presence of an outside enemy (Badeau, 1968; Cohen, 1970; Herkabi, 1972; Liff, 1971; Kerr, cited in Beling, 1973). The displacement of hostility

* Associate Professor of Political Science at Okland University in Michigan.

** Graduate Student in Political Science at the University of Michigan.

C O N T E N T S

Vol. 5

October 1977

No. 3

ARTICLES IN ENGLISH

1. Unity from Hostility : A Critique of the Psychosocial Perspective on the Middle East.
— **T. Farley & D. Kefgen**
2. Organizational Dynamics : A Comparative Study of Two Egyptian Organizations.
— **S. Al-Hussaini**

ARTICLES IN ARABIC

1. Landmarks of Islamic Political Thought.
— **A. Al - Nafeesi**
2. Relationship Between Sociology and History
— **A. Ahmed**
3. Distribution Costs : Analytical and Critical Study.
— **A. Abdul-Rahim**
4. Industrial Growth in the Arab Republic of Egypt.
— **M. Al - Saeed**
5. Projects Evaluation Principles in the Developing Countries.
— **S. Ateyya**

REPORTS

1. Mass Media in the Service of National Development
— **N. Al - Dajani**
2. The 18th Annual Convention of the International Studies Association.
— **F. Al - Saddi**

GUIDE TO UNIVERSITY LIBRARIES

Libraries of the University of Jordan

A GLOSSARY : ENGLISH - ARABIC

Insurance : Terms and Concepts.

— **H. Al - Kashef**

ABSTRACTS

REGULATIONS GOVERNING CONTRIBUTIONS

* Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

• **Subscriptions :**

- For individuals — KD. 1.000 per year in Kuwait. KD. 2.000 or equivalent in the Arab World (Air Mail). \$U.S. 10 or £ 4 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.
 - For public and private institutions — \$U.S. 25 or £ 12 (Air Mail).
 - Sale price in Kuwait and the Arab World KD. (0.250) or equivalent.
-

KUWAIT UNIVERSITY
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Abbreviated: JSS

*An academic quarterly with articles in Arabic and English, published by the Faculty of Commerce, Economics and Political Science at Kuwait University, concerned with issues pertaining to theories and /or application of theories in the various fields of the social sciences.

EDITORIAL BOARD:

ALI A. RAHIM

Chairman

A.H. GHAZALI

SHUAIB ABDULLAH

ALI SALAMI

ASAD A. RAHMAN

Managing Editor

FAROUQ EL-SHIEKH

ABDUL RAHMAN FAYEZ

Assistant

* Forward all correspondence and subscriptions to:

THE EDITOR

Journal of the Social Sciences

Kuwait University

P. O. Box – 5486

Kuwait.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

VOL. V

NO. 3

October 1977

Unity From Hostility.

T. Farley &
D. Kefgen

Organizational Dynamics:
A Comparative Study of Two Egyptian Organizations.

S. Al-Hussaini